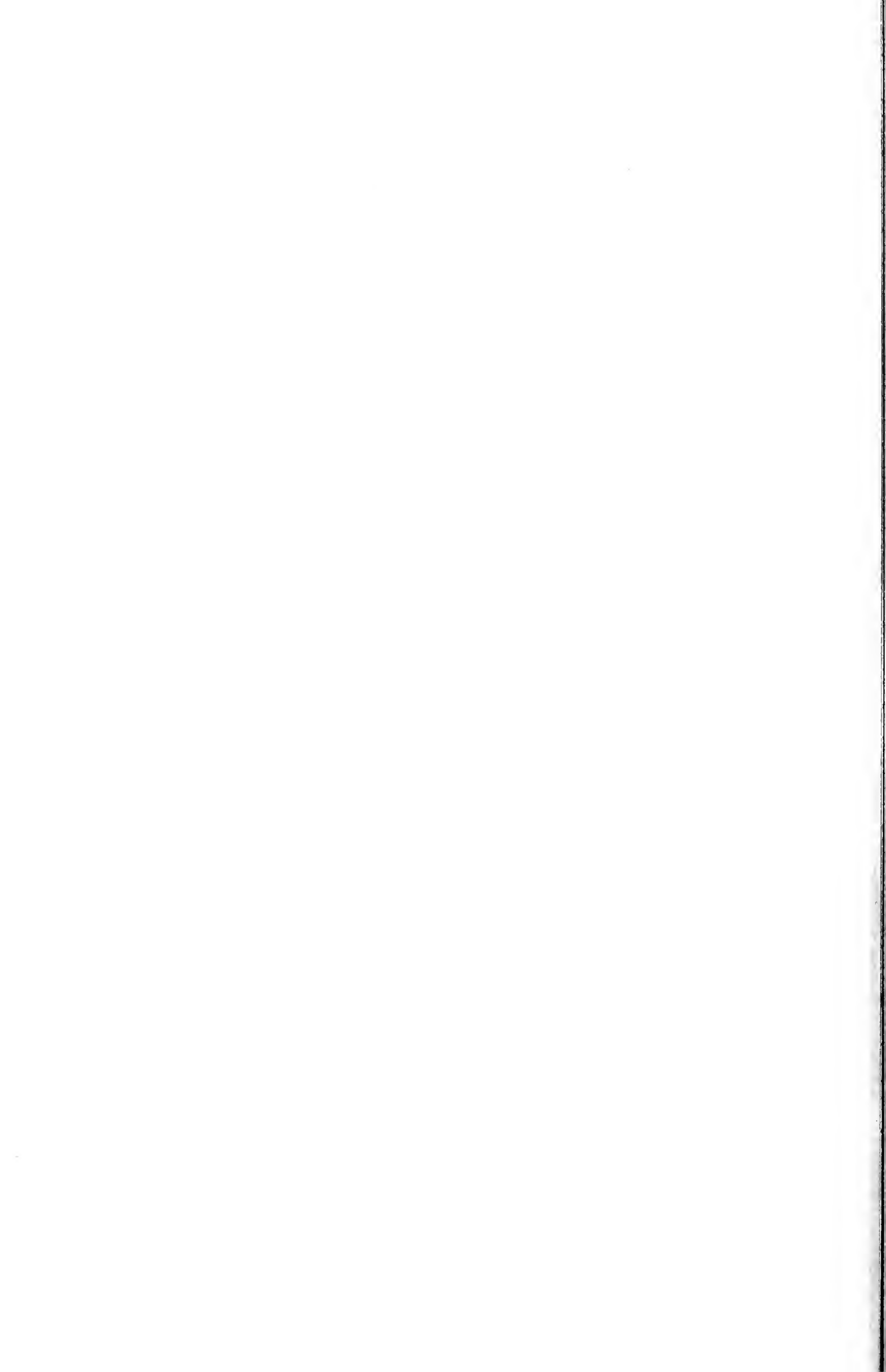


هذا فهرست الجامى

٠٦ الكلمة
٠٦ الكلام
٠٨ الاسم
١٠ خواص الاسم
١٢ فالمعرب
١٤ الاعراب
١٥ انواع الاعراب
١٥ العامل
١٩ غير المنصرف
٢٢ العدل
٢٥ الوصف
٢٦ التأنيث
٢٧ المعرفة
٢٨ العجمة
٢٩ الجمع
٣٢ التركيب
٣٢ الالف والنون
٣٣ وزن الفعل
٣٧ المرفوعات
٣٨ الفاعل
٤٢ واذا تنازع
٤٥ مفعول مالم يسم فاعله
٤٧ المبتدأ والخبر
٥٠ وقد يحذف المبتدأ
٥٦ خبر ان واخواتها
٥٧ خبر لا لنفي الجنس
٥٨ اسم ما ولا المشبهتان بليس
٥٨ المنصوبات
٥٨ المفعول المطلق
٦٢ المفعول به
٦٤ المنادى
٧١ وترخيم المنادى
٧٦ ما اضمر عامله
٨٢ التحذير
٨٣ المفعول فيه
٨٥ المفعول له
٨٧ المفعول معه
٨٨ الحال
٩٥ التمييز
١٠٢ المستثنى
١١٠ خبر كان واخواتها
١١٢ اسم ان واخواتها
١١٢ المنصوب بلا التي لنفي الجنس
١١٥ نعت اسم لا المبني
١١٨ خبر ما ولا
١١٨ المجرورات
١٢٠ فالاضافة المعنوية
١٢٣ والاضافة اللفظية
١٣٠ التوابع
١٣١ النعت
١٣٤ والمضمر لا يوصف
١٣٦ العطف
١٤١ التأكيد
١٤٤ البدل
١٤٧ عطف البيان

١٤٨ المبنى
١٤٩ المضمر
١٥٣ صفة جرت على غير من هى له
١٥٣ واذا اجتمع ضميران
١٥٥ نون الوقاية
١٥٦ ضمير الشان والقصة
١٥٨ اسماء الاشارة
١٦٠ الموصول
١٦٢ الاخبار بالذى
١٦٣ ما الاسمية
١٦٥ اسماء الافعال
١٦٦ الاصوات
١٦٨ المركبات
١٦٩ الكنايات
١٧٥ الظروف
١٨٠ المعرفة والنكرة
١٨٢ العلم
١٨٢ اسماء العدد
١٨٩ المذكر والمؤنث
١٩١ المثنى
١٩٢ المقصور والممدود
١٩٤ المجموع
١٩٥ الجمع الصحيح المذكر
١٩٧ الجمع الصحيح المؤنث
١٩٨ جمع التكسير
١٩٨ المصدر
٢٠٠ اسم الفاعل
١٠٤ اسم المفعول
٢٠٤ الصفة المشبهة
٢٠٨ اسم التفضيل
٢١٧ الفعل
٢١٨ الماضى
٢١٨ المضارع
٢٢١ الناصبات للمضارع
٢٢٧ الجازمات للمضارع
٢٢٨ الشرط والجزاء
٢٣٢ فعل ما لم يسم فاعله
٢٣٣ الاشمام
٢٣٣ المتعدى وغير المتعدى
٢٣٤ الافعال القلوب
٢٣٨ الافعال الناقصة
٢٤٣ الافعال المقاربة
١٤٦ فعل التعجب
٢٤٨ افعال المدح والذم
٢٥١ حروف الجر
٢٥٧ حروف المشبهة
٢٦٤ حروف العطف
٢٦٧ حرف التنبيه والنداء
٢٦٩ حروف ايجاب
٢٧٠ حروف الزيادة
٢٧١ حرفا التفسير والمصدر
٢٧٢ حروف التحضيض والتوقع
٢٧٣ حروف الاستفهام
٢٧٣ حروف الشرط
٢٧٨ حرف الردع
٢٧٩ تاء التأنيث
٢٧٩ التنوين
٢٧٩ نون التأكيد

كافيه شرحي ملاجامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه * وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه (امابعد) فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها (بالفوائد الضيائية) لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل (اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزأ منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه و بدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزأ من افراد الكلام ومفهومها جزأ من مفهومه فقال (الكلمة) قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس

(شرح ابيات الكافية والجامي)

لله الحمد في الاولى والآخرة * ولحبيبه الصلوة والسلام وآله الطاهرة * وبعد فيقول العبد الفقير * الى الله المعبود القدير * علي بن عثمان الاقشهري * غفر ذنوبهما ربهما البارى * قد كنت اشتغلت بمذاكرة كتاب الكافية * مع شرحه المسمى بالفوائد الضيائية * لبعض من كان عندي من الاذكياء * وبعض من كان لي من الشركاء * فرجوا مني رجاء جم * ان اجمع ابيات المتن والشرح وان اشرح تلك الابيات شرحا يكشف استارها ويبين مرادها * واستشهادها وعروضها * جعل الله سعيهم مشكورا * وعملهم مقبولا ومبرورا * وقد كنت اضرب صفحا عن هذا الخطاب * خوفا مني بعدم القدرة على ترتيب مثل هذا الكتاب * والتمسوا ثانيا وثالثا ولم افز من التماسهم نجا * شرعت على وفق التماسهم نفعهم الله تعالى به وجميع اخواني من الطلبة * راجيا من الله الملك الغفار * ان يجعله سببا الشفاعة نبيه المختار * وما توفيقي الا بالله * عليه توكلت واليه انيب * فنقول وبالله التوفيق * ومنه العناية والتحقيق (اعلم) اولا ان الشعر

كلام موزون مقفى قصدا وانما قيل قصدا لخرج منه بعض ماوقع فى القرآن والحديث من الموزون المقفى فانه
اتفاقى لاقصدى لقوله تعالى ﴿٣﴾ وما علمناه الشعر وماينبغى له ان هو الا ذكر وقرآن مبين (والعروض علم
يعرف به صحيح الشعر وفاسده
والقصيدة مازاد على سبعة ابيات
على قافية واحدة والقطعة
ما بين الاثنين والتسعة بلا قافية
فى المصراع الاول والغزل مابين
الخمسة و بينها مع وصف المحبوب
فيها والبيت ما يجمعه الوزن
والقافية والمصراع نصف البيت
والصدر الجزء الاول من المصراع
الاول والعروض الجزء الاخير
منه والابتداء الجزء الاول من
المصراع الثانى والضرب الجزء
الاخير منه والحشو ماعدا الصدر
والعروض والابتداء والضرب
(واعلم ايضا ان الاجزاء الاصلية
سبعة عند الجوهرى فعولن
وفاعلن ومتفاعلن ومفاعيلن
ومستفعلن ومفاعلتن وفاعلاتن
وهذه الاجزاء قد تقع فرعا لا
متفاعلن ومتفاعلتن وفاعلاتن
وعند صاحب المفتاح انها ثمانية
وزاد عليها مفعولات خذ هذا فانه
ينفعك فى مواضع عديدة ولهذا
الكتاب بمنزلة المقدمة وستعرف
فائدة هذه المذكورات ان شاء الله
تعالى وها انا اشرع فى شرحها
فنقول (البيت الاول)
قول بعض الشعراء (جراحات
سنان لها التيام ﴿ ولا يلتام ما جرح اللسان ﴿ الجراحات جمع جراحة والمراد بها ما لا يكون مؤدية
الى الموت بقرينة الالتيام لان ما كان مؤدية وسببا له لا يلتام والسنان جمع سن بكسر السين المهملة

كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث
﴿ جراحات السنان لها التيام ﴿ ولا يلتام ما جرح اللسان ﴿ والكلم
بكسر اللام جنس لاجمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب وقيل جمع حيث لايقع الا على الثلاث فصاعدا والكلم الطيب
يأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافات بينهما
لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد
وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجى بارادة الكلمة
المذكورة على السنة النحاة (لفظ) اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة
ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى
الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة كان او حكما
مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقى كزيد وضرب
والحكمى كالمنوى فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له
من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لاحقيقة
والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان
وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هى مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس
كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهى الخطوط والعقود والاشارات
والنصب غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ
ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخصر (وضع) الوضع تخصيص شئ بشئ بحيث متى
اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى قيل يخرج عنه وضع
الحرف حيث لايفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب
عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير
صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان
فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد (لمعنى)
المعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
ميمى بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى مأخوذا
فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه فخرج به المهملات

وبعدها نون مشددة وهو الرمح القصير واراد بها آلة الجرح وقوله لها ظرف مستقر خبر مقدم والتيام مبتدأ مؤخر وضمير لها راجع الى الجراحات والالتيام بالتركى ﴿ ٤ ﴾ باره طو بلنوب اوكلمق (شعر)

اولورمرهم جراحات سنانه ۞
علاج اولماز ولى زخم لسانه

وما فى قوله ماجرح موصولة اوموصوفة وصلتها اوصفتها قوله جرح والعائد محذوف اى جرحه مثل قوله تعالى (اهذا الذى بعث الله رسولا) اى بعثه واللسان مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللغة ان اريد به معنى مجازى بعلاقة المصدرية والا فهو الجارحة يعنى العضو المخصوص والاستشهاد بهذا البيت ان الكلمة مشتقة من الكلم بتسكين اللام وهو بمعنى الجرح بالفتح حيث قال ماجرح اللسان مقام مالفظه اوما كلمه قال الفاضل العصام قال الشارح الكازرونى قائله امير المؤمنين على ابن ابى طالب ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بأن يعبر ببعض الشعراء انتهى كلامه ولذا قلنا قول بعض الشعراء (وبحره من الوافر لان وزن هذا البيت مفاعيلن مفاعلتن فعولن مرتين فصدره معصوب كابتدائه وعروضه مقطوعة كضربه والحشوان سالمان لان اصل الوافر مفاعلتن ست

والالفاظ الدالة بالطبع اذالم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لابازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لابازاء المعنى (فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى (قلنا المعنى مايتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظة الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد (قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان اومركبا بل بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ كلفظة الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولايخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة اومركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة (مفرد) وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه حينئذ مالايدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغى ان يرتكب فيه تجوزكما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا اومرفوع على انه صفة للفظ ومعناه حينئذ مالايدل جزؤه على جزء معناه ولابد حينئذ من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكانت النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضى بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن فى وضع اومن المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية اوغير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصرى وامثالها ممايدل جزء لفظه منه على جزء معناه لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة

مرات وهذا البيت من العروض الاولى ولها ضرب واحد مقطوف كعروضه كما قلنا وشاهده قول المتنبى (ذكرت جسيم ماطابن وانا ۞ مخاطر فيه بالمهج الجسام ۞ ﴿ واعرب ﴾

واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبدالله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولايخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل فى تعريف الكلمة حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبدالله خرج عنه فانه لايقال له لفظة واحدة وبقى مثل قائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت (واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر فتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة كما وقع فى هذا الكتاب لكن الدلالة لاتستلزم الوضع لامكان ان تكون بالفعل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما فى المفصل (وهى) اى الكلمة (اسم وفعل وحرف) اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها (لانها) اى الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهى (اما) من صفتها (ان تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية (او) من صفتها ان (لا) تدل على معنى فى نفسها بل تدل على معنى تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم (الثانى) وهو ما لا يدل على معنى فى نفسها (الحرف) كمن والى فانهما تحتاجان فى الدلالة على معنييهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لايقع عمدة فيه كما ستعرف (و) القسم (الاول) وهو ما يدل على معنى فى نفسها (اما) من صفتها (ان يقترن) ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلاثة) اعنى الماضى والحال والاستقبال

اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارناله
(او) من صفتها ان (لا) يقترن ذلك المعنى المدلول عليها بنفسها فى الفهم
عنها مع باحد الازمنة الثلاثة القسم (الثانى) وهومايدل على معنى
فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة (الاسم) مأخوذ من السمو
وهوالعلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون
اخويه وقيل من الوسم وهوالعلامة لانه علامة على مسماه (و) القسم
(الاول) وهومايدل على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة
(الفعل) سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهوالمصدر (وقدعلم بذلك)
اى بوجه الحصر الكلمة فى الاقسام الثلثة (حد كل واحدمنها) اى من
تلك الاقسام وذلك لانه قدعلم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة
لاتدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل
كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم
لكل واحدمنها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيره فيه وليس
المراد بالحدههنا الاالمعرف الجامع المانع ولله درالمصنف حيث اشار
الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقدعلم بذلك الخ
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع (الكلام) فى اللغة
مايتكلم به قليلا كان اوكثيرا وفى اصطلاح النحاة (ماتضمن) اى لفظ
تضمن (كلمتين) حقيقة اوحكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه
فالمتضمن اسم فاعل هوالمجموع والمتضمن اسم مفعول هوكل واحدة
من الكلمتين فلايلزم اتحادهما (بالاسناد) اى تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة اوحكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة يصح
السكوت عليها فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات

الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد
ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب
زيد وضربت هند وزيد قائم اوانشائية مثل اضرب ولاتضرب فان
كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية
وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من
ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم
اوقام ابوه اوقائم ابوه فان الاخبار فى هذه الجمل مع انها مركبات فى حكم
الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جَسْقٌ مهمل وديز
مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه فى حكم هذا
اللفظ (اعلم ان كلام المصنف ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه
كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح فى ان الكلام هو
ضربت والمتعلقات خارجة عنه (ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب
اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى
ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده
بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا اواوصافا بخلاف الكلام
وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ
يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة (ولايتأتى) اى لايحصل
(ذلك) اى الكلام (الافى) ضمن (اسمين) احدهما مسند والآخر
مسند اليه (اوفى) ضمن (اسم) مسند اليه (وفعل) مسند وفى بعض النسخ
اوفى فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى
ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف
وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن
البين ان الكلام لايحصل بدون لاسناد والاسناد لابد له من مسند ومسند اليه
وهما لايتحققان الا فى اسمين اوفى اسم وفعل واما الاقسام الاربعة

الباقية ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يازيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوى فى ادعو (الاسم مادل) اى كلمة دلت (على معنى) كائن (فى نفسه) اى فى نفس مادل بمعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف رحمه الله فى الايضاح شرح المفصل الضمير فى مادل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لاباعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف مادل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا

ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ايضا ان يكون
محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان
تكون محكوما عليها وبها اذ لابد فى كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر
متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها ولهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف يدل على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد
بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس
الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته فى نفس الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب
الضمير المجرور فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ماسبق فى وجه الحصر
من كينونة المعنى فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها
على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى
الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار
كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هنالك برجوعه
الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا
ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت
وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية ملحوظة فى حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها فى مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها
لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على
معانيها معتبرة فى حد انفسها لا فى غيرها فهى داخلة فى حد الاسم لا الحرف
ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلاثة فى الفهم عن لفظ الفعل
اخرجه بقوله (غير مقترن باحد الازمنة الثلثة) اى غير مقترن مع احد

الازمنة الثلثة فى الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم و بالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا اوغير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشئ منها الدلالة على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنهما اذ لا يقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ماسواه نعم يقدح فى ارادة المعين ارادة ماسواه واين الدلالة من الارادة (ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال (ومن خواصه) منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ماذكره بعض منها وهى جمع خاصة وخاصة الشئ مايختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع افراد ماهى خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان اوغير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم (دخول اللام) اى لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم فى مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفى اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل و بل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ

مطابقة والحرف لايدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا
لامطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف
التعريف لايدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا (و) منها دخول (الجر)
وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا
اوفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
اوتقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي
ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي
فرع للمعنوية فينبغي ان لايخالف الاصل بان يختص بما يخالف
مايختص به الاصل اعني الفعل اويزيد عليه بان يعم الاسم والفعل (و)
منها دخول (التنوين) باقسامه الاتنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب
ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة
اختصاص ماعدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين
الترنم به (و) منها (الاسناد اليه) وهو بالرفع عطف على الدخول لاعلى
مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول اواللحوق بالآخر
وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء
مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون
ابدا مسندا فقط فلوجعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه (و) منها
(الاضافة) اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لابذكره لفظا
ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا
لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا بتأويل المصدر اي يوم نفع صدق الصادقين
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدنا الاضافة بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف
الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا (وهو) اي الاسم قسمان (معرب
ومبني) لانه لايخلوا اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه

مبنى الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وماعداه اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى (فالمعرب) الذى هو قسم من الاسم (المركب) اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف مالبس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف باتازيد عمرو بكر و بخلاف ماهو مركب مع غيره لكن لاتركيبا يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف (الذى لم يشبه) اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب (مبنى الاصل) اى مبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف و بهذا القيد خرج مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبنى الاصل كما سيجئ فى بابه ان شاء الله تعالى (اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لايحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب مااختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم فى التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولافائدة له معتدا بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه ممايختلف آخره فى كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه ممايختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة لمعرفة هذا الاختلاف

وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف
اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به
الجمهور و يجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف (وحكمه)
اى من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب
(ان يختلف آخره) اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف
بحرف آخر حقيقة اوحكما اذا كان اعرابه بالحروف اوصفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة اوحكما اذا كان اعرابه بالحركة (باختلاف
العوامل) اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل
بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها
بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت
زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور مختلف
بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه
(لفظا اوتقديرا) نصب على التمييز اى يختلف لفظ آخره اوتقديره او
على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ اوتقدير والاختلاف لفظا كما
فى قولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك جاءنى فتى
ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا و بفتى انقلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او
اوحكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا
رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى اومجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه فى
العمل والاختلاف فى آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة النصب و بعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فآخر
المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة (فان
قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض
الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء و يترتب عليه
الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل (قلت هذا حكم آخر
من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين
فى الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا

الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لايكون من خواصه
الشاملة (الاعراب ما) اى حركة او حرف (اختلاف آخره) اى آخر
المعرب من حيث هو معرب ذاتا وصفة (به) اى بتلك الحركة او الحرف
وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لايراد العامل والمقتضى ولو
ابقيت على عمومها لخرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر
من السبب السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد
الحيثية خرجت حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المصنف لكن
اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث
انه ماقبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف
اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله (ليدل) على
المعانى المعتورة عليه وكأنه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام
الحد لانه خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى
وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية
البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلاف يعنى اختلف آخره ليدل
الاختلاف او مابه الاختلاف (على المعانى) يعنى الفاعلية والمفعولية
والاضافة (المعتورة) على صيغة اسم الفاعل (عليه) اى على المعرب على
تضمن مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اذا
تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية
لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب على المعرب
متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغى ان يكون علاماتها ايضا
كذلك فوقع بسببها اختلاف فى آخر المعرب فوضع اصل الاعراب
للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف
تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل
على المسمى والاعراب على صفته ولاشك ان الصفة متأخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ
من اعرب به اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية ومن
عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه

ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض (وانواعه) اى انواع اعراب الاسم ثلاثة (رفع ونصب وجر) هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا و في الحركات الاعرابية على قلة (فالرفع) حركة كان اوحرفا (علم الفاعلية) اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة اوحكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما (والنصب) حركة كان اوحرفا (علم المفعولية) اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة اوحكما ليشمل الملحقات به (والجر) حركة كان اوحرفا (علم الاضافة) اى علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له ﴿ العامل ﴾ لفظيا كان اومعنويا (ما به يتقوم) اى يحصل (المعنى المقتضى) اى معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية (للاعراب) ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيدا فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها (فالمفرد المنصرف) اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل (و) كذا (الجمع المكسر المنصرف) الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما (بالضمة رفعا) اى حالة الرفع (والفتحة نصبا) اى حالة

النصب (والكسرة جرا) اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا
على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى
مثل جاءنى طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة (جمع المؤنث السالم) وهو
مايكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قدعلم حاله (بالضمة) رفعا
(والكسرة) نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة
الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجئ ذكره
مثل جاءتنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات (غير المنصرف
بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره
نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد (اخوك وابوك وحموك) بكسر
الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها
(وهنوك) والهن الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة والصفات
الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية (وفوك)
وهو اجوف واوى لامه هاء اذا اصله فوه (وذومال) وهو لفيف مقرون
بالواوين اذا اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه
لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة (بالواو) رفعا
(والالف) نصبا (والياء) جرا ولكن لامطلقا بل حال كونها مكبرة
اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءنى اخيك ورأيت اخيك ومررت
باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما
لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة (مضافة) لانها اذا كانت
مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو
جاءنى اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغى ان تكون مضافة ولكن
(الى غير ياء المتكلم) لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم
فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف فى هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لماجعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون

بينهما و بين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان
اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا فى مقابلة كل اعراب اسما
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى فى كون معانيها منبئة
عن تعدد واوجود حرف صالح للاعراب فى اواخرها حين الاعراب
سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها
من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب ﴿ المثنى ﴾
وما لحق به (و) هو (كلا) وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا (مضافا)
اى حال كون كلا اوكلتا مضافا (الى مضمر) وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار
لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا
اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل
واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره
الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى
جانب معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى
كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر (واثنان) وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية
فالحقت بها (بالالف) رفعا (والياء) المفتوحة ماقبلها نصبا وجرا كما سيجئ
﴿ جمع المذكر السالم ﴾ والمراد به ما سمى به اصطلاحا وهو الجمع
بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن
واحده مذكرا يجمع بالواو والنون (و) ما الحق به وهو (اولو) جمع ذو
لا عن لفظه (وعشرون واخواتها) اى نظائرها السبع وهى ثلثون
الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين
على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقى وايضا
هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين فى الجموع (بالواو) رفعا

(والياء) نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعا الواحد وفى آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا الاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى و ثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولوخص المثنى بهما بقى المجموع بلا اعراب ولوخص المجموع بهما بقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ماقبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام (ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظى ماعداه فقال

﴿ التقدير ﴾ اى تقدير الاعراب (فيما) اى فى الاسم المعرب الذى (تعذر) الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف اومحذوفة بالتقاء الساكنين (كعصا) بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة (و) كما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو (غلامى) فانه لما اشتغل ماقبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها اومخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل

﴿ هذا ﴾

هذا الاسم فی حالة الجر لفظی غیر مرضی (مطلقا) ای فی الاحوال
الثلث یعنی کون الاعراب تقدیریا فی هذین النوعین من الاسم المعرب
انما هو فی جمیع الاحوال غیر مختص ببعضها (اواستثقل) عطف على
تعذرای تقدیرالاعراب فیماتعذرا وفی الاسم الذی استثقل ظهورالاعراب
فی لفظه وذلك اذا کان محل الاعراب قابلاللحرکة الاعرابیة ولکن
یکون ظهوره فی اللفظ ثقیلا على اللسان کما فی الاسم الذی فی آخره
یاء مکسور ماقبلها سواء کانت محذوفة بالتقاء الساکنین(کقاض)
اوغیر محذوفة کالقاضی (رفعا وجرا) ای فی حالتی الرفع والجر لا فی حالة
النصب لاستثقال الضمة والکسرة على الیاء دون الفتحة (ونحو مسلمی)
عطف على قوله کقاض یعنی تقدیرالاعراب للاستثقال قد یکون
فی الاعراب بالحرکة وقد یکون فی الاعراب بالحروف نحو مسلمی
بخلاف تقدیرالاعراب للتعذرفانه مختص بالاعراب بالحرکة (رفعا) یعنی
تقدیر الاعراب فی نحو مسلمی انما هو فی حالة الرفع فقط دون النصب
والجر نحو جاءنی مسلمی فان اصله مسلموی بسقوط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والیاء والسابق منهما ساکن فانقلبت الواو یاء وادغمت
الیاء فی الیاء وکسرما قبل الیاء فلم یبق علامة الرفع التی هی الواو فی اللفظ
فصار الاعراب فی حالة الرفع تقدیریا بخلاف حالتی النصب والجر فان
الادغام لایخرج الیاء عن حقیقتها فان الیاء المدغمة ایضا یاء وقد یکون
الاعراب بالحروف تقدیریا فی الاحوال الثلاث فی مثل جاءنی ابوالقوم
ورأیت اباالقوم ومررت بابی القوم فانه لماسقط حروف الاعراب عن
اللفظ بالتقاء الساکنین لم یبق الاعراب لفظا بل صار تقدیریا (واللفظی)
ای الاعراب المتلفظ به (فیماعداه) یعنی فیما عدا ما ذکر مماتعذر فیه
الاعراب اواستثقل ولما ذکر فی تفصیل المعرب المنصرف غیر المنصرف
وکان غیرالمنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته یعرف المنصرف
على قیاس الاعراب التقدیری واللفظی عرف غیرالمنصرف واکتفى
بتعریفه فقال ﴿ غیرالمنصرف ما ﴾ ای اسم معرب (فیه علتان)
تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فیه اثراسیجیء ذکره (من)

قول ابي سعيد الانباري النحوي (موانع الصرف تسع كلما اجتمعت * ثنتان منها فللصرف تصويب * عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة

عامل (تسع او) علة (واحدة منها) اي من تلك التسع (تقوم) هذه العلة الواحدة (مقامهما) اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها اثرهما (وهي) اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع (عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب) والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن (والنون زائدة من قبلها الف * ووزن افعل وهذا القول تقريب) فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لافهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل التسع بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها الا واحدا او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنتان وقال بعضهم احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة للعلل التسع المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال (مثل عمر) مثال العدل (واحمر) مثال للوصف (وطلحة) مثال للتأنيث (وزينب) مثال المعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي (وابراهيم) مثال للعجمة (ومساجد) مثال الجمع (ومعدي كرب) مثال للتركيب (وعمران) مثال الالف والنون (واحمد) مثال لوزن الفعل (وحكمه) اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه

ثم جمع ثم تركيب * والنون زائدة من قبلها الف * ووزن الفعل وهذا القول تقريب) قوله موانع مبتدأ مضاف الى الصرف وخبره قوله تسع وكلما من الكلم المجازاة وسور الكلية عند المنطقي لانه بمعنى متى ومهما وان لم يرض به النحويون بل قال له به المنطقيون ولذا قال الفاضل العصام وكان الميزانيون زعموا ان مهما مثل كلما ومتى حيث جعلوه سورا للقضية الكلية مثلهما انتهى فافهم شرطه اجتمعت وجزاؤه فللصرف تصويب لان الجزاء اذا كان جملة اسمية يجب فيه الفاء والتصويب بالتركي صواب كورمك هو اسم ما وخبره للصرف قدم عليه لكونه ظرفا وقوله عدل بالرفع اما خبر مبتدأ محذوف اي الاول وبدل من تسع بدل البعض او عطف بيان له ووصف عطف على عدل وهكذا سائر العلل ثم العدول من الواو الى ثم جمع اما لمجرد المحافظة على الوزن او نقول كلمة ثم في الاصل للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى مرتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى مرتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة على

ماقاله الفاضل العصام وقوله زائدة منصوب حال من النون اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة فيكون الحال مبينا الهيئة الفاعل معنى او مرفوعة صفة النون لان تعريفه للعهد

من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما (ان لا كسر) فيه (ولا تنوين) وذلك لان كل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن واعلم ان لكل علة فرعية لان العدل فرع لمعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا اوزنه الاصلى (ويجوز) اى لا يمتنع سواء كان ضروريا اوغير ضرورى (صرفه) اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف مافيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما او بادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكمه (للضرورة) اى لضرورة وزن الشعر اورعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا مايقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله ❊ صبت على مصائب لو انها ❊ صبت على الايام صرن لياليا ❊ واما الثانى فكقوله ❊ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ❊ هو المسك ما كررته يتضوع ❊ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه على السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضرورى عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله

❊ سلام على خير الانام وسيدى ❊ حبيب اله العالمين محمد ❊

الذهنى والمعهود الذهنى فى حكم النكرة حتى يجوز وصفه بالنكرة كقول الشاعر (ولقد امر على اللئيم يسبنى ❊ فمضيت ثم قلت لا يعنينى) وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فقوله يسبنى صفة للئيم وكذا قوله يحمل صفة الحمار مع ان كلا منهما جملة والجملة فى حكم النكرة وههنا احتمالات كثيرة من جهة الاعراب لكن لا نطول الكلام بذكرها وقوله وهذا القول قريب يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل وهنا سؤال وجواب فى حاشية العصام ان اردت فانظر اليها وهذا البيت من البحر البسيط اصله مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مرتين وهذا فى اصطلاحهم ثلثة ابيات كما عرفته فصدر الاول وابتداء الثانى والثالث مخبون بحذف السين من مستفعلن فنقل الباقى الى مفاعلن وعروض كل منها مخبونة ايضا بحذف الالف من فاعلن فبقى بكسر العين وضرب كل واحد منها مقطوع بحذف نون ان من فاعلن واسكان لامه فبقى فاعل فنقل الى فعلن بسكون العين النون هذا هو الضرب الثانى من العروض الاولى من البسيط فافهم

﴿ البيت الثالث ﴾ ماقالته فاطمة رضى الله عنها ٤

❊ بشير نذير هاشمي مكرم ❊ عطوف رؤف من يسمى باحمد ❊
فانه لوقال باحمد لايخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى فى سائر
الابيات الدال المكسورة (اوللتناسب) اى يجوز صرف غير المنصرف
ليحصل التناسب بينه و بين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة (مثل سلاسلا واغلالا)
حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا فقوله
سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف
الذى صرف غير المنصرف لتناسبه (ومايقوم مقامهما) اى العلة الواحدة
التى تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة
منهما مقام العلتين لتكررهما احدهما (الجمع) البالغ الى صيغة منتهى
الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما
كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح وثانيتهما التأنيث لكن لامطلقا بل بعض اقسامه (و) هو (الفا
التأنيث) المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما
لازمتان للكلمة وضعا لانفراقهما اصلا فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء
حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث مكررا بخلاف
التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة
اللزوم الوضعى ❊ فالعدل ❊ مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم
معدولا (خروجه) اى خروج الاسم اى كونه مخرجا (عن صيغته الاصلية)
اى عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
ولايخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة
الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن
صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير انما وقع فى الصورة فقط فلا
ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل
يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية
يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها

٤ فى تربة النبى عليه السلام حين زارت تربته عليه السلام وقبضت قبضة من تربته فوضعت على انفها فشمتها فبكت فقالت (ماذا على من شم تربة احمدا ❊ ان لايشم مدى الزمان غواليا ❊ صبت على مصائب لوانها ❊ صبت على الايام صرن لياليا) الغوالى جمع غالية بالفارسية خوش بوى وبالعربية رايحة طيبة والتربة بالفارسية خاك وبالعربية تراب والمدى الغاية والمعنى ما الذى اواى شئ وقع على من شم تربة احمد فى ان لايشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام انكارى والمعنى لايقع عليه شئ لانه استغنى بشمه عن شم الغوالى كذا قاله الفاضل العصام (وقوله صبت ماض مبنى للمفعول وعلى متعلق به ومصائب الفاعل له وهى جمع مصيبة وهى النازلة من المكروهات والمعنى نزلت على نوازل اوانها اى ان تلك النوازل صبت اى نزلت على الايام المنورة بنور الشمس وضيائها صرن اى صارت تلك الايام لياليا بظلمة تلك المصائب لغلبتها على نور الشمس والاستشهاد بهذا البيت على انه لولم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بدخول التنوين لكان المصراع الاول ناقصا من المصراع الثانى لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البيت من البحر الرجز المسدس فالمصراع الثانى مستفعلن ح ثلث مرات فلا بد ان يكون الاول كذلك ليكونا موافقين فى الوزن هكذا قال المحرم افندى تبعا لعصمة الله واقول هذا غلط فاحش وخارج عن قاعدة علم العروض والحق ماقاله بعض شراح الاندلسى وهوان هذين البيتين من البحر الكامل المضمر باسكان التاء من متفاعلن ونقله الى مستفعلن لان من القاعدة المقررة فى علم العروض انه اذا اجتمع فى بيت جزأن من الاجزاء الاصولية التى يختص كل واحد منها ببحر واحد فايهما يجوز ان يكون فرعا للآخر يفرض الاول فرعا له ويكون الآخر اصلا له فمستفعلن وان جاز ان يكون اصلا لكنه جعل فرعا لمتفاعلن لوجوده فى اجزائه الفرعية فكان هذان البيتان من الكامل ولا يجوز ان يكونا من الرجز لانه لوجاز ان يكونا منه لجاز ان يكون متفاعلن فرعا لمستفعلن وهو باطل كما عرفت فى المقدمة خذ هذا المقام على هذا النظام لانه موافق لماقاله جميع العلماء الاعلام وان خالفنا ماقاله من نزل منه الاقدام لقصورهم من تحقيق هذا المقام

❊ البيت الرابع ❊

قول الشافعى رحمه الله تعالى فى مدح امامنا الاعظم رحمهما الله تعالى على ماقاله استاذنا الرشدى القمره اغاجى عامله الله بلطفه الخفى والجلى (هنيئا لارباب النعيم نعيمهم ❊ وللعاشق المسكين مايتجرع ❊ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ❊ هو المسك ما كررته يتضوع) الهنئ بفتح الهاء وكسر النون كالرئ الهضم بسهولة يقال هنيئا مريئا كما فى قوله تعالى (فكلوه هنيئا مريئا) وقيل يكون بمعنى مايحمل العافية وهو فى هذا البيت منصوب بفعل مقدر والقرينة كونه منصوبا على ماقالوا وقوله نعيمهم فاعل ذلك المقدر واللام فى الارباب متعلق له ايضا والضمير فى نعيمهم راجع الى ارباب النعيم والنعيم بمعنى النعمة ومراده بارباب النعيم الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى وللعاشق ظرف مستقر خبر مقدم والمسكين صفة ومافى مايتجرع مبتدأ مؤخر ويتجرع من التجرع وهو من الجرعة وهى عبارة عن قطرات الماء التى بقيت فى الكأس يقال شربته جرعة بعد جرعة على مافى كتب اللغات واراد بالعاشق المسكين نفسه والمعنى ليصير هنيئا وسهلا هضمه وعافيته لارباب النعم نعمهم لان نعمهم كثيرة

لاتعد ولاتحصى ونعمتنا بالنسبة اليهم كالقطرات التى بقيت فى الكأس وفيه من المبالغة والتشبيه مالايخفى (وقوله اعداءهم من الافعال على وزن اكرم اذاصله اعودا على بالنقل والحذف فبقى اعداى كررذكر نعمان وهو علم الامام الاعظم ابى حنيفة لانه يقال له نعمان بن ثابت واللام فى لنا متعلق بقوله اعداى كررذكره لنا وان اما بالكسر والتشديد فح تكون مع جملتها مستأنفة جوابا لسؤال مقدر والاستئناف على ثلاثة اضرب لان السؤال اماعن سبب الحكم مطلقا نحو قول الشاعر قال لى كيف انت قلت عليل * سهردائم وحزن طويل * اى ما بالك عليلا اوماسبب علتك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو قوله تعالى وماابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء بقرينة التأكيد فاجيب بماترى وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم واماعن غيرهما وقوله تعالى (قالوا سلاما قال سلام) اى فماذاقال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى احياهم بتحية كذاذكروا فى علم البلاغة وفى هذا البيت من قبيل الثانى بقرينة التأكيد هذا اذا كانت الهمزة فى ان مكسورة واما اذا كانت مفتوحة فيكون علة لماقبله اى لان ذكره كقوله تعالى وان المساجد لله اى لان المساجد وقوله هو ضمير فصل وفيه تشبيه بليغ ومافى ما كررته مصدرية متعلقة بقوله يتضوع اى ينتشر والمعنى ان ذكره اذا اعيد وكرر كالمسك الذى ينتشر رائحته اذا كرر خلطه وهذا اشارة الى وجه الشبه على ماقيل والاستشهاد به على ان نعمان لو منع من الصرف ولم يكسر النون لخرج عن السلاسة وهذان البيتان من البحر الطويل واصل الطويل فعولن مفاعيلن اربع مرات فعروض كل منهما مقبوضة كضربيهما لان الطويل لاتكون عروضه الامقبوضة مالم يكن البيت مصرعا وهو تعقيبه المصراع الاول فهو مأخوذ من مصراع الباب وهما مصراعان كذا فى المختار وضرب كل واحد منهما من ضربه الثانى لانه مقبوض كالعروض

﴿ البيت الخامس ﴾

قول من مدح النبى صلى الله تعالى عليه وسلم (سلام على خير الانام وسيد * حبيب اله العالمين محمد * بشير نذير هاشمى مكرم * رؤف عطوف من يسمى باحمد) قوله سلام مبتدأ لانه تخصص بياء المتكلم اى سلامى اى سلام من قبلى كذا قاله الجامى فى بحث المبتدأ وخير خبره مضاف الى الانام لان اسم التفضيل يجب استعماله باحد الامور الثلثة اعنى من واللام والاضافة اصله اخير حذفت الهمزة للتخفيف والانام مفرد اللفظ مجموع المعنى لانه يطلق على الثقلين اعنى الانس والجن وقوله وسيد عطف على خير اى مقتداهم وقوله حبيب بدل من خير الانام بدل الكل مضاف الى آله اى محبوب آله العالمين ومحمد عطف بيان له وقوله بشير مع ماعطف عليه خبر مقدم ومن يسمى مبتدأ مؤخر وبشير فعيل بمعنى فاعل اى بمعنى مبشر للمؤمنين بالجنة وغيرها من النعم ونذير كذلك اى منذر للكافرين مخوف اياهم بالخلود فى النار والعاصين بالعذاب هاشمى اى منسوب الى قبيلة هاشمى ومكرم اسم مفعول من باب التفعيل اى مكرم عندالله واهل سمواته وارضه ورؤف وعطوف بمعنى ذى العطف والرأفة اى الشفقة والاستشهاد بهذا البيت انه لوقال باحمد بالفتح لم يخل بالوزن ولكن يخل بالقافية لان حرف الروى فى سائر الابيات الحرف المكسورة اعنى وسيد ومحمد ومكرم فقيل باحمد بكسر الدال ايضا لئلا يخل بالقافية وبحره من الطويل من الضرب الثانى منه

لها فى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعنى اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما و قال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف الا ارتكاب تلك التكلفات (واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففى بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله (تحقيقا) معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف (كثلاث ومثلث) والدليل على اصلهما ان فى معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما فى جاءنى القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال فى احاد وموحد وثناء

ومثنى الى رباع ومربع بلاخلاف وفيماوراءها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب فى منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل
والوصف لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلاثة ثلاثة صارت اصلية
فى ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعاله (واخر) جمع اخرى مؤنث آخر
وآخر اسم التفضيل لان معناه فى الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير
وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام اوبالاضافة او بكلمة من فحيث
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه
معدول عما فيه اللام اى عن الاخر وقال بعضهم هومعدول عما ذكر
معه من اى عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها
توجب التنوين اوالبناء اواضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم
تيم عدى ولبس فى آخر شئ من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الاخرين (وجمع) جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع
وبتع و بصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل
كحمراء على حمروان كانت اسماان تجمع على فعالى اوفعلاوات كصحراء
على صحارى اوصحراوات فاصلها اما جمع اوجماعى اوجماوات فاذا اعتبر
اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل
التحقيقى والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التأكيد
اسما وفى اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا لايرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما
عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولواعتبر جمعهما اولا
على انياب واقواس فلاشذوذ فى هذه الجمعية ولاقاعدة للاسم المخرج
ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين
الفرق بين الشاذ والمعدول (اوتقديرا) اى خروجا كائنا عن اصل
مقدر مفروض يكون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف لاغير
(كعمر و) كذلك (زفر) فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد
فيهما سبب ظاهر الاالعلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل
على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف

قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر (و) مثل (باب قطام) المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ماهو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء (في) لغة (بني تميم) فانهم ما اعتبروا العدل في هذا البـاب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وبوار وظهار فانها مبنية وليس فيها لا السببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهـا العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها ما جعلوه معربا غير منصرف ايضـا حملا على نظائره مع عدم الاحتيـاج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البنـاء وحمل ماعداها عليهـا ﴿ الوصف ﴾ وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتهـا سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتهـا التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعـة وهذا معنى وصفي عرضي له في الاستعمـال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصـالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رحمه الله تعـالى (شرطه) اي شرط الوصف في سببية منع الصرف (ان يكون) وصفا (في الاصل) الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمـال سواء بقي على الوصفيـة الاصلية

اوزالت عنه (فلا تضره) بان تخرجه عن سببية منع الصرف (الغلبة)
اى غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده
بحيث لايحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا
لكل مافيه سواد ثم كثر استعماله فى الحية السوداء بحيث لايحتاج
فى الفهم عنه الى قرينة (فلذلك) المذكور من اشتراط اصالة الوصفية
وعدم مضرة الغلبة (صرف) لعدم اصالة الوصفية (اربع فى) قولهم
(مررت بنسوة اربع وامتنع) من الصرف لعدم مضرة الغلبة (اسود
وارقم) حيث صار اسمين (للحية) الاول للحية السوداء والثانى للحية
التى فيها سواد وبياض (وادهم)حيث صار اسما(للقيد) من الحديد لما
فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية
لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم يهجر استعمالها
فى معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما استعمالها فى معانيها الاصلية فلا اشكال
فى منع صرفها لوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال (وضعف منع
افعى)اسما(للحية)على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى
الخبث (و) كذلك منع (اجدل للصقر) على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة (واخيل للطائر) اى لطائر
ذى خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف
منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها
لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى الحال مع ان الاصل
فى الاسم الصرف ﴿ التأنيث ﴾ اللفظى الحاصل (بالتاء)
لا بالالف فانه لا شرط له (شرطه) فى سببية منع الصرف (العلمية) اى
علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن
التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة
عليه لاينفك عن الكلمة (و) التأنيث (المعنوى كذلك) اى كالتأنيث
اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها فى التأنيث
اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجوازه

فلابد فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله (وشرط تحتم تأثيره) اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلاثة (زيادة على الثلاثة) اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب (او تحرك) الحرف (الاوسط) من حروفها الثلاثة مثل سقر (او العجمة) مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب (فهند يجوز صرفه) نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوى عنى احد الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه (وزينب وسقر) علما الطبقة من طبقات النار (وماه وجور) علمين البلدتين (ممتنع) صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة (فان سمى به) اى بالمؤنث المعنوى (مذكر فشرطه) فى سببية منع الصرف (الزيادة على الثلاثة) لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث قائم مقامها (فقدم) وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل (منصرف) لان التأنيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لاتمنع الصرف (وعقرب) وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل (ممتنع) صرفها لانه وان زال التأنيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر لتاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمى

﴿المعرفة﴾ اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة (شرطها) اى شرط تأثيرها فى منع الصرف

(ان تكون علمية) اى تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون اليا. مصدرية اومنسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان تكون اليا. للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لايوجد الافى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام اوالاضافة يجعل غيرالمنصرف منصرفا اوفى حكمه كما سيجئ فلايتصور كونه سببالمنع الصرف فلم يبق الاالتعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له

﴿ العجمة ﴾ وهى كون اللفظ مماوضعه غيرالعرب ولتأثيرها فى منع الصرف شرطان (شرطها) الاول (ان تكون علمية) اى منسوبة الى العلم (فى) اللغة (العجمية) بان تكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم اوحكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غيرتصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احدرواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علمافى العجمية وانما جعلت شرطا لئلايتصرف فيها مثل تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلاتصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لوسمى بمثل لجام لايمتنع صرفه لعدم علميته فى العجمية (و) شرطها الثانى احد الامرين (تحرك) الحرف (الاوسط اوزيادة على الثلاثة) اى على ثلثة احرف لئلاتعارض الخفة احدالسببين (فنوح منصرف) هذاتفريع بالنظر الى الشرط الثانى فانصراف نوح انماهو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى ولايجوز اعتبارهامع سكون الاوسط واما التأنيث المعنوى فانله علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لايعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط فيماسبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيماسبق انماهو لتقوية سببين آخرين لئلايقاوم سكون الاوسط احدهما ولايلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال (وشتر) وهو

﴿ اسم ﴾

اسم حصن بديار بكر (وابراهيم ممتنع) صرفهما لوجود الشرط الثانى فيهما فان فى شتر تحرك الاوسط و فى ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التعريف بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه على ماهو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى تقديم ماهو متفرع على وجوده كما لايخفى (واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الاستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه و يؤيده مايقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فياذكر فكان كنوح

﴿ الجمع ﴾ وهوسبب قائم مقام سببين (شرطه) اى شرط قيامه مقام سببين (صيغة منتهى الجموع) وهى الصيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الف حرفان اوثلاثة احرف اوسطها ساكن وهى التى لاتجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لايغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فتؤثر (بغيرهاء) منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف اوالمراد بها تاء التأنيث باعتبار مايؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغيرهاء لانها لو كانت معها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل فى قوة الجمعية فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى فانه مفرد محض ليس جمعا لافى الحال ولافى المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين اوفرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما مايكون بغيرهاء وثانيهما مايكون بهاء واما ما كان بغيرهاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها (كمساجد) مثل لما بعد الفه حرفان (ومصابيح) مثال

لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن (واما فرازنة) وامثالها مما هى
على صيغة منتهى الجموع مع الهاء (فنصرف) لفوات شرط تأثير
الجمعية وهو كونها بلاهاء (وحضاجر علما للضبع) هذا جواب عن
سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى
الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هى شرط للجمعية فينبغى
ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال
كونه علما للضبع (غير منصرف) لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
(لانه منقول عن الجمع) فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن
سمى به الضبع مبالغة فى عظم بطنها كأن كل فرد منها جماعة من هذا
الجنس فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة فى منع
صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع
هى انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث
غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف
فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه
ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العروض فى الجمعية (وسراويل) جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر
بجعل الجمع اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل فما تقول فى سراويل فانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا فى الحال
ولا فى الاصل فاجاب بانه قد اختلف فى صرفه ومنعه منه فهو (اذا
لم يصرف وهو الاكثر) فى موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة
الجمع كما قلت (فقد قيل) فى التفصى عنه (انه) اسم (اعجمى) ليس بجمع
لا فى الحال ولا فى الاصل لكنه (حمل) فى منع الصرف (على موازنة)
اى على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه فى حكمهما
من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله

حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية اوحكمية فبناء
هذا الجواب على تعميم الجمعية لاعلى زيادة سبب آخر على الاسباب
التسعة وهوالحمل على الموازن (وقيل) هواسم (عربي) ليس بجمع
تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه (جمع سروالة
تقديرا) وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن
بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على
سراويل (واذا صرف) اى سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل
فى الاسماء الانصراف (فلا اشكال) بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج
الى التفصى عنه (ونحو جوار) اى كل جمع منقوص على فواعل يائيا
كان اوواويا كالجوارى والدواعى (رفعا وجرا) اى فى حالتى الرفع والجر
(كقاض) اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف الياء عنه
وادخال التنوين عليه تقول جاءتنى جوار ومررت بجوار كما تقول جاءنى
قاض ومررت بقاض واما فى حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة
نحو رأيت جوارى فلا اشكال فى حالة النصب لان الاسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف
فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف
لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو
من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار فى قولك جاءتنى جوار جوارى
بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فبنى الاعلال
على ماهو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار
جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية
مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لايجرى
الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين
الصرف عوض عن الياء المحذوفة اوعن حركتها هذا التنوين وعلى

هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب اثبات الياء
فى حالة الجر كما فى حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول رأيت
جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ
تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه
اعلال واما فى حالة الرفع فالاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين حذف
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار
جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيها الاعلال فى الحالتين كما عرفت ﴿التركيب﴾ وهو صيرورة كلمتين
او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم و بصرى علمين
(شرطه العلمية) ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف
(وان لا يكون باضافة) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف اوالى
حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه ما يضاده اعنى منع الصرف (ولا باسناد)
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها
باقية فى حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما
هى لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت
تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذى هو من احكام المعربات (فان قلت كان على المصنف ان يقول
وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا بحرف العطف
لخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلت
كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما
الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا ولذلك احتاج الى
اخراجها (مثل بعلبك) فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك
وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما
نسبة اضافية اواسنادية اوغيرهما ﴿الالف والنون﴾ المعدودان
من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد
وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفى التأنيث فى منع دخول
تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما المنع الصرف اما كونهما

مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفى التأنيث والراجح هو القول الثانى ثم انهما (ان كانا فى اسم) يعنى به مايقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف امّا ان لايدل على ذات مالوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثانى صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة (فشرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف (العلمية) تحقيقا للزوم زيادتهما وليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفى التأنيث (كعمران او) كانا (فى صفة فانتفاء فعلانة) اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة (وقيل) شرطه (وجود فعلى) لانه متى كان مؤنثه فعلى لايكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالها (ومن ثمه) اى ومن اجل المخالفة فى الشرط (اختلف فى رحمن) فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لارحمى ولارحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لايطلق على غيره تعالى لاعلى مذكر ولاعلى مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف (دون سكران) فانه لاخلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فانه مؤنثه سكرى لاسكرانة (و) دون (ندمان) فانه لاخلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لاندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لاندمانة

﴿ وزن الفعل ﴾

وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لايكفى فى سببية منع الصرف بل (شرطه) فيها احد الامرين اما (ان يختص) فى اللغة العربية (بالفعل) بمعنى انه لايوجد فى الاسم العربى الامنقولا من الفعل (كشمر) على صيغة الفعل الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة

وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وحضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح فى ذلك الاختصاص (و) مثل (ضرب) على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية اووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة (او يكون)غير مختص به لكن يكون (فى اوله) ى فى اول وزن الفعل اواول ما كان على وزن الفعل (زيادة) اى زيادة حرف اوحرف زائد من حروف اتين (كزيادته) اى مثل زيادة حرف اوحرف زيد فى اول الفعل (غير قابل)اى حال كون وزن الفعل اوما كان على وزن الفعل غير قابل (للتاء)لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولوقال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجئ التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية (ومن ثمه) اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء (امتنع احمر)عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء (وانصرف يعمل)لقبوله التاء لمجئ يعملة للناقة القوية على العمل والسير (وما فيه علمية مؤثرة) اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف بالسببية المحضة اومع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الفى التأنيث اوصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لاتأثير فيه للعلمية (اذا نكر)بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق (صرف لما تبين) اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق (من انها) اى العلمية (لاتجامع مؤثرة الاما) اى السبب الذى (هى) العلمية

(شرط فيه) وذلك فى التأنيث بالتاء لفظا اومعنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلمية (الا العدل ووزن الفعل) استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لاتجامع غيرماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلاث واحمر (وهما) اى العدل ووزن الفعل (متضادان) لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منهما من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف (فلايكون) اى لايوجد شئ معهما من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين و بين احدهما فقط (الا احدهما) فقط لامجموعهما (فاذانكر) غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (بقى بلاسبب) اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قدانتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببية فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب (اوعلى سبب واحد) فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما مفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقيقا كان اوتقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لايكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة من ذلك الاصل وههنا لايقتضيه لوجود سببين فى اصمت وراء العدل وهما العلمية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله (وخالف سيبويه الاخفش) المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك (فى)

انصراف (نحو احمر علما اذا نكر) والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التأكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية (اعتبارا للصفة الاصلية) اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية (بعد التنكير) فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبارا وصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين (فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه اعنى منع الصرف (قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله (ولا يلزمه) اى سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما (باب حاتم) اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية (لما يلزم) فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف (من اعتبار المتضادين) يعنى الوصفية

والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم (فى حكم واحد) وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن (وجميع الباب) اى باب غير المنصرف (باللام) اى بدخول لام التعريف عليه (او اضافة) اى اضافته الى غيره (ينجر) اى يصير مجرورا (بالكسر) اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما فى ابراهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم تكن هنالك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف

﴿المرفوعات﴾

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وبجمع

هذا الجمع مطرد اصفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات (هو) اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد (ما اشتمل) اى اسم اشتمل (على علم الفاعلية) اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ (فمنه) اى فمن المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية (الفاعل) وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق (وهو) اى الفاعل (ما) اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا (اسند اليه الفعل) بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها (او شبهه) اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل الاسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف (وقدم) اى الفعل او شبهه (عليه) اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه ولبس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل (على جهة قيامه به) اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة

﴿البيت السادس﴾ قول الشاعر (جزى ربه عنى عدى ابن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل) قوله جزى فعل (٣٩) ماض ومعناه دعاء على عدى لان الخبر قد يقع موقع الانشاء فى مقام الدعاء للتفأل او الحرص او غيرهما كما بين فى علم المعانى وربه فاعل جزى والضمير راجع الى عدى المؤخر عند الاخفش وابن جنى واجاب عنه الجمهور بان الضمير راجع الى المصدر المدلول عليه بالفعل اى رب الجزاء تحرزا عن الاضمار قبل الذكر او بانه محمول على الضرورة وعدى اسم رجل رومى بنى الخورنق الذى ظاهر الكوفة لنعمان بن امرئ القيس فلما فرغ عدى من بنائه فسئل نعمان له بقوله هل بنيت مثل هذا القصر لغيرى فقال لا ودع هذا بنيت هذا القصر على حجر واحد لو اخذ هذا الحجر لهدم فقال له نعمان هل يعرف هذا غيرك فقال لا فالقاه من اعلى القصر على قفاه لئلا يبنى لغيره مثله فهلك فلذا قيل بالتركى * جهانده ايلكه ايلك اوليدى * كه نعمان شاه سنماره ايدردى * وقوله جزاء الكلاب منصوب بنزع الخافض اى كجزاء الكلاب العاويات اى الصايحات وروى عاديات بالدال مكان الواو والاول اليق بالمقام وكلاب جمع كلب وقوله وقد فعل جملة خبرية معناها قد اجاب الله تعالى دعائى فى شان عدى ومن هذا القبيل قول الشاعر * لما عصى اصحابه مصعبا * ادى اليه الكيل صاعا بصاع اى صحاب المصعب كذا فى المطول وهذا من البحر الطويل من الضرب الثانى منه ايضا ﴾

قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به (مثل) زيد فى (قام زيد) فهذا مثال لما اسند اليه الفعل (و) مثل ابوه فى (زيد قائم ابوه) فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل (والاصل) فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع (ان يلى الفعل) المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (فلذلك) الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل (جاز ضرب غلامه زيد) لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز (وامتنع ضرب غلامه زيدا) لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما فى ذلك قول الشاعر * جزى ربه عنى عدى ابن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل * واجيب عنه بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء (واذا انتفى الاعراب) الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع (لفظا فيهما) اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا او فى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة (والقرينة) اى الامر الدال عليهما الا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى (او كان) الفاعل (مضمرا متصلا) بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب

غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل
زيدا ضربت (او وقع مفعوله) اى مفعول الفاعل (بعد الا) بشرط
توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ماضرب زيد الا عمرا
(او) بعد (معناها) نحو انما ضرب زيد عمرا (وجب تقديمه) اى تقديم الفاعل
على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب والقرينة
فيهما فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا
لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ماضرب زيد الا عمرا انحصار
ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص آخر
والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد
مع جواز ان يكون زيد ضاربا بالشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر
انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى
التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ماضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو واذا الحصر انما هو
فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شئ قبل تمامها وانما قلنا الظاهر
ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ماضرب احدا احدا الا عمرا زيد فيفيد
انحصار صفة كل منهما فى الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء
الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا (واذا اتصل به) اى بالفاعل
(ضمير مفعول) نحو ضرب زيدا غلامه (او وقع) اى الفاعل (بعد الا)
المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ماضرب عمرا الا زيد
وفائدة هذا القيد مثل ماعرفت آنفا (او) وقع الفاعل بعد (معناها) اى
معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد (او اتصل مفعوله) بان يكون المفعول ضميرا
متصلا بالفعل (وهو) اى الفاعل (غير) ضمير (متصل به) نحو ضربك
زيد (وجب تأخيره) اى تأخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور

اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا ومعناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو ضربتك (وقد يحذف الفعل) الرافع للفاعل (لقيام قرينة) دالة على تعيين المحذوف (جوازا) اى حذفا جائزا (فى مثل زيد) اى فيما كان جوابا لسؤال محقق (لمن قال من قام) سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى (و) كذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر فى نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل (ليبك) على البناء للمفعول (يزيد) مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله (ضارع) اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه (لخصومة) متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا العجزة والاذلاء وآخر البيت ❊ ومختبط مما تطيح الطوائح ❊ والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة (و) قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه (وجوبا) اى حذفا واجبا (فى مثل وان احد من المشركين استجارك) اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد

يزيد ضارع لخصومة ❊ ومختبط مما تطيح الطوائح) فاللام فى ليبك لام الامر جزم به بحذف الياء وهو على البناء للمفعول ويزيد بالرفع نائب الفاعل وضارع فاعل فعل محذوف اى يبكيه ضارع اى ذليل وهذا مثال لحذف فعل الفاعل بقرينة السؤال المقدر واللام فى الخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اى يبكيه من يذل ويعجز لاجل خصومة لانه كان ملجاء وظهيرا للأذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكى المقدر ليس بقوى من جهة المعنى والمختبط الذى يأتيك المعروف من غير وسيلة تطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اى يسئل من اجل اذهاب الوقايع ماله او متعلق بيبكى المقدر اى لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضى عدل عنه استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل كذا فى المطول وبحره طويل وعروضه

وضربه مقبوضان وكذلك صدره وابتداؤه والحشوان من المصراع الاول تبصر ❊

من المشركين استجارك فاحد فيهما فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل (وقد يحذفان) اى الفعل والفاعل (معا) دون الفاعل وحده (في مثل نعم) جوابا (لمن قال اقام زيد) اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام مايؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية (واذا تنازع الفعلان) بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اول مراتب التنازع وهو الاثنان (ظاهرا) اى اسما ظاهرا واقعا (بعدهما) اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ماضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل من الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على

٤ للشرط او للتمني انتهى وما في انما كافة عن عمل ان المفتوحة واسعى مضارع متكلم مع فاعله بعد تأويل المصدر فاعل ثبت المحذوف ويحتمل ان يكون مصدرية او موصلة والمجد المكرم والمؤثل المؤصل وحاصل معنى البيت على ما قاله شارح اللباب لو ان سعيي للاكل والشرب يكفيني ما عندي من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعيي لمجد مؤصل والحال ان هذا المجد المؤثل اى المؤصل الثابت قد ادركه امثالي من ابناء الملوك واشراف القوم واستدل به الكوفيون على عمل الفعل الاول في قليل مع اقتضاء الاول المفعول والتفصيل مع الجواب عنه في الشروح وهذا من الطويل فالعروض منه مقبوضة ان والضرب سالمان فانهما من الضروب الاول ٭

مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت (فقد يكون) اى تنازع الفعلين (فى الفاعلية) بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية (مثل ضربنى واكرمنى زيد و) قد يكون تنازعهما (فى المفعولية) بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية (مثل ضربت واكرمت زيدا و) قد يكون تنازعهما (فى الفاعلية والمفعولية) وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولاشك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله (مختلفين) لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا وضربنى واكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا (فيختار) النحاة (البصريون اعمال) الفعل (الثانى) لقربه مع تجويز اعمال الاول (و) يختار النحاة (الكوفيون) اعمال (الاول) اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثانى لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر (فان اعملت) الفعل (الثانى) كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا (اضمرت الفاعل فى) الفعل (الاول) اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف (على وفق) الاسم (الظاهر) الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا

قوله اذا اقتضى الفاعل اى ان كان الاول يقتضى الفاعل احترز به عما كان يقتضى المفعول فانه لم يضمر فيه الطوى

لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع فى هذه الامور (دون الحذف) لانه لايجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده (خلافا للكسائى) فانه لايضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان عند الكسائى (وجاز) اى اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل (خلافا للفراء) فانه لايجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائى بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربنى واكرمانى الزيدان ولايلزم حينئذ محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما هو فى صورة تأخير الناصب تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه (وحذفت المفعول) تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لو اضمر (ان استغنى عنه والا) اى وان لم يستغن عنه (اظهرت) اى المفعول نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لايجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ولايجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة (وان اعملت) الفعل (الاول) كما هو مختار الكوفيين (اضمرت الفاعل فى) الفعل (الثانى) لو اقتضاه نحو ضربنى واكرمنى زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربنى واضمرت فى اكرمنى ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لاحذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز (و) اضمرت (المفعول) فى الفعل الثانى لو اقتضاه (على) المذهب (المختار) ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربنى واكرمته زيد (الا ان يمنع مانع) من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول

الغير المختار (فتظهر) المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل
الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث
اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول
في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا
ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول
الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرئ القيس * ولو ان ما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل من
المال * حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرئ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف
عن طرف البصريين وقال (وقول امرئ القيس * كفاني ولم اطلب
قليل من المال * ليس منه) اي ليس من باب التنازع (لفساد المعنى) على
تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم
السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى
لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء
او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي
ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه
البيت المتأخر اعني قوله * ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد
المؤثل امثالي * وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة
ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له

﴿ مفعول ما لم يسم فاعله ﴾ اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر
فاعله وانما يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال

﴿ البيت الثامن ﴾

قول امرئ القيس وهو علم
لابن حجر بضم الحاء ابن الحارث
الكندي الشاعر الجاهلي وهو
اول من قصد القصائد كما في
شرح الجامع الصغير للمناوي
وهذا الشاعر هو الذي قال في
حقه حبيب الرب الباري
امرئ القيس قائد الشعراء
الى النار لانه اول من احكم
قوافيها كما في الجامع الصغير
للسيوطي (ولو انما اسعى لادنى
معيشة * كفاني ولم اطلب
قليل من المال * ولكنما اسعى
لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد
المؤثل امثالي * الواو في ولو
ابتداء ولو حرف شرط فعله
محذوف لوجود المفسر وهو
ان في انما لانه حرف مشبه
بالفعل وهو يدل على الثبوت
لانه للتحقق فكانت كالمفسرة
فاجريت مجراها لذلك قال
الفاضل العصام في قوله تعالى
ولو انهم صبروا التقدير لو ثبت
انهم صبروا فحذف ثبت
وفسر بان الدالة على التي
خبرها فعل ماض وذلك فيما
بعد لو خاصة سواء كانت

ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا (كل مفعول حذف فاعله) اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به (واقيم هو) اى المفعول (مقامه) اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل اوشبهه اليه (وشرطه) اى شرط مفعول مالم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا (ان تغير صيغة الفعل الى فعل) اى الى الماضى المجهول (او يفعل) اى الى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها (ولايقع) موقع الفاعل (المفعول الثانى من) مفعولى (باب علمت) لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفاعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام (ولا) المفعول (الثالث من) مفاعيل (باب اعلمت) اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا (والمفعول له) بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب (والمفعول معه كذلك) اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لايقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لايجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولابدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه (واذا وجد المفعول به) فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل (تعين) اى المفعول به (له) اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لايمكن تعقله بلا ضارب كذلك لايمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة (تقول ضرب زيد) باقامة المفعول به مقام الفاعل (يوم الجمعة) ظرف زمان (امام الامير) ظرف مكان (ضربا شديدا) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب

بالشدة التنبيه على ان المصدر لايقوم مقام الفاعل بلاقيد مخصص اذلافائدة فيه لدلالة الفعل عليه (فى داره) جار ومجرور شبيه بالفاعيل اقيم مقام الفاعل مثالها (فتعين زيد وان لم يكن) اى لم يوجد فى الكلام المفعول به (فالجميع) اى جميع ماسوى المفعول به (سواء) فى جواز وقوعها موقع الفاعل (و) المفعول (الاول من باب اعطيت) اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول (اولى) بان يقوم مقام الفاعل (من) المفعول (الثانى) لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا ﴿ومنها المبتدأ والخبر﴾ وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ماهو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى (فالمبتدأ هو الاسم) لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم (المجرد عن العوامل اللفظية) اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى مايكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم (مسندا اليه) واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لايكونان الامسندين (اوالصفة) سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقريشى (الواقعة بعد حرف النفى) كما ولا (والف الاستفهام) ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر ❊ فخير نحن عند الناس منكم ❊ فخير مبتدأ ونحن فاعله واوجعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو منكم باجنبى بخلاف مالو كان فاعلا لكونه كالجزء (رافعة لظاهر) اوما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى ياابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته (مثل زيد قائم) مثال للقسم

على جواز كون الصفة مبتدأ من غير استفهام ونفى مع الحسن وروى عن سيبويه جوازه مع قبح وقال الاخفش فخير مبتدأ من غير استفهام ونفى ولو لم يجز هذا لما قال الشاعر لان خيرا اسم تفضيل اصله اخير ونحن فاعله سادمسد الخبر ولو جعل خير خبرا مقدما ونحن مبتدأ مؤخر الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو قوله منكم باجنبى وهو نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل كانا اجنبيين بخلاف مالو كان فاعلا لخبر لانه حينئذ لايلزم الفصل لكون الفاعل كالجزء من الفعل فتعين ان يكون خير مبتدأ ونحن فاعله سادمسد الخبر ورده الفاضل العصام بان كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا منحصر فى المسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسرا للمحذوف تقديره فخير منكم عند الناس فلما حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا واجاب البعض عنه بان الاسم الظاهر فى مسئلة الكحل الظاهر الحقيقى وههنا اعم منهما واقول هذا الجواب مبنى على الغفول

عن بحث اسم تفضيل تدبر وهذا من البحر الهزج المسدس المحذوف ٢ وزنه مفاعيلن مفاعيلن فعولن ❊

الاول من المبتدأ (وما قائم الزيدان) مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي (واقائم الزيدان) مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام (فان طابقت) اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما (مفردا) مذكورا بعدها نحو ماقائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان اوجمعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبرليس الا (جاز الامران) كون الصفة مبتدأ ومابعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون مابعدها مبتدأ والصفة خبرامقدما عليه فههنا ثلاث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرامقدما عليه وثانيها قائم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت

﴿ والخبر هو المجرد ﴾ اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم (المسند به) اى مايوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لامسند به (المغاير للصفة المذكورة) فى تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثانى من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور فى به راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا (واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فمعنى الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ فى الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى لاخر وعلى هذا لايكونان مجردين عن العوامل للفظية (واصل المبتدأ) اى ماينبغى ان يكون المبتدأ عليه اذالم يمنع مانع (التقديم) على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها (ومن ثمه) اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا (جاز) قولهم (فى داره زيد) مع كون الضمير

عائدا الى زيد المتأخر لفظا التقدمه رتبة لاصالة التقديم (وامتنع) قولهم (صاحبها فى الدار) لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز (وقد يكون المبتدأ نكرة) وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل (اذا تخصصت) تلك النكرة (بوجه ما) من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة (مثل) قوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك) فان العبد متناول المؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره (و) مثل قولك (ارجل فى الدار ام امرأة) فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفى الدار خبره (و) مثل قولك (ما احد خير منك) فان النكرة فيها وقعت فى حيز النفى فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد فى جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة (و) مثل قولهم (شر اهر ذاناب) لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل فى موضع ما اهر ذاناب الاشر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام (واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيئ حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيئ عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذاناب وعلى الثانى لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذاناب وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز فى حادثة (و) مثل قولك (فى الدار رجل) لتخصصه بتقديم الخبر

لانه اذا قيل فى الدار علم انه يذكر بعده امر موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة (و) مثل (قولك سلام عليك) لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامى اى سلام من قبلى عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة (وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ماذكروه من التخصيصات التى يحتاج فى توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبرا لمبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال ﴿ والخبر قد يكون جملة ﴾ اسمية (مثل زيد ابوه قائم و) فعلية مثل (زيد قام ابوه) ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضى الارتباط بغيرها (فلابد) فى الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ (من عائد) يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما فى المثالين المذكورين اوغيره كاللام فى نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد (وقد يحذف) العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما (وما وقع ظرفا) اى الخبر الذى وقع ظرف زمان اومكان اوجارا ومجرورا (فالاكثر) من النحاة وهم البصريون (على انه) اى الخبر الواقع ظرفا (مقدر) اى مأول (بجملة) بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب اقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لابد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر الافراد ثم ان الاصل فى المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه

بقوله (واذا كان المبتـدأ مشتملا على ماله صدر الكلام) اى على معنى
وجب له صدر الكلام كالاستفهـام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظـا
لصدارته (مثل من ابوك) فان من مبتـدأ مشتمل على ماله صدر الكلام
وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب
سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره
الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام (اوكانا) اى المبتدأ
والخبر (معرفتين) متساويين فى التعريف اوغير متساويين ولاقرينة
على كون احدهما مبتـدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق (او) كانا
(متساويين) فى اصل التخصيص لافى قدره حتى لوقيل غـلام رجل
صالح خير منك لوجب تقديمه ايضـا (مثل افضل منك افضل منى)
رفعا للاشتباه (او كان الخبر فعلا له) اى للمبتـدأ احتراز عمـالا يكون
فعلاله كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لايجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر لجواز
ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس (مثل زيد قام وجب تقديمه) اى تقديم
المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما الصور الاول فلما ذكرناه واما فى
الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد
قام فانه اذاقيـل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفـاعل
اذا كان مثنى اومجموعا فانه اذاقيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن
الفـاعل فالتبس المبتـدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول
من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء
فى ضربت هند (واذا تضمن الخبر المفرد) اى الذى ليس بجملة صورة
سواء كان بحسب الحقيقة جملة اوغير جملة (ماله صدر الكلام) اى معنى
وجب له صدر الكلام كالاستفهام (مثل اين زيد) فزيد مبتدأ واين اسم
متضمن الاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة
مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى
التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لايبطل
تأخير صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى جملته (او كان) الخبر بتقديمه

(مصححاله) اى المبتدأ من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ (مثل فى الدار رجل) فان فى الدار خبر مخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتدأ نكرة غير مخصصة (او) كان (لمتعلقه) بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل (ضمير) كائن (فى) جانب (المبتدأ) راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى (مثل على التمرة مثلها زبدا) فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة و لتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل (او) كان الخبر (خبرا عن ان) المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ فى تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة (مثل عندى انك قائم وجب تقديمه) اى تقديم الخبر عن المبتدأ فى جميع هذه الصور لما ذكرنا (وقد يتعدد الخبر) من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل و بغير العطف (مثل زيد عالم عاقل) واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر مايكون بغير عطف لان التعدد بالعطف لاخفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد عم فالاقتصار عليه لذلك (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) وهو سببية الاول الثانى اوالحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط فى سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء (فيصح دخول الفاء فى الخبر) ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه (وذلك)

المبتدأ المتضمن معنى الشرط (اما الاسم الموصول بفعل اوظرف) اى الذى جعلت صلته جملة فعلية اوظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا اوظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لايكون الافعلا وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به (او النكرة الموصوفة بهما) اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليها (مثل الذى يأتينى) هذا مثال الاسم الموصول بفعل (او) الذى (فى الدار) هذا مثال الاسم الموصول بظرف (فله درهم) واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ﴿قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم﴾ (و) مثل (كل رجل يأتينى) هذا مثال الاسم الموصوف بفعل (او) كل رجل (فى الدار) هذا مثال الاسم الموصوف بظرف (فله درهم) واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتينى اوفى الدار فله درهم (وليت ولعل) من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره (مانعان) عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو (بالاتفاق) من النحاة فلا يقال ليت اولعل الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص بليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها (والحق بعضهم) قيل هو سيبويه (ان) المكسورة (بهما) اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لاتمنع عنه لانها لاتخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ﴿ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل﴾ الآية فان قيل فما الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن ليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقوله من سواه فلم يذكره

﴿البيت العاشر﴾ قول الشاعر (واما الوداد في القلوب فراسخ * وان كان بين الجسوم فراسخ
(فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكنما يقضي فسوف يكون

الوداد المودة في المحبة والراسخ اسم فاعل من الرسخ بمعنى الثبوت قال في التلويح في قوله تعالى (والراسخون في العلم) اي الثابتين المستقيمين انتهى وقوله فراسخ جمع فرسخ وهو اثنى عشر الف خطوة وهنا كناية عن كمال بعد مسافة بينهما والفاء في فوالله لترتيب هذا الكلام لما قالوا له من المفارقة والعداوة والواو للقسم وجوابه ما فارقتكم لان ما نافية وفارقتكم فعل وفاعل ومفعول فان قيل كم حرف يكون في جواب القسم قلنا ثلثة ان بالكسر والتشديد كقوله تعالى (والعصر ان الانسان) ولام الابتداء كقوله تعالى (لقد خلقنا الانسان) في جواب والتين الى آخره واما النافية كقوله تعالى (ما ودعك) في جواب (والضحى) وهنا كان ما النافية وقوله قاليا حال من ضمير المتكلم وهو من القلى وهو البغض كما في قوله تعالى (اني لعملكم من القالين) اي الباغضين واللام في لكم متعلق بقالين ولكن من الحروف المشبهة بالفعل وما موصولة او موصوفة اسمه وقوله فسوف يكون خبره فعلم منه بيان الاستشهاد من ان لكن لا يمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وهو ما ويقضي مضارع مجهول صلة ما او صفته وسوف هنا ل

مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر * فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضي فسوف يكون (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة) لفظية او عقلية (جوازا) اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذ قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيدان تقديره هو زيد (كقوله المستهل) اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره (الهلال والله) اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف (و) قد يحذف (الخبر جوازا) اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه (مثل) الخبر المحذوف جوازا في قولك (خرجت فاذا السبع) فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان الخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففي وقت خروجي السبع واقف (و) قد يحذف الخبر لقيام قرينة (وجوبا) اى حذفا واجبا (فيما التزم) اى في تركيب الذي التزم (في موضعه) اى في موضع الخبر (غيره) اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا (مثل لولا زيد لكان كذا) اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فتدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله * ولولا الشعر بالعلماء يزري * لكنت اليوم اشعر من لبيد *

﴿هذا﴾

٦ لتحقيق معنى الوقوع والثبوت ويكون تامة بمعنى يقع والمعنى ولكن الذى يقدر عند الله فيقع لامحالة وهذا من الطويل من ضربه الثالث لانه محذوف على وزن فعولن

﴿البيت الحادى عشر﴾ قول الشافعى رحمه الله (ولولا خشية الرحمن عندى * جعلت الناس كلهم عبيدى * ولولا الشعر بالعلماء يزرى * لكنت اليوم اشعر من لبيدى) لولا امتناعية وخشية مبتدأ وهو بمعنى الخوف وعندى ظرف مستقر خبره وجعل يكون بمعنى شرع وبمعنى خلق وبمعنى الاعتقاد الباطل وبمعنى سمى كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) اى اعتقدوهم كما فى نتايج الاظهار اوسموهم كما فى شرح المواقف فى بحث التوليد وبمعنى صير كقوله تعالى (فجعلناه هباء منثورا) وهنا بمعنى صير والعبيد جمع عبد كعباد ولولا امتناعية ايضا والشعر مبتدأ ويزرى خبره اى يعيب لم يحذف خبره لكونه فعلا خاصا والاستشهاد به على عدم الحذف واما اذا كان فعلا عاما يجب حذفه والمراد بالشعر هنا مافيه ذم لان صاحبه حينئذ يدخل تحت قوله تعالى (والشعراء يتبعهم الغاوون) والباء فى بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله فى حقهم (انما يخشى الله من عباده العلماء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (علماء امتى كانبياء بنى اسرائيل) وقوله لكنت جواب لو واشعر اسم تفضيل استعمل بمن ولبيد اسم شاعر مشهور والمعنى لكنت فى زمانى غالبا فى تأليفه واشتغالى به على ذلك ولكن الشعر يعيب للعلماء فلم نشتغل به وبحره من الهزج المحذوف المسدس وزنه مفاعيلن مفاعيلن فعولن هذا باعتبار البيت الاول صحيح واما باعتبار البيت الثانى كما هو المطلوب فلا يصح ان يكون من الهزج ولذا قيل ان الاول ليس من الثانى بل هو بيت آخر واقول هذا غلط وسهو على ما بيناه سابقا فالحق ان هذين البيتين من البحر الوافر من عروضه الاولى من ضربها الاول لكن فيه زحافا كثيرا لان صدريهما وابتدائيهما وحشوى الاول اما معصوبان فقط ومع القبض على وزن مفاعيلن اومفاعلن فاعرف

هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل
مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة الاسم الذى بعدها
وثانيهما كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتأويله منسوبا الى الفاعل
اوالمفعول اوكليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك
المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا وضربى زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به
(و) مثل (ضربى زيدا قائما) اوقائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر
شربى السويق ملتوتا واخطب مايكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه
العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر
قال الرضى هذا ماقيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة
المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة الى معنى كان التامة والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى
زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى
قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الذى
هو ذوالحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال
مع قيام القرينة تقول الذى ضربت قائما زيدا اى ضربته ثم حذف
يلابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول
راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من
تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل
بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شئ
مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الى ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال
اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لاخبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ماضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل
خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع (و)

ذلك (مثل كل رجل وضيعته) اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم (و) ذلك مثل (لعمرك لافعلن كذا) اى لعمرك او بقولك قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ﴿ خبر ان واخواتها ﴾ اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهى ان وكأن ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجئ عملت نصبا ورفعا مثله (هو) اى خبر ان واخواتها (المسند) الى شئ آخر (بعد دخول) احد (هذه الحروف) عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لابراز اثرفيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف والا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم فانه مأول بقائم (مثل) قائم فى (ان زيدا قائم) فانه المسند بعد دخول هذه الحروف (وامره كامر خبر المبتدأ) اى حكمه كحكم خبر المبتدأ فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا وفى شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا

المبتدأ يصح ان يقع خبرا الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك (الا في تقديمه) اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلى ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت العمل الفرعى لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل (الا اذا كان) الخبر (ظرفا) اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في التقديم الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ﴿ان الينا ايابهم﴾ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا ﴿ وان من الشعر لحكمة ﴾ وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها ﴿ خبر لا ﴾ الكائنة (لنفى الجنس) اى لنفى صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه (هو المسند) الى شىء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكأن وغيرها (بعد دخولها) اى دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه (نحو لا غلام رجل ظريف) انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر (فيها) اى في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف وغيره (ويحذف) خبر لا هذه حذفا (كثيرا) اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله (وبنو تميم لا يثبتونه) اى لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير

الخبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا فى مثل لارجل قائم على الصفة دون الخبر ﴿ اسم ما ولا المشبهتين بليس ﴾ فى معنى النفى والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا تعملان عملها (هو المسند اليه) هذا شامل لمبتدأ ولكل مسند اليه (بعد دخولهما) خرج به غير اسم ما ولا بما عرفت من معنى الدخول لا يراد ابوه فى مثل ما زيد ابوه قائم (مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك) وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا فى النكرات بخلاف ما فانه يعمل فى المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرأن نحو ما هذا بشرا (وهو) اى عمل ليس (فى لا) دون ما (شاذ) قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فانه للنفى مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفى الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله ❊ من صد عن نيرانها ❊ فانا ابن قيس لابراح ❊ اى لابراح لى ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار فى البيت (اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه فى هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع (ولما فرغ من المرفوعات شرع فى المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال ﴿ المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية ﴾ قد تبين شرحه بما ذكر فى المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهى اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين (فمنه) اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية (المفعول المطلق) سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء اوفى اومع اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به اوفيه اومعه اوله (وهو) اى المفعول المطلق (اسم ما فعله فاعل فعل) والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا

﴿ البيت الثانى عشر ﴾ قول الشاعر فى الاستشهاد على عمل المشبهة (من صد عن نيرانها ❊ فانا ابن قيس لابراح) من اسم شرط وصد فعل ماض (٥٨) على وزن مد وفيه ضمير راجع الى من فعل شرط وهو بمعنى اعرض ونكل لان الصد اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض ومعناه اللغوى ايضا كذلك والنيران جمع نار والضمير راجع الى الحرب فى البيت السابق لانه مؤنث سماعى والمراد ههنا شدائدها وآلامها بعلاقة التشبيه وقوله فانا ابن قيس لابراح انا مبتدأ وابن قيس خبره والجملة جزاء الشرط ولا فى ابرح لا المشبهة بليس وبراح بمعنى الزوال والذهاب عن مكانه اسم لا وخبره محذوف فى البيت اى لابراح لى اى ليس لى اعراض وعجز ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس كذا فى الجامى وبحره من الرجز المجزو السالم لكن يقلب همزة انا بالالف للضرورة كذا قيل واقول الحق انه من الكامل من ضربه الثانى من عروضه الثالثة فانه مجزوة وضربه مجزو ومضمر مذال فى هذا البيت على وزن مستفعلان والبوا فى مضمر سوى الابتداء فانه سالم تبصر وزنه مستفعلن مستفعلن متفاعلن مستفعلان

﴿ فيه ﴾

فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانماز يد لفظ الاسم لان مافعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها (مذكور) صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا اوحكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسم فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد (بمعناه) صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تأديبا فى قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتى فى نحو كرهت كراهتى فان لكراهتى اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منهـا فعل اسند اليـه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليهـا حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثانى كما فى قولك كرهت كراهتى فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعـا (ويكون) المفعول المطلق (للتأكيد) ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل (والنوع) ان دل على بعض انواعه (والعدد) ان دل على عدده (مثل جلست جلوسا) للتأكيد (وجلسة) بكسر الجيم للنوع (وجلسة) بفتحها للعدد (فالاول) اى الذى للتأكيد (لا يثنى ولا يجمع) لانه دل على الماهيـة المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او التعدد (بخلاف اخويه) الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسـات بكسر الجيم او فتحهـا (وقد يكون) المفعول المطلق (بغير لفظه) اى

الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع عصام

(عطف على قوله مذكورا بعينه اى)

مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة (نحو قعدت جلوسا) واما بحسب الباب مثل انبته الله نباتا حسنا او سيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا (وقد يحذف الفعل) الناصب للمفعول المطلق (لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم) من سفره (خير مقدم) اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه (ووجوبا) اى حذفا واجبا (سماعا) اى سماعيا موقوفا على السماع لاقاعدة له يعرف بها (نحو سقيا) اى سقاك الله سقيا (ورعيا) اى رعاك الله رعيا (وخيبة) اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه (وجدعا) اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد (وحمدا) اى حمدت حمدا (وشكرا) اى شكرت شكرا (وعجبا) اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له (و) قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا (قياسا) اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما (فى مواضع) متعددة (منها) اى من هذه المواضع موضع (ما وقع) اى مفعول مطلق وقع (مثبتا) اريد اثباته لانفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لايجب حذفه (بعد نفى) داخل على اسم لايكون المفعول المطلق خبرا عنه (او) بعد (معنى نفى داخل على اسم لايكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لايكون منه وانما وصف الاسم بان لايكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية (او وقع) المفعول المطلق (مكررا) اى فى موضع الخبر عن اسم لايصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لايكون خبرا عنه

(نحو ما انت الاسيرا) اى تسير سيرا (وما انت الاسير البريد) اى تسير
سير البريد هذان مثالان لماوقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على
ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ماهو فعل
المبتدأ والى مايشبه به فعله او لى مفرد ومضاف (وانما انت سيرا) اى
تسير سيرا مثال لماوقع بعد معنى النفى (وزيد سيرا سيرا) اى يسير سيرا مثال
لماوقع مكررا (ومنها) اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها (ماوقع) ى موضع مفعول مطلق وقع (تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة) والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى
الفاعل اوالمفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان
انواعه المحتملة (نحو) قوله تعالى (فشدوا الوثاق فاما منا بعد)
اى بعد شد الوثاق (واما فداء) فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد
الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه
وتعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد
الشد واما تفدون فداء (ومنها) اى من تلك المواضع (ماوقع) اى موضع
مفعول مطلق وقع (للتشبيه) اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو
لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه (علاجا) اى حال كونه دالا على
فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد
ليس من افعال الجوارح (بعد جملة) احترز به عن نحو صوت زيد صوت
حمار (مشتملة) تلك الجملة (على اسم) كائن (بمعناه) اى بمعنى المفعول
المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار (و) على
(صاحبه) اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار (نحو مررت بزيد فاذا له صوت
صوت حمار) اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله
له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له (و) نحو
مررت به فاذا له (صراخ صراخ الثكلى) اى يصرخ صراخ الثكلى

وهى امرأة مات ولدها (ومنها) اى من ثلاث المواضع (ماوقع) اى موضع مفعول مطلق وقع (مضمون جملة لا محتمل لها) اى لهذه الجملة (غيره) اى غير المفعول المطلق (نحو قوله على الف درهم اعترافا) اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه (ويسمى) هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيدا لنفسه) اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار (ومنها ماوقع مضمون جملة لها) اى لهذه الجملة (محتمل غيره) اى غير المفعول المطلق (نحو زيد قائم حقا) اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل (ويسمى) هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيدا لغيره) لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل (ومنها ماوقع مثنى) اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولابد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا او فى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف (مثل لبيك) اصله البلك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد (و) على هذا القياس (سعديك) اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام ﴿المفعول به هو ما وقع﴾ اى

اسم ماوقع عليه (فعل الفاعل) ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول
المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر
فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون
في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة
الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله اومعه
والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق
عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ماهو فاعله حقيقة
او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده
الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع
عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله
في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ماوقع
عليه الفعل لكان اخصر (نحو ضربت زيدا) فان زيدا قد وقع عليه
بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
(وقد يتقدم) المفعول به (على الفعل) العامل فيه لقوة الفعل في العمل
فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى
واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم
يكرمك وهذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البر
ان تكف لسانك (وقد يحذف الفعل) العامل في المفعول به (لقرينة)
مقالية او حالية (جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب) اى اضرب زيدا
فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها
اتريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية (ووجوبا في اربعة مواضع)
تخصيصها بالذكر ليس للحصر او جوب الحذف في باب الاغراء
والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب (الاول) من تلك المواضع الاربعة (سماعى) اى
مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها
امثلة اخرى (نحو امرأ ونفسه) اى اترك امرأ ونفسه (وانتهوا خيرا لكم)
اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد (واهلا وسهلا)

اى اتيت اهلا اى مكانا مأهولا اى معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا (و) الموضع (الثانى) من تلك المواضع اربعة (المنادى وهو المطلوب اقباله) اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى (بحرف نائب مناب ادعو) من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد (لفظا او تقديرا) تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزآ الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند

ابى على احد جزئيه اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه (ويبنى) اى المنادى
قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
واطناب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ماسواهما (على ما
يرفع به) اى على الضمة او الالف اوالواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة
النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير
الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام (ان كان) المنادى (مفردا) اى لايكون
مضافا ولاشبه مضاف وهو كل اسم لايتم معناه الابانضمام امر آخر اليه
(معرفة) قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا
وتعريفا وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك
لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لايبنى الالمشابهته الحرف اوالفعل
ولايبنى لمشابهته الاسم المبنى (مثل) يازيد ويارجل مثالان لما هو مبنى على
الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء (ويازيدان)
مثال المبنى على الالف (ويازيدون) مثال المبنى على الواو (ويخفض) اى
يجر المنادى (بلام الاستغاثة) اى بلام تدخله وقت الاستغاثة
وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص
من بين امثاله بالدعاء (نحو يالزيد) وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له
اذا حذف المستغاث نحو ياللمظلوم اى ياقوم فانه اولم يفتح لام الاستغاثة
لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث اومستغاث له ولم يعكس الامر
لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها
نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على
المستغاث بغير ياء نحو يالزيد ولعمر وكسرت لام المعطوف لان الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع ياء
فلابد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يالزيد ويالعمر و وانما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام
الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب
على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد

ايضا فلام التعجب نحو ياللماء و ياللدواهى ولام التهديد نحو يالزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد و ينصب ماسواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه و يستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه العجب و يتخلص منه (واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف فى الايضاح وهو ان المنادى فى قولهم ياللماء و ياللدواهى ليس الماء ولا الدواهى وانما المراد ياقوم او ياهؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى ولايخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما بتقدير فتحها فمشكل لانتفاء مايقتضى فتحها حينئذ كما هو الظاهر مماسبق (و يفتح) اى يبنى المنادى على الفتح (لالحاق الفها) اى الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ماقبلها (ولالام فيه) حينئذ لان اللام يقتضى الجر والالف يقتضى الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما (مثل يازيداه) بالحاق الهاء به للوقف (و ينصب ماسواهما) اى ينصب بالمفعولية ماسوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وماغيره مغير عن حاله وماسوى المفرد المعرفة اما مالايكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما مايكون مفردا ولكن لايكون معرفة واما مالايكون مفردا ولامعرفة فالقسم الاول وهو مالايكون مفردا لكونه مضافا (مثل ياعبد الله و) القسم الثانى وهو مالايكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل (ياطالعا جبلا و) القسم الثالث وهو مايكون مفردا ولكن لايكون معرفة مثل (يارجلا) مقولا (لغير معين) اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لاتقييد له لانه منصوب لايحتمل المعين والقسم الرابع وهو مالايكون مفردا ولامعرفة مثل ياحسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراد مع ان المثال الثانى يحتمله فيمكن ان يراد بقوله ياطالعا جبلا غير معين وهذه

العبارة اعم ان من يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لماسوى المستغاث ايضا فلاحاجة الى ايراد مثال له على حدة ﴿ وتوابع المنادى المبنى ﴾ على مايرفع به (المفردة) حقيقة اوحكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على مايرفع به لان توابع المستغاث بالالف لايجوز فيها الرفع نحو يازيدا وعمرالا وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها اولم تكن مفردة لاحقيقة ولاحكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لايجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة ابان لايكون مضافا معنويا ولفظيا ولاشبه مضاف اوحكما بان يكون مضافا لفظيا اومشبها بالمضاف فانهما لمالم تفت فيهما الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب نحو يازيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويازيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال (من التأكيد) اى المعنوى لان التأكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يازيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوى (والصفة) مطلقا (وعطف البيان) كذلك (والمعطوف) بحرف (الممتنع دخول ياعليه) يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول ياعليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجئ (ترفع) حملا (على لفظه) الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه (وتنصب) حملا (على محله) لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية (نحو) ياتميم اجمعون واجمعين فى التأكيد ومثل (يازيد العاقل والعاقل) فى الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر وياغلام بشر وبشرا فى عطف البيان ويازيد

والحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه (والخليل) بن احمد وهو استاذ سيبويه (فى المعطوف) الممتنع دخول ياعليه (يختار الرفع) مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهى الضمة اومايقوم مقامها ولكن لمالم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا (وابو عمرو) ابن العلاء النحوى القارى المتقدم على الخليل يختار فيه (النصب) مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لايكون منادى مستقلا وله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب (وابو العباس) المبرد (ان كان) المعطوف المذكور (كالحسن) اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه (فكالخليل) اى فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه (والا) اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق (فكابى عمرو) اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا (والمضافة) عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على مايرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية (تنصب) لانها اذاوقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لايباشرها مثل ياتميم كلهم فى التأكيد ويازيد ذا المال فى الصفة ويارجل اباعبد الله فى عطف البيان ولايجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه مضافا بالاضافة الحقيقية لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية (والبدل والمعطوف غيرماذكر) اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لايمتنع دخول ياعليه (حكمه) اى حكم كل واحد منهما (حكم) المنادى (المستقل) الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولامانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه (مطلقا) اى حال كون كل منهما مطلقا فى هذا الحكم غيرمقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين

او مضافين او مضارعين المضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو و يا زيد
اخا عمرو و يا زيد طالعا جبلا و يا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد
وعمرو و يا زيد واخا عمرو و يا زيد وطالعا جبلا و يا زيد ورجلا صالحا (و العلم)
اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما
كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز ضمه
فان جواز الضمة لايكون الا فى المبنى على الضم (الموصوف بابن) مجردا
عن التاء او ملحوقا بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو
(مضافا) اى حال كون ذلك الابن مضافا (الى علم آخر) فكل علم يكون
كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن
(يختار فتحه) لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكسرة
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية لكونه مفعولا
(واذا نودى المعرف باللام) اى اذا اريد نداؤه (قيل) مثلا (يا ايها الرجل)
بتوسيط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام
تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة (و يا هذا الرجل) بتوسيط
هذا (و يا ايهذا الرجل) بتوسيط الامرين معا (والتزموا) يعنى العرب
(رفع الرجل) مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب
كما مر (لانه) اى الرجل مثلا هو (المقصود بالنداء) فالتزموا رفعه لتكون
حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل
على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز
الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هنالك ما يخرج صفة الاسم
المبهم عن تلك القاعدة (وتوابعه) بالجر عطف على الرجل اى
والتزموا رفع توابع الرجل مضافة ومفردة نحو يا ايها الرجل الظريف
و يا ايها الرجل ذو المال (لانها توابع) منادى (معرب) وجواز الوجهين
انما يكون فى توابع المنادى المبنى (قالوا) بناء على قاعدة تجويز اجتماع
حرف النداء مع اللام وهى اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة (يا الله) لان اصله اله حذفت الهمزة

﴿البيت الثالث عشر﴾ قول الشاعر (من اجلك يا التي تيمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل عني

من متعلق بالتحمل المقدر ويا حرف نداء والتي صفة لموصوف مقدر وهو المحبوبة وقوله تيمت بكسر التاء لكونه خطابا بالمؤنث من تيمه الحب اي عبده وذلك والقياس يتمت على الغيبة لان الاسم الموصول غائب لكنه كقول علي رضي الله عنه * انا الذي سمتني امي حيدره * والقياس سمت على ماقبل والواو في وانت بخيلة حالية وانت مبتدأ وبخيلة خبره والبخل البعد يقال بخل عنه وبخل عليه بكذا اي بعد والمعنى انت مبعدة للوصل عني ومعنى البيت على ما بيناه اتحمل على كل مشقة من اجل محبتك يا ايتها المحبوبة التي جعلت قلبي ذليلا منقادا لك والحال انك كثيرة البخل بالوصال عني غير راضية بالملاقاة مرة هذا والاستشهاد به على ان المنادى المعرف باللام لا يجوز دخول حرف النداء عليه ولا ينادى الا بتوسط اي او غيرها ولذا حكم في هذا البيت بالشذوذ كما في يا التي وهذا من البحر المجتث المستعمل على اصله للضرورة على ما بينه بعض شراح الاندلسي والا فالمجتث لا يستعمل الا مجزوا واصل المجتث مستفعلن فاعلاتن مرتين الا ان في هذا البيت وحافا كثيرا لان صدره مكفوف على وزن مستفعل وابتداؤه مكفوف ومخبون على وزن مفاعل على ما بين في موضعه ﴿مخفف﴾

وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال (خاصة) واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله * من اجلك يا التي تيمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل عني * لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قوله * فيا الغلامان اللذان فرا * لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا (ولك) اي وجاز لك (في مثل يا تيم تيم عدي) اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول (الضم) والنصب (و) في الثاني (النصب) فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى العدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت * يا تيم تيم * عدي لا اباً لكم * لا يلقينكم في سوءة عمر * البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم (و) المنادى (المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه) وجوه اربعة فتح الياء مثل (يا غلامي و) سكونها مثل (يا غلامي و) اسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان ماقبله كسرة احترازا عن مثل يا فتاي مثل (يا غلام و) قلبها الفا مثل (يا غلاما) وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام

﴿البيت الرابع عشر﴾ قول الشاعر (فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما ان تكسبا شرا ٩

فيا حرف نداء والمنادى الغلامان بحذف التوسيط للاختصار تقديره فيا ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفار المتمرد يحتاج الى التنبيه وان كان غائبا واللذان اسم موصول صفة الغلامان مع صلته وهو قوله فرا وهو فعل ماض تثنية فروا يا كما خطاب للغلامان وتكتسبا مضارع سقط النون الاعرابية بان هو من اكتسب اى اكتسبتما شرافا فاستحقان الفرار والاستشهاد به على ان هذا البيت من الشذوذ ايضا بل من اشذها لكن يجاب عنهما بما قدرناه وبحره من الرجز من الضرب الثانى للعروض الاولى منه لكنه مصراع ذلك الضرب الا ان المصراع الاول مخبون ومقطوع لا مقطوع فقط كالثانى للضرورة على ما جوز بعض شراح الاندلسى وصدره مخبون على وزن مفاعلن وحشو المصراع الثانى مكفوف على وزن مستفعلن فوزن المصراع الثانى مستفعلن مستفعل مفعولن ووزن الاول مفاعلن مستفعلن فعولن ﴿البيت الخامس عشر﴾ قول الشاعر) يا تيم تيم عدى لا اباً لكم * لا يلقينكم فى سوءة عمر) فيا حرف نداء والتيم قوم عمر بن لجاء وعدى اخوانهم وتيم منادى يجوز فيه الضم بناء على انه منادى مفرد معرفة ويجوز النصب ايضا بناء على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تأكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه على قول ولا لنفى الجنس واباً لكم باثبات الالف من قبيل لا اباله اسم لا وخبره عند ابن الحاجب وخبره محذوف عند غيره ولا يلقينكم مضارع مفرده مؤكد بالنون الثقيلة من باب الافعال والضمير عبارة عن المخاطبين وهم تيم عدى وعمر بالرفع فاعله وسوءة على وزن سورة هى المكروه والبلية ثم ان هذا البيت لجرير قاله خطابا بالتيم ونصيحة لهم حين اراد عمر التيمى ان يهجوه لا تتركوا عمر على ان يهجونى يعنى لا تكونوا ساكتين حين اراد عمر لشاعر التيمى ان يهجونى فيلقينكم فى مكروه وبلية شديدة من قبلى لاجل هجوه وذمه اياى وقوله لا اباً لكم اما مدح اى انك شجاع كما جد مستغن عن الاب كما قاله الجوهرى واما ذم وشتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد كما قاله الازهرى قال الفاضل العصام لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وبحره بسيط بالصلة فى ضميرى كم اى كموا وزنه مستفعلن فعلن اربع مرات لانه من الضرب الاول من العروض الاولى منه لكن احد حشويهما مخبون كالعروض والضرب

فخفف ياغلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لايقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال ياعدو و ياعدوا وقد جاء شاذا فى المنادى ياغلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم (بالهاء) فى هذه الوجوه كلها (وقفا) اى فى حالة الوقف تقول ياغلاميه وياغلاميه وياغلامه وياغلاماه فرقا بين الوقف والوصل (وقالوا) اى العرب فى محاوراتهم (يا بى و يا مى) على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم كما اشار اليها بقوله (و يا ابت و يا امت) اى قالوا ياابت و ياامت ايضا بابدال التاء بالياء (فتحا وكسرا) اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو ياابت و ياامت لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته (و) قالوا ياابتا و ياامتا (بالالف) بعد التاء جمعا بين العوضين (دون الياء) فما قالوا ياابتى و ياامتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز (و) قالوا (يا بن ام و يا ابن عم خاصة) هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لايقال يا بن اخ و يا ابن خال بل يقال يا ابن اخى و يا ابن خالى لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يابنت ام و يابنت عم على الوجوه الاربعة (مثل باب ياغلامى) فقالوا يا بن امى و يا بن عمى بفتح الياء وسكونها و يا بن ام و يا ابن عم بحذف الياء و الاكتفاء بالكسرة و ياابن اما و ياابن عما بابدال الياء الفا (وقالوا) بزيادة وجه آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم (يا بن ام و ياابن عم) بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال ﴿ وترخيم المنادى جائز ﴾ اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان ادعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى (و) هو (فى غيره) اى غير

المنادى واقع (ضرورة) اى اضرورة شعرية داعية اليه لافى سعة الكلام (وهو) اى ترخيم المنادى (حذف فى آخره) اى فى آخر المنادى (تخفيفا) اى لمجرد التخفيف لالعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه بترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم (وشرطه) اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول اوشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى (ان لايكون مضافا) حقيقة اوحكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لايمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولامن الثانى لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية (و) ان (لا) يكون (مستغاثا) لامجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب اوالبناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولامفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وماوقع فى بعض النسخ ولامندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلايناسبه الترخيم للتخفيف (و) ان (لا) يكون (جملة) لان الجملة محكية بحالها فلاتغير (و) الشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان (يكون) المنادى (اما علما زائدا على ثلثة احرف) لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على ثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلاعلة موجبة (واما) اسما ملتبسا (بتاء التأنيث) وان لم يكن علما ولازائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذاوقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف اذالتاء

كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى (ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال (فان كان فى آخره) اى فى آخر المنادى (زيادتان) كائنتان (فى حكم) الزيادة (الواحدة) فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التأنيث فلم يحذف منهما الا الآخر (كاسماء) اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار (ومروان او) كان فى آخره (حرف صحيح) اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة (قبله مدة) اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير (وهو) اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة (اكثر من اربعة احرف) كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم (حذفتا) اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صات على الاسد وبات من النقد (وان كان مركبا) ويعلم من بيان شرائط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين (حذف) الاسم (الاخير) فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التأنيث فى كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء (وان كان غير ذلك) المذكور من الاقسام

الثالثة (فحرف واحد) اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو ياحار و يامال فى ياحارث و يامالك (وهو) اى المنادى المرخم (فى حكم) المنادى (الثابت) بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله (على) الاستعمال (الاكثر فيقال) فى حارث (ياحار) بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم (و) فى ياثمود (ياثمو) بواو متطرفة بعد ضمة (و) فى ياكروان (ياكرو) بواو متحركة بعد فتحة (وقد يجعل) قد للتقليل اى و يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل (اسما برأسه) كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل (فيقال ياحار) بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم (و ياثمى) لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ماقبلها كادل فى ادلو (و ياكرا) لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (وقد استعملوا) يعنى العرب (صيغة النداء) يعنى يا خاصة (فى المندوب) لانه لايدخل عليه سواهـا لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد و يعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء و يشاركوه فى التفجع (و) فى الاصطلاح (هو المتفجع عليه) وجودا اوعدما (بيا او وا) فالمتفجع عليه عدما مايتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا مايتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يازيداه و ياعمراه ومثل ياحسرتاه و يامصيبتاه (واختص) المندوب (بوا) ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما (وحكمه) اى حكم المندوب (فى الاعراب والبناء حكم المنادى) اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى

ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة (و) جاز (لك زيادة الالف فى آخره) اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة (فان خفت اللبس) اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة (قلت واغلامكيه) لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت (واغلامكموه) اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين (و) جاز (لك الهاء) اى الحاقها بهذه المدات (فى) حال (الوقف) لبيانها (ولا يندب) من قسم المندوب المتفجع عليه عدما (الا) الاسم (المعروف) الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه (فلا يقال وارجلاه) اذا ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه و يعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه (وامتنع) الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا اميرا مؤمنيناه ولم يجز (مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس) فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح (و يجوز) لقيام قرينة (حذف حرف النداء الا) اذا كان مقارنا (مع اسم الجنس) يعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل اولم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى (والاشارة) اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام (والمستغاث والمندوب) لان المطلوب فيهما مد الصوت

والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل من حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الامع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل (نحو يوسف اعرض عن هذا) اي يايوسف (و) لفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو (ايها الرجل) اي ياايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك (وشذ) حذف حرف النداء من اسم الجنس (في اصبح ليل) اي صر صبحا ياليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته (و) في (افتد مخنوق) اي يامخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا (و) في (اطرق كرا) اي ياكروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا (وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز نحو الايا اسجدوا) بتخفيف الا على انه حرف تنبيه وياحرف نداء اي ياقوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب (الثالث) من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها (ما) اي مفعول (اضمر) اي قدر (عامله) الناصب له (على شريطة التفسير) الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر (وهو) اي ما اضمر

(البيت السادس عشر) قول الشاعر (اطرق كرا اطرق كرا * ان النعامة في القرى * بغاثكم في ارضنا * ما استنسرا ما استنسرا) اطرق من الاطراق بالتركي يون ﴿٧٦﴾ اكمك وكرا اسم جنس منادى حذف حرف النداء شذوذا واصله ياكروان على وزن نزوان وهو طير كبير يقال بالتركي طوى والنعامة بفتح النون طير يذكر ويؤنث ونعام اسم جنس مثل حمام وحمامة يقال بالتركي دوه قوشي والقرى بضم القاف جمع قرية خبران وبغاثكم مبتدأ وفي ارضنا ظرف مستقر خبره وما نافية الا ان المعنى على الاثبات على ما في بعض حواشي حاشية العصام على الجامي واستنسرا فعل ماض مع فاعله الراجع الى البغاث خبر بعد الخبر للمبتدأ وما استنسر الثاني تأكيد لفظي كاطرق كرا الثاني والالف للاطلاق ثم ان الاستنسار ان يصير نسرا والنسر طير لامخلب له وانما له ظفر كظفر الدجاجة والغراب يقال استنسر البغاث اذا صار كالنسر وفي المثل ان البغاث بارضنا يستنسر اي ان الضعيف يصير قويا وبغاث بحركات الباء طير صغير يطير ويدو في الزقاق قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا الخ فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي هو اكبر منك قد

عامله

عامله على شريطة التفسير (كل اسم بعده فعل اوشبهه) احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل اوشبهه متصلا به بل ان يكون الفعل اوشبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيد انت ضاربه (مشتغل) ذلك الفعل اوشبهه (عنه) اى عن العمل فى ذلك الاسم (بضميره) اى بالعمل فى ضميره (او) فى (متعلقه) اى متعلق ذلك الاسم ومتعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم اومتعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لابسبب آخر بحيث (اوساط) بمجرد رفع ذلك الاشتغال (عليه) اى على ذلك الاسم (هو) اى احد الامرين الفعل اوشبهه بعينه (اومناسبه) اى ما يناسبه بالترادف اواللزوم (لنصبه) اى لنصب احد هذين الامرين لاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بضميره اومتعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد يضربه فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها حينئذ تأخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه (نحو زيدا ضربته) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه (وزيدا مررت به) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت (وزيدا ضربت غلامه) مثال الفعل المشتغل بالمتعلق (وزيدا حبست عليه) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ يلزمه ملابسته للمحبوس

٦ اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وهذان البيتان من البحر الكامل مجزوان من الضرب الثالث من العروض الاولى منه لكن ما سوى الضرب من البيت الاول مضمر على وزن مستفعلن هذا ولا تحكم بانه من الرجز لكثرة مستفعلن كما سبق منا نوع تحقيق وسيجئ التفصيل ان شاء الله تعالى

عليه (ينصب) زيد فى هذه الامثلة (بفعل) مضمر (يفسره مابعده
اى ضربت) يعنى الفعل المفسر الناصب لزيد فى زيدا ضربته ضربت
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول
لوجود مفسره اعنى ضربت الثانى (و) على هذا القياس (جاوزت)
فانه مفسر بمايرادفه اعنى مررت به (واهنت) فانه مفسر بمايستلزمه
اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده (ولابست)
فانه مفسر بمايستلزمه اعنى حبست عليه ثم ان الاسم الواقع فى مظان
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار اوالواجب فيه الرفع اوالنصب
او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال
(ويختار) فى الاسم المذكور (الرفع بالابتداء) اى بكونه مبتدأ لان تجرده
عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح (عند عدم قرينة
خلافه) اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة
فيهما متساويتان لان وجودماله صلاحية التفسير قرينة مصححة
للنصب فتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته (اوعند وجود) القرينة المرجحة
من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع (اقوى منها) اى
من القرينة المرجحة للنصب (كاما) الداخلة على ذلك الاسم (مع
غير الطلب) اي بشرط ان لايكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهى والدعاء نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهى اقوى لانها لايقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع فى
كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ
هو النصب فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لايجوز الابتأويل
(و) مثل اما مع غير الطلب (اذا) الواقع على الاسم المذكور (المفاجأة)
فى كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان
المختار فيه الرفع فان اذا المفاجأة لاتدخل الا على الجملة الاسمية غالبا
وماوقع فى بحث الظروف من ان اذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد

بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض (ويختار النصب) في الاسم المذكور (بالعطف) اى بسبب عطف الجملة التي هو فيها (على جملة فعلية) متقدمة (للتناسب) اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته (و بعد) حرف (النفي) يعني ما ولا وان وليس ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تأديبا (و) بعد (حرف الاستفهام) نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل (و) بعد (اذا الشرطية) الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبدالله تلقاه فاكرمه (و) بعد (حيث) الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه (وفي) ماقبل (الامر والنهي) يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيد لاتضربه وانما اختير في هذه المواضع اى بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وماقبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور (اذ هي) اى هذه المواضع (مواقع الفعل) اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا (و) كذلك يختار النصب في الاسم المذكور (عند خوف لبس المفسر) اى التباس ماهو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع (بالصفة) فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ماهو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بذاته بوصف التفسير و بين الصفة فان التركيب لايحتملهما معا (مثل) قوله تعالى (انا كل شئ خلقناه بقدر) بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال

كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق انا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق انا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد (ويستوى الامران) اى الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت (في مثل زيد قام وعمرا اكرمته) اى عنده اوفى داره ونحو ذلك والالا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اى يستوى الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكورة على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصول عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب (ويجب النصب) اى نصب الاسم المذكور (بعد حرف الشرط) والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب (و) كذا يجب نصبه بعد (حرف التحضيض) وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا اوتقديرا (نحو ان زيدا ضربته ضربك) مثال حرف الشرط (والا زيدا ضربته) مثال حرف التحضيض (وليس مثل ازيد ذهب به منه) اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو اومناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب

فى اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس اواذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به اوذهبه احد قلنا المراد بالمناسب مايرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ماأسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك (فالرفع) اى رفع زيد فى المثال (واجب) بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب (وكذلك) اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى (كل شئ فعلوه فى الزبر) اى فى صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المعنى المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى ﴿وكل صغير وكبير مستطر﴾ لا ان كل شئ كائن فى صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لايغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا اونهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى ﴿الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا الاخراجه عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ماتمحلوا الاخراجه عنها فقال (ونحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما الفاء) مرتبط (بمعنى الشرط عند المبرد) لكون الالف واللام فى الزانية والزانى مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لايعمل

ما فى حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع (و) الآية (جملتان) مستقلتان (عند سيبويه) اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى * فاجلدوا * جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة اوللتفسير وجزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل فى الضابطة فتعين الرفع (والا) اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهى تكون داخلة تحت الضابطة (فالمختار) حينئذ فيهما (النصب) واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع ﴿ الرابع ﴾ من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها (التحذير) وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره (وهو) فى اللغة تخويف شئ عن شئ وتبعيده منه وفى اصطلاح النحاة (معمول) اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية (بتقدير اتق تحذيرا) اى حذرك ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا اوذكر تحذيرا فيكون مفعولا له (مما بعده) اى مما بعد ذلك المعمول (اوذكر المحذر منه مكررا) على صيغة المجهول عطف على حذر اوذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر (مثل اياك والاسد وان تحذف) هذان مثالان لاول نوعى التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد اوالحذف عن نفسك تحذيرها منهما لاتحذيرهما منها (والطريق الطريق) مثال لثانى نوعيه اى اتق الطريق ولا يخفى عليك

ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لايقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد اونح وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الانقاء عن الطريق لاعلى تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول فى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يونيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغى ان لايكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع التحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد (وتقول) فى قسمى النوع الاول (اياك من الاسد) كما كنت تقول اياك والاسد (ومن ان تحذف) كما كنت تقول اياك وان تحذف (و) تقول فى المثال الاخير (اياك ان تحذف بتقدير من) اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس (ولا تقول) فى المثال الاول (اياك الاسد لامتناع تقدير من) وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف حرف العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

❊ المفعول فيه هو مافعل فيه فعل ❊ اى حدث (مذكور) تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله مافعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لايخلو زمان او مكان عن الفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به مالايذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لامحالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لايكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه مافعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل

فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعروف وقوله (من زمان او مكان) بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمى المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل واحد منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها او ما يقدر فيه فى وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فهو المفعول به بواسطة حرف الجر لا المفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال (وشرط نصبه) اى شرط نصب المفعول فيه (تقدير فى) اذ التلفظ بها يوجب الجر (وظروف الزمان كلها) مبهما كان لزمان او محدودا (تقبل ذلك) اى تقدير فى لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم (وظرف المكان ان كان) اى المكان (مبهما قبل ذلك) اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك (والا) اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا (فلا) يقبل تقدير فى اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد (وفسر المبهم) من المكان (بالجهات الست) وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما فى معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال (وحمل عليه) اى على المبهم المفسر بالجهات الست (عند ولدى وشبههما) نحو دون وسوى (لابهامهما) اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر (و) كذا حمل على المبهم من المكان (لفظ مكان) وان كان معينا نحو جلست مكانك (لكثرته) فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه (و) كذا حمل عليه (ما بعد دخلت) وان كان معينا (نحو دخلت الدار) لكثرته

فى الاستعمال لا لابهامه (على الاصح) اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار و بعد تمام معناه يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ (وينصب) اى المفعول فيه (بعامل مضمر) بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة (و) بعامل مضمر (على شريطة التفسير) نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر فى المفعول به ﴿المفعول له هو ما فعل لاجله﴾ اى لقصد تحصيله اولسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه (فعل) اى حدث (مذكور) اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز به عن مثل اعجبنى التأديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه فى ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه التركيب الذى هو فيه و يرد حينئذ نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله للهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه (مثل ضربته تأديبا)

مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب و يترتب عليه (وقعدت عن الحرب جبنا) مثال لما فعل لسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف (خلافا) ظاهرا (للزجاج فانه) اى المفعول له (عنده) اى عند الزجاج (مصدر) من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب تأديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا اوضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن و رد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لاتدخله فى حقيقته الايرى ان صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها (وشرط نصبه) اى شرط انتصاب المفعول له لاشرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على مايدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم (تقدير اللام) لانها اذاظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليلات الافعال ولايقدر غيرها من من اوالباء او فى مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى ❊خاشعامتصدعا من خشية الله ❊ وقوله تعالى ❊ فبظلم من الذين هادوا حرمنا ❊ وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم❊ ان امرأة دخلت النار فى هرة ❊ اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل ابقائها فى اللفظ والنية فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى الشرط بل الحاجة اليه انمايكون فى حذفها من اللفظ ولهذا قال (وانما يجوز حذفها) ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها (اذا كان) المفعول له (فعلا) احترازعما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن (لفاعل الفاعل المعلل به) اى اتحد فاعله وفاعل عامله احترز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى (ومقارنا له) اى للفعل المذكور (فى الوجود) بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربت زيدا تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذلامغايرة بينهما

الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر
نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان
المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا الصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود
الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط
يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا
اختل شيء منها ﴿ المفعول معه ﴾ الذي فعل بمصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه
فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار
والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه
منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد
تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا لرأي شريف
جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل ❊ وقد حيل بين العير والنزوان ❊
فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل
فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للموصول (هو مذكور بعد الواو) احتراز
عن المذكور بعد غيره كالفاء (لمصاحبة معمول فعل) اللام متعلق
بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته
اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل (لفظا) اي لفظيا كالمثالين
المذكورين (او معنى) اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا والمراد
بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو
سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها
لوضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو

فضمير المجرور على ما هي له ولا يرد انه كان يجب الابراز لان ذلك شروطا فيما اذا كان مرجع الضمير المستكن متقدما على مرجع البارز لانه لو ابرز بالبارز المنفصل ابتداء وان المستتر راجع الى الاقرب فيتوهم به على خلاف الظاهر وهو الا بعد وهيهنا ليس كذلك اذ الموصول متقدم على الفعل الذي هو فيه مفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور

فانها الاتدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل اومعناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف اتى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية (فان كان) اى وجد (لفعل) اى مايدل على الحدث فيعم الفعل وشبه الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها (لفظا وجاز) اى لم يجب (العطف) ولم يمتنع فلاينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه (فالوجهان) اى العطف والنصب على المفعولية جائزان (نحو جئت انا وزيد) بالرفع على العطف (وزيدا) بالنصب على المفعولية (وان لم يجز العطف) بل يمتنع (تعين النصب مثل جئت وزيدا) فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لابتأكيد المتصل بالمنفصل ولابغيره (وان كان) الفعل (معنى) اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ (وجاز) اى لم يمتنع (العطف تعين العطف) حيث لايحمل على عمل العامل المعنوى بلاحاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف (نحو مالزيد وعمرو والا) اى وان لم يجز العطف بل امتنع (تعين النصب) حيث لاوجه سواه (نحو مالك وزيدا وماشانك وعمرا) فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانهما لاعن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة (لان المعنى ماتصنع) ومايماثله فمعنى ماشانك وزيدا ماتصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ايضا ماتصنع وزيدا ومعنى مالزيد وعمرو مايصنع زيد وعمرو ﴿الحال﴾ لمافرغ من المفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو (مايبين هيئة الفاعل او المفعول به) اى من حيث هو فاعل اومفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج مايبين الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج مايبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لامن حيث هو فاعل اومفعول به وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلايخرج منه مثل ضرب

زيد عمرا راكبين (لفظا اومعنى) اى سواء كان الفاعل اوالمفعول الذى وقع الحال عنه لفظيا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة اوحكما اومعنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل اوالمفعول اعم من ان يكون حقيقة اوحكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل اوالمفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا اومفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل اوالمفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه اوكان المضاف فاعلا اومفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول مالم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن فى المقطوع فكانه حال عن مفعول مالم يسم فاعله واوقرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه اوالمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل اوالمفعول الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه (مثل ضربت زيدا قائما) مثال للفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة (وزيد فى الدار قائما) مثال للفظى الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ

حكما (وهذا زيد قائما) مثال المعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولاشك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام اشير او انبه و يصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهى معنوية لا لفظية (وعاملها) اى عامل الحال اما (الفعل) الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل (اوشبهه) وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا (او معناه) المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه فى نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله فى الدار قائما وكانه اسد صائلا (وشرطها) اى شرط الحال (ان تكون نكرة) لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض (و) ان تكون (صاحبها معرفة) لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل فيه التعريف (غالبا) اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها بل فى غالب موادها اى اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءنى رجل من بنى تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة فى حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكبا او بعد الانقضاء للنفى نحو ما جاءنى رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءنى راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال فى هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة

﴿البيت السابع عشر﴾ قول لبيد وهو من شعراء الاسلام يصف حمار الوحش والاتن (وارسلها العراك ولم يذدها ❊ ولم يشفق ﴿٩١﴾ على نغص الدخال) ارسل فعل ماض من الارسال وهو البعث

لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه فى بعض المواد تنافى الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة (وارسلها العراك) ولم يذدها ❊ ولم يشفق على نغص الدخال ❊ البيت للبيد يصف حمار الوحشى والاتن فيقول ارسل الحمار الوحشى الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل ومايريد اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا تنفس مداخلة بعضها فى بعض آخر او المعنى على نغص مثل نغص الدخال (ومررت به وحده ونحوه) مثل فعلته جهدك (متأول) بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراك كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك وهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة (فان كان صاحبها) اى صاحب الحال (نكرة) محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين (وجب تقديمها) اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما فى المعنى مبتدأ وخبر والا يلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب (ولا يتقدم) اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا (على العامل المعنوى) قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وانما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه

فاعله فيه راجع الى الحمار الوحشى او الى صاحب الابل كما فى شرح العصام والضمير المنصوب مفعوله راجع الى الاتن الوحشية او الى الابل لانه جمع لا واحد له والعراك حال من المفعول بتأويله بالنكرة على قول اى معتركة متزاحمة قوله ولم يشفق من الاشفاق وهو الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده على ما فى حاشية العصام والدخال والمداخلة مصدران من باب واحد يعنى ان مراد الشاعر ان الدخال مصدر بمعنى المداخلة والدخال نفس المداخلة وحاصل معنى البيت ان الحمار ارسل الاتن الى الماء معتركة متزاحمة ولم يمنعها عن العراك اى الازدحام ولم يخف على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال وبحره من الوافر وزنه مفاعلتن فعولن مرتين لانه من الضرب الاول من العروض الاولى لانهما مقطوفتان والقطف حذف سبب خفيف بعد اسكان

ما قبلها وهو يختص بمفاعلتن فبقى مفاعل فنقل الى فعولن وابتداؤه معصوب على وزن مفاعيلن فافهم

اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل اوشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا (بخلاف الظرف) اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا اوشبهه فان فيه خلافا فسيبويه لايجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظروف فى العمل و يجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تأخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا و يحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى بتوسعهم فى الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا جعلته داخلا فى العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى لاغير (و) كما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك (لا) يتقدم (على) ذى الحال (المجرور) سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتنى مجردة عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال (على الاصح) ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى ﴿ وما ارسلناك الا كافة للناس ﴾ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل و بعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة و بعضهم بجعلها صفة لمصدر اى ارسالة كافة و بعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف (وكل ما دل على هيئة) اى صفة سواء كان الدال مشتقا وجامدا (صح ان يقع حالا) من غيران يأول الجامد بالمشتق

لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق (مثل) بسرا ورطبا فى قولهم (هذا بسرا) وهو ما بقى فيه حموضة (اطيب منه رطبا) وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى التأويل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب النخل اذا صار عليه رطبا والعامل فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه لا بعد اعتباره فى اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى واما الضمير المستكن فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا (وتكون) اى الحال (جملة) لدلالتها على الهيئة كالمفردات فتصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية (خبرية) محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال وجراؤها عليه فى قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا

قوله وتقدم بسرا على اسم التفضيل لانه لو قيل هذا اطيب بسرا منه رطبا لالتبس المفضل بالمفضل عليه فى اطيب فيجب ان يلى المفضل لذلك فى اطيب ... منه

مثبتا اومضارعا منفيا اوماضيا مثبتا اوماضيا منفيا فهذه خمس جمل
(فالاسمية) اى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو والضمير) معالقوة
الاسمية فى الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها فى غاية القوة نحو
جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب (او بالواو
وحدها) لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بهما مثل قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى
الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما
فى الحال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو
لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما (او بالضمير وحده
على ضعف) لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط
فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو على الصحيح (والمضارع
المثبت) اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة
(بالضمير وحده) لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو
نحو جاءنى زيد يسرع (وما سواهما) اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفى او الماضى
المثبت او المنفى (بالواو والضمير) معا (او باحدهما) وحده من غير ضعف
عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى
زيد وما يتكلم غلامه اوجاءنى زيد ما يتكلم غلامه اوجاءنى زيد وما يتكلم عمرو
والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه اوجاءنى زيد قد خرج
غلامه اوجاءنى زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وما خرج
غلامه اوجاءنى زيد ما خرج غلامه اوجاءنى زيد وما خرج عمرو (ولا بد فى
الماضى المثبت)لا المنفى (من) دخول لفظ (قد) المقربة زمان الماضى الى
الحال لغة على الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان
صدور الفعل من ذى الحال اووقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضى
المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد
ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت (ظاهرة) فى اللفظ نحو جاءنى زيد قد ركب

غلامه (اومقدرة) منوية نحوقوله تعالى ۞ اوجاؤكم حصرت صدورهم اى قدحصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لايجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى ۞ حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى لاستمرار النفى بلا قاطع فيشمل زمان الفعل (ويجوز حذف العامل) فى الحال لقيام قرينة حالية (كقولك للمسافر) اى الشارع فى السفر اوالمتهيئ له (راشدا مهديا) اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال اومقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين (ويجب) حذف العامل (فى) بعض الاحوال (المؤكدة) وهى اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى لاتنتقل من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة (مثل زيد ابوك عطوفا) فان العطوفية لاتنتقل عن الاب فى غالب الامر (اى احقه) بفتح الهمزة اوضمها من حققت بمعنى تحققته وصرت منه على يقين اومن احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته او صرت منها على يقين اواثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر يحنى عطوفا (شرطها) اى شرط وجوب حذف عاملها (ان تكون مقررة) اى مؤكدة (لمضمون جملة) احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى ۞ انا ارسلناك للناس رسولا ۞ فانه لايجب حذفه (اسمية) احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لايجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولابد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لايصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحوا لله شاهدا قائما بالقسط وكأن المص اكتفى عن هذا القيد بالمثال ﴿ التمييز ما ﴾ اى الاسم الذى (يرفع الابهام)واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد معين (المستقر) اى الثابت الراسخ فى المعنى

الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب
اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي
واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام
عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات
نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله
في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد
من جزئياته بل الابهام انما نشأ له من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه
فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من
حيث انه موضوع وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل
قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمرا شهر زال بذكره الخفا
الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي (عن ذات)
لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع
الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز
عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه
الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع ابهام الوصفي الثابت فيه
بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع
الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف (مذكورة او مقدرة) صفتان
لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب
زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشيء المقدر فيه (فالاول) اي القسم الاول من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه (عن مفرد) يعني به ما يقابل

الجملة وشبهها والمضاف (مقدار) صفة لمفرد وهومايقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويتبين (غالبا) اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار (اما) تحقق (في) ضمن (عدد نحو عشرون درهما وسيأتي) ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد (واما في) ضمن (غيره) اي غير العدد كالوزن (نحو رطل زيتا) فان الرطل نصف المن (و) نحو (منوان سمنا) وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا (و) كالمقياس نحو (على التمرة مثلها زبدا) والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لاغير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان مايتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا اوالنون كما في منوان سمنا اوالاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لايمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لايضاف مرة ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذاتم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما ان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لاينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا (فيفرد) اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى اومجموعا (ان كان) اي التمييز (جنسا) وهومايتشابه اجزاءه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزبيب والضرب بخلاف رجل وفرس (الا ان يقصد الانواع) اي مافوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لايدل لفظ الجنس

مفرداعليها فلابد من ان يثنى او يجمع قيل وفى تخصيص قصد الانواع
بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا
ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية (ويجمع)
اى يورد التمييز على مافوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد
(فى غيره) اى فى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين واثوابا (ثم ان كان) اى
المفرد المقدار تاما (بتنوين او بنون التثنية) اوالمعنى ان وجد التمييز
ملتبسا بتنوين المفرد او بنون التى للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى
التمييز (جازت الاضافة) اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوان سمن (والا)
اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
(فلا) يجوز الاضافة الا بقلة فى نون الجمع نحو عندى عشر ودرهم اما
فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف
الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه
فلو اضيف الى التمييز ايضا لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لايعلم مثلا عند
اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم
العشرين من رمضان فلايضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا على
قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد (وعن غير مقدار) عطف على
عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه
عن مفرد غير مقدار اى ماليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
(نحو خاتم حديدا) فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
فاقتضى تمييزا (والخفض) اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه
(اكثر) استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن
طلب التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذا المثابة
(والثانى) اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة
يرفعه (عن نسبة) كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة

لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة
ما فى هذا القسم المفرد المذكور فى القسم الاول انما هى لمجرد النسبة
لا غير (فى جملة) اى نسبة كائنة فى جملة (اوما ضاهاها) اى ماشابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذلك
كل ما كان فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا (نحو طاب زيد نفسا)
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه (وزيد طيب ابا) مثال لما يشبه
الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق فى
التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال
طاب زيد وزيد طيب نفسا او ابا فقوله (وابوة ودارا وعلما) عطف على نفسا وابا
بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير
فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها
خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين
غير اضافى فهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى محتمل لهما
والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل منهما يتعلق
بالمنتصب عنه (او فى اضافة) عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها
(مثل اعجبنى طيبه) نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به و (ابا وابوة ودارا
وعلما) اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله (ولله دره فارسا)
اشارة الى ان التمييز المفرد قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب
المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا
ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على
ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون فى نسبة الدار اليه والدار فى الاصل
اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم
فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التفرس (ثم ان كان) اى التمييز بعد ما لم يكن

نصاً في المنتصب عنه (اسماً) لا صفة (يصح جعله لما انتصب عنه) والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه (جاز ان يكون) ذلك التمييز تارة (له) اى المنتصب عنه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عنه (و) تارة (لمتعلقه) بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزاً عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزاً عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه (والا) اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه (فهو لمتعلقه) خاصة نحو طاب زيد ابوه وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصاً في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد (فيطابق) التمييز (فيهما) اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه (ما قصد) من وحدة التمييز وتثنيته او جمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط طاب زيد ابوين اردت ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجداد له فعلى كل من التقديرين اذا قصدت وحدة التمييز اورده مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنيته واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان تطلق على المثنى والمجموع (الا اذا كان) التمييز (جنسا) يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته او جمعيته نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما (الا ان يقصد) التمييز الذي هو الجنس (الانواع) من حيث امتيازاتها النوعية فانه لابد حينئذ من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريدان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى (وان كان) اى التمييز (صفة) مشتقة مثل لله دره فارسا

اومأولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية (كانت)
الصفة صفة (له) اى لما انتصب عنه لالمتعلقه لان الصفة تستدعى
موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا
ويحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو طاب زيد ابا (وطبقه) او واو بمعنى
مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقته اياه
اومطابقته اياها ويجوزان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر
كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره (واحتملت) اى
الصفة المذكورة (الحال) ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارسا اى من حيث انه فارس اوحال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره
من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد فى التمييز لافى الحال
وايضا المقصود مدحه بالفروسية لاحال الفروسية اذ قد يمدح حال
الفروسية بغيرها من الصفات (ولا يتقدم التمييز على عامله) اذا كان
اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
حينئذ اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله (والاصح) اى اصح المذاهب (ان لا يتقدم)
التمييز (على) ما هو عامل فيه من (الفعل) الصريح او الغير الصريح لكونه
من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه
اوفاعلا له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها
واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم
امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى
جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات
الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميزه بقوله
ماء فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك
ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو
التجارة فالفاعل فى قصدك هو التجارة لازيد وان كان اسناد الربح اليه

﴿البيت الثامن عشر﴾ قول الشاعر لاستدلال المازني والمبرد في تقديم التمييز على عامله يعني الفعل الصريح واسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل * اتهجر سلمى ﴿١٠٢﴾ بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب * وفي رواية ليلى مكان سلمى الهجر المنع اي اتمنع والباء في بالفراق متعلق بتهجر على تضمين معنى الرضاء وحبيبها مفعول تهجر اي اتمنع سلمى بالفراق حبيبها راضية بافتراقه عنها وما نافية وكاد فعل من افعال المقاربة فاعله ضمير شان ونفسا تمييز عن نسبة تطيب الى سلمى لجواز تقديم التمييز على عامله الذي هو تطيب عند المازني والمبرد والاستشهاد به على ذلك التقديم عندهما واجيب عن استدلالهما وهو مبين في الشرح والباء في بالفراق متعلق بتطيب وحاصل المعنى لايقرب سلمى ان ترضى بافتراقه وانعزاله عنها فكيف ترضى بالهجر وهذا من البحر الطويل من الضرب الثالث منه لان تطيب على وزن مفعول وهو محذوف لن من مفاعيلن فنقل الباقي الى فعولن وفعولن الواقع في هذا البيت كلها مقبوض بحذف نون لن الا الابتداء *

حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع مايورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لافاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة (خلافا للمازني والمبرد) فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر ومافيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر * اتهجر سلمى بالفراق حبيبها * وما كاد نفسا بالفراق تطيب * على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير وضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا ويطيب فلا تمسك وماقيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك ﴿المستثنى﴾ اي مايطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لايمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال (متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج) اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع (عن متعدد) جزئياته نحو ماجاءني احد الا زيدا واجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد (لفظا) اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا (او تقديرا) اي مقدرا نحو ماجاءني الا زيد اي ماجاءني احد الا زيد (بالا) غير الصفة (واخواتها) واحترز بها عن نحو جاءني القوم لا زيد وماجاءني القوم لكن زيدا جاء (و) المستثنى (المنقطع) هو (المذكور بعدها) اي بعد الا واخواتها (غير مخرج) عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل

الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا
بالقوم الى جماعة خالية عن زيد اولم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا
(وهو) اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت
وثانيا بماية فطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجا اوغير مخرج واهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار
(منصوب) وجوبا (اذا كان) واقعا (بعد الا) لا بعد غير وسوى وغيرهما
(غير الصفة) قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا
فى المستثنى لئلا يذهل عنه (فى كلام موجب) اى ليس بنفى ولا نهى
ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير
موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ماسيجئ ولا حاجة ههنا
الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه
مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية
لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا
على الاستثناء بدليل قوله وكان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى
هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع
وجوبا لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصريين اما الفعل المتقدم اومعنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق
بالفعل اومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء
بعد تمام الكلام فشابه المفعول (اومقدما) عطف على قوله بعد الا اى
المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما (على المستثنى منه)
سواء كان فى كلام موجب اوغيره نحو جاءنى الا زيدا القوم وماجاءنى
الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه (اومنقطعا) اى
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو مافى الدار
احد الا حمارا (فى الاكثر) اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فانهم
قبائل كثيرون اوفى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية
فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الرواية

والقطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما مايكون قبله اسم يصح حذفه نحو ماجاءنى القوم الاحمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما مالايكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لاعاصم اليوم من امر الله الامن رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلايكون داخلا فى العاصم فيكون منقطعا (اوكان بعد خلا وعدا) اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا زيدا و بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو ٭ خلت الدار من الانيس ٭ وقد يضمن بمعنى جاوز او يحذف من و يوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف والايصال فى باب الاستثناء ليكون مابعدهامنصوبا كما فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءنى القوم عدا اوخلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء (فى الاكثر) اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر (اوماخلا وماعدا) اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ماخلا و بعد ماعدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى القوم ماخلا زيدا وماعدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف اولم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر (و) كذا المستثنى

منصوب (بعدليس) نحوجاءني القوم ليس زيدا (و) بعد (لايكون) نحوسيجيء اهلك لايكون بشرا وانمايكون النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور اوالى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لاتستعمل هذه الافعال الافي المستثنى المتصل الغير المفرغ ولايتصرف فيها الانهاقائمة مقام الاوهى لايتصرف فيها (ويجوزفيه) اى في المستثنى (النصب) على الاستثناء (ويختار البدل)عن المستثنى منه (فيمابعدالا) حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازعما اذا كان بعدسائرادوات الاستثناء مثل عداوخلاوغيرهما (في كلام غيرموجب) احترازعما اذا كان في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كامر (و) الحال انه (قدذكرالمستثنى منه) احترازعما اذالم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغيرواو على انه صفة لكلام غيرموجب اى في كلام غيرموجب ذكرفيه المستثنى منه ولم يشترط ان لايكون منقطعا ولامقدما على المستثنى منه لان حكمهما قدعلم فيماسبق فاكتفى بذلك (نحو مافعلوه الاقليل) بالرفع على البدلية (والاقليلا) بالنصب على الاستثنائية ونحو مامررت باحد الازيد بالجر على البدلية والازيدا بالنصب على الاستثناء ومارأيت احدا الازيدا بالنصب امابطريق البدلية وهوالمختار اوبطريق الاستثناء وهوجائزغيرمختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انماهو بسبب التشبيه بالمفعول لابالاصالة وبواسطة الاواعراب البدل بالاصالة وبغيرواسطة (ويعرب) اى المستثنى (على حسب العوامل) اى بمايقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر (اذا كان المستثنى منه غيرمذكور)ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كمايراد بالمشترك المشترك فيه (وهو) اى والحال ان المستثنى واقع (في غير) الكلام (الموجب)واشترط ذلك (ليفيد) فائدة صحيحة (مثل ماضربني الازيد)

اذ لا يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح
ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد (لا ان يستقيم المعنى) بان يكون الحكم
مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه
الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد
بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا (مثل قرأت الا يوم كذا)
اى اوقعت القراءة كل يوم كذا الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام
الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور فربما
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا
نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة
المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام
الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخص
المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا
فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة
وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم
استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس
فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما
اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك فمما يقل كما فى
المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربنى الا زيد
ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضا قرينة
ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم
الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا
مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب
فالغالب فيه عدم استقامة المعنى (ومن ثمه) اى ومن اجل ان المفرغ
لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى (لم يجز) مثل (مازال زيد الا عالما)
اذ معنى مازال ثبت لان نفى النفى اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على

جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضى يمكن ان يحمل الصفات على مايمكن ان يكون زيد عليها مما لايتناقض و يستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى هذين التقديرين يندرج فى صورة الاستقامة ولايخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا فى قولك ضربنى الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك اوالمقصود منه المبالغة فى غلو المجتمعين على ضربك (واذا تعذر البدل) من حيث حمله (على اللفظ) اى لفظ المستثنى منه (فعلى الموضع) اى يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان (مثل ماجاءنى من احد الا زيد) فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه (و) مثل (لا احد فيها) اى فى الدار (الا عمرو) فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه (و) مثل (مازيد شيئا الا شئ لايعبأ به) اى لايعتد به فشئ مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لايعبأ به ليس فى كثير من النسخ وعلى ماوقع فى بعضها فهو صفة شئ المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولايخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لايزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى (لان من) استغراقية (لاتزاد) اتفاقا (بعد الاثبات) اى بعد ماصار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها لتأكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ماجاءنى من احد الا زيد بالجر كان فى قوة قولنا جاءنى من زيد فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز وفى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله مازيد شيئا الا شئ او حمل

المستثنى على لفظ المستثنى منه لابد حينئذ من تقدير ما كذلك لتعمل فيه
(وما ولا لاتقدران) لاحقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل اوحكما
اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه فى قوة
التقدير حال كونهما (عاملتين) فى المستثنى المحمول على البدل
(بعده) اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا
(لانهما) اى ما ولا (عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا) وحيث
تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو
مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ مرفوع
على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد
فى هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لاومحل
بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لاالقريب قلت
لان محله القريب انما هو لعمل لافيه بمعنى النفى وقد انتقض النفى بالا بخلاف
محله البعيد فانه لادخل لعمل لافيه (بخلاف ليس زيد شيئا الاشيئا) مع انه
انتقض النفى فيه ايضا بالا (لانها) اى ليس (عملت للفعلية) لاللنفى
(فلا اثر لنقض معنى النفى) فى عملها (لبقاء الامر العاملة هى) اى ليس
(لاجله) اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية (ومن ثمه) اى ومن اجل
ان عمل ليس للفعلية لاللنفى وعمل ما ولا بالعكس (جاز ليس زيد الاقائما)
باعمال ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها (وامتنع مازيد
الاقائما) باعمال ما فى قائما لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض النفى بالا (و)
المستثنى (مخفوض) اى مجرور (بعد غير وسوى) مع كسر السين اوضمها
مع القصر (وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه (و
بعد حاشا فى الاكثر) لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم واجاز
بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى
عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برأه الله عن
ضرب عمرو (واعراب غير فيه) اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ
باعراب موصوفه (كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) المذكور فيما سبق
فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه (وغير) اى كلمة غير

في الاصل (صفة) لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام المعنى المغايرة
بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها (حملت على الا) واستعملت
مثلها (في الاستثناء) على خلاف الاصل وذلك الاشتراك كل منهما
في مغايرة ما بعده لما قبله (كما حملت الا عليها) اي على كلمة غير (في الصفة)
لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا (اذا كانت) اي الا (تابعة
لجمع) اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا
كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعدما كان مذكورا يكون
متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم
من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى
فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد (منكور) اي منكر لا يعرف باللام
حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء
المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد
منهم فلا يتعذر المنقطع (غير محصور) والمحصور نوعان اما الجنس
المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له
على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه
ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وانما يصار
عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير (لتعذر الاستثناء) عند
وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام
ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر
الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر
في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا والاختيارا ولكن
لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة (نحو
لو كان فيهما) اي في السماء والارض (آلهة) جمع اله ولا دلالة

﴿ البيت التاسع عشر ﴾ قول عمرو بن معدى كرب ❊ وكل قرينة قرنت باخرى ❊ وان ضنت بها ستفترقان ❊ وكل اخ مفارقه اخوه ❊ لعمر ابيك الا الفرقدان ❊ ﴿ ١١٠ ﴾ قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهلي

فيها على عدد محصور (الا الله) اى غير الله (لفسدتا) اى لخرجتا عن الانتظام فالا فى الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهى آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة يقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفى الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون حينئذ فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيها آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة (وضعف) حمل الا على غير (فى غيره) اى فى غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء حينئذ ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله ❊ وكل اخ مفارقه اخوه ❊ لعمر ابيك الا الفرقدان ❊ فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والاوجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال فى البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل (واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية) اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى وسواء زيد فكانك قلت جاءنى القوم مكان زيد (على) المذهب (الاصح) وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ❊ ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ❊ وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءنى سواء لك وفى الدار سواك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب ﴿ خبر كان واخواتها ﴾ وستعرفها

لا يعرف البعث وينكر فناء العالم ويجوز انهما لا يفترقان مادامت الدنيا باقية واذا فنيت افترقا ويكون من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص كذا فى اللباب قوله وكل قرينة الخ يعنى ان كل نفس مقرونة بنفس اخرى مشغوفة بحبها ستنقطع عنها وان كانت حبيبة شديدة بكمال المودة بينهما وقوله كل مبتدأ مضاف الى اخ والضمير فى مفارقه راجع الى اخ ومفارقه اخوه من قبيل فان طابقت مفردا جاز الامران والجملة خبر الاول ولعمر ابيك مبتدأ خبره محذوف وجوبا كما سبق فى بحث الخبر اى لعمر ابيك وبقائه قسمى اى ما اقسم به ان الامر فى الواقع كذلك وانما فسر الخبر بقولنا ما اقسم به ليصح الحمل ثم ان العمر بالفتح والضم بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله والفرقدان بالفتح والكسر نجمان قريبان من القطب حيث يكونان فى شمه له بحيث لا يفارق احدهما الآخر وهو بالرفع على الا صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب لان المستثنى اذا كان

في كلام موجب يجب نصبه كما سبق وتقديره كل اخ غير الفرقدين ففارق عن اخيه وحمل المص هذا على الشذوذ وهذان البيتان من البحر الوافر ﴿١١١﴾ من العروض الاولى التي هي مقطوفة على وزن فعولن

في قسم الفعل ان شاء الله تعالى (هو المسند بعد دخولها) اي دخول كان اواحدى اخواتها والمراد بمعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولاشك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها (مثل كان زيد قائما وامره) اي امر خبر كان واخواتها (كامر خبر المبتدأ) في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر (و) لكنه (يتقدم) على اسمها حال كونه (معرفة) حقيقة وحكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما اوفي احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذ زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا (وقد يحذف عامله) اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما خصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها (في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر و يجوز في مثلها) اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعد اسم (اربعة اوجه) نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته (ويجب الحذف) اي حذف عامله

واهما ضرب مثلها وابتداء الاول معصوب على وزن مفاعيلن و بعد مفعول على وزن مفاعلن والمعقول ان يحذف الياء من مفاعيلن من مفاعيلن والعقل المنع وحشو المصراع الثاني من البيت الثاني معصوب ايضا وفيه تأمل تأمل ❊

❊ البيت العشرون ❊

قول سهل شعبان لاستدلال الكوفيين بخروج سوى وسواء عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كتصرف لفظ غير ❊ فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ❊ ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ❊ اراد بالشر السيف وامسى من الافعال الناقصة اسمه ضمير راجع الى السيف وقوله هو مبتدأ وعريان خبره والجملة خبر امسى فعلم منه ان خبر باب كان يجوز ان يكون جملة مصدرة بالواو على ما فهم من المطول والمعنى فلما انكشف السيف فصار عريانا فلم يبق سوى العدوان اي غير العدوان على ان سوى مرفوع تقديرا فاعل لم يبق لانه بمعنى غير

والعدوان على وزن غفران بمعنى العداوة على ما قيل وقوله دناهم فعل ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه يدينه من

يعنى كان (فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت) منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا عنها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر ﴿ اسم ان واخواتها ﴾ وستعرفها فى قسم الحرف ان شاء الله تعالى (هو المسند اليه بعد دخولها) اى بعد دخول ان او احدى اخواتها (مثل ان زيدا قائم) وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم

﴿ المنصوب بلا التى لنفى الجنس ﴾ اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلابد من التمييز عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنى على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسمها لها لعدم عملها فيه (هو المسند اليه بعد دخولها) خرج به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف فى حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله (يليها) اى يلى المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة (نكرة مضافا او مشبها به) اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور فى اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من الضمير المرفوع فى يليها (مثل لا غلام رجل) مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها (ولا عشرين درهما لك) مثال لما يليها نكرة مشبها

٦ باب ضرب اى جزينا هم كما دانوا اى كما جزينا لا ازيد ولا انقص هذا واجيب عن استد لالهم بهذا البيت بانه محمول على الضرورة او هو ليس بفاعل بل صفة لموصوف مقدر اى لم يبق شئ سوى العدوان وهذا من الهزج السالم وزنه مفاعيلن ثمان مرات فان قلت ما معنى السالم فى الهزج وما معنى ما يقال ان مثل هذا البيت من الهزج مع ان اصله مسدس واستعماله مربع لانه لا يستعمل الا مجزوا قلنا معناهما على ما سمعنا من بعض الاساتذة ان مثل هذا البيت مركب من بيتين مجزوين مستعملين فبعد التركيب يسمى متعذرا بالعروض الفارسية وكذلك يكون فى سائر التجوز ولذا قال صاحب سبحة الصبيان مفاعيلن مفاعيلن بود بحر هزج سالم فتبصر فيه ﷺ

بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما (فان
كان) اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان
(مفردا) بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها
نكرة غير مضاف ولا مشبه به ايترتب عليه قوله (فهو مبنى على ماينصب به)
فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ماينصب به
اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الواحد نحو
لارجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم بلاتنوين نحو لامسلمات
فى الدار والياء المفتوح ماقبلها فى المثنى والمكسور ماقبلها فى الجمع المذكر
السالم نحو لامسلمين ولامسلمين لك ويعنى بالمفرد ماليس بمضاف ولا
مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى
لارجل فى الدار لامن رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل
فى الدار حقيقة اوتقديرا لحذف من تخفيفا وانما بنى على ماينصب به ليكون
البناء على حركة اوحرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن
المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم
بها مائلا الى مايستحقه فى الاصل اعنى الاعراب (وان كان) اى المسند اليه
بعد دخولها (معرفة) بانتفاء شرط النكارة (اومفصولا بينه) اى بين
ذلك المسند اليه (وبين لا) بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو
سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا اومشبها به اولا وهى ست صور
نحو لازيد فى الدار ولاعمرو ولاغلام زيد فى الدار ولاعمرو ولافى الدار رجل
ولاامرأة ولافى الدار غلام رجل ولاامرأة ولافى الدار زيد ولاعمرو
ولافى الدار غلام زيد ولاعمرو (وجب) فى جميع هذه الصور الست (الرفع)
على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا لنافية للجنس فيها واما
فى المفصول فلضعف لاعن التأثير مع الفصل (والتكرير) اى وجب
تكريراسمه لكن مطلقا لابعينه اما فى المعرفة فليكون كالعوض عما
فى التنكير من معنى نفى الآحاد واما فى النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له
من مثل قول السائل افى الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار فى المعرفة
ايضا (ومثل قضية) اى هذه قضية (ولا اباحسن لها) اى لهذه القضية

هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع التكرير
فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية على رضى الله تعالى عنه ولا رفع
فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه (متأول) بالنكرة اما
بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة او بتأويل الفيصل بين الحق والباطل لاشتهار على
رضى الله تعالى عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا
التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير (وفى
مثل لا حول ولا قوة الا بالله) اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل واحد منهما نكرة بلا فصل يجوز (خمسة اوجه)
بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول
(وفتحهما) اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى
الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها
محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى
لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر
الجملة الثانية (و) الثانى (فتح الاول ونصب الثانى) اى لا حول ولا قوة
الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان
لا الثانية مزيدة لتأكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما
خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة (و) الثالث (فتح الاول
ورفع الثانى) نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى
الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه
مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او
عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة (و) الرابع (رفعهما)
بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول
وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا
(و) الخامس (رفع الاول) على ان لا بمعنى ليس (على ضعف) فان عمل
لا بمعنى ليس قليل (وفتح الثانى) نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون

لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه
لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير
فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا
بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد
او عطف جملة على جملة كما لا يخفى (واذ دخلت الهمزة على لا) التي لنفي
الجنس (لم تغير العمل) اي عمل لا اي تأثيرها في مدخولها اعرابا وبناء
لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام (ومعناها) اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما (الاستفهام) حقيقة فتقول
الا رجل في الدار مستفهما (و) اما (العرض) مثل الا نزول عندي
ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره
السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التخضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه (و) اما
(التمني) نحو الا ماء اشربه حبث لا يرجى ماء واما قوله ٭ الا رجلا جزاه
الله خيرا ٭ فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتخضيض برأسه فكانه قال الا تروني رجلا بمعنى
هلا تروني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت
عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون
لضرورة الشعر (ونعت) اسم لا (المبني) لا نعت اسمها المعرب احتراز
عن مثل لا غلام رجل ظريفا (الاول) بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني
وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار (مفردا) حال
من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه
(يليه) حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام
فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول (مبني) على الفتح حملا على المنعوت
لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت

حقيقة والمبنى فى قوله ونعت المبنى اشارة الى ما بنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبنى وبنى على الفتح ثم جى بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبنى الاول مفردا يليه فان باردا فى هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما (ومعرب) لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء (رفعا) حملا على محله البعيد (ونصبا) حملا على اللفظ او على محله القريب (نحو لا رجل ظريف) بالفتح (وظريف) بالرفع (وظريفا) بالنصب (والا) اى وان لم يكن النعت كذلك (فالاعراب) اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد اونصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب وقد مرت امثلته فى بيان فوائد القيود (والعطف) على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك ولا فرس واذا كان لا مكررا فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل (على اللفظ) اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا (و) بان يحمل (على المحل) ويجعل مرفوعا (جائز) ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة (مثل لا اب وابنا وابن) فى قول الشاعر ✽ولا اب وابنا مثل مروان وابنه ✽ اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا✽ وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى (ومثل لا اباله ولا غلامى له) اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو لا غلامين (جائز) يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيان على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرا لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين

كما في حال الاضافة (تشبيهاله) اى لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف (بالمضاف) واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو (لمشاركته) اى لمشاركة اسم لا حين لا يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه (له) اى للمضاف (في اصل معناه) اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني ان الاضافة وهو الاختصاص اوالمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جاز تشبيهاله اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره (ومن ثمه) اى ولاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص (لم يجز) تركيب (لا اباغيهما) اى في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا بافيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناه (وليس) اى مثل هذين التركيبين (بمضاف) حقيقة (لفساد المعنى) المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب اوالغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب اوغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين (خلافا لسيبويه) والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام

بين المضاف والمضاف اليه تأكيد للام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت (ويحذف) اسم لا حذفا كثيرا (في مثل لا عليك اي لا بأس عليك) ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد

﴿ خبر ما ولا المشبهتين ﴾ في النفي والدخول على الجملة الاسمية (بليس هو المسند بعد دخولهما) اي دخول ما ولا (وهي) اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما (لغة حجازية) وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ❊ ما هذا بشرا وما هن امهاتهم (واذا زيدت ان مع ما) نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالاتهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين (او انتقض النفي بالا) نحو ما زيد الا قائم (او تقدم الخبر) على الاسم نحو ما قائم زيد (بطل العمل) اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل (واذا عطف عليه) اي على خبر ما (بموجب) بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد (فالرفع) اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي

﴿ المجرورات هو ما اشتمل ﴾ اي اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها

اقسام لاسم (على علم المضاف اليه) اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة اوالفتحة اواليـاء لفظـا او تقديرا وانمـا قلنـا من حيث هو مضـا ف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه وماهوشبيه به فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه (والمضاف اليه) وهو ههنا غير ماهو المصطلح المشهور بينهم وذهب فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا (كل اسم) حقيقة او حكمـا ليشمل الجمل التى يضاف اليهـا نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر (نسب اليه شئ) اسما كان نحو غلام زيد اوفعلا نحو مررت بزيد (بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا) اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت بزيدا ومقدرا حال كون ذلك المقدر (مرادا) من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضـة وضرب اليوم بخلاف نحو قت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر به (فالتقدير) اى تقـدير الحرف (شرطه ان يكون المضـاف اسما) اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد (مجردا) اى منسلخا عنه (تنوينه) وما قام مقامه من نوى التثنية والجمع (لاجلها) اى لاجل الاضافة لان التنوين اوالنون دليل تمام ماهى فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتـين مزجا يكتسب به الاولى من الثانيـة التعريف والتخصيص اوالتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شـامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظيـة لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والتصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها الا فى المتن ولا فى شرحه

ولم ينقل عنه شئ فى سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف فى اللفظ (وهى) اى الاضافة بتقدير حرف الجر (معنوية) اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا (ولفظية) اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه (فالمعنوية) علامتها (ان يكون المضاف) فيها (غير صفة) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (مضافة الى معمولها) فاعلها اومفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد اوكان صفة ولكن غير مضاف الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه (وهى) اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء (اما بمعنى اللام فيما) اى فى المضاف اليه (عدا جنس المضاف وظرفه) اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد (واما بمعنى من) البيانية (فى جنس المضاف) الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه (واما بمعنى فى فى ظرفه) اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وحينئذ ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساوله كليث واسد اواعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

فالاضافة حينئذ ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة فيه بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بمعنى من واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد (وهو) اى كون الاضافة بمعنى فى (قليل) فى استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة (نحو غلام زيد) مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد (وخاتم فضة) مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة (وضرب اليوم) مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم (وتفيد) اى الاضافة المعنوية (تعريفا) اى تعريف المضاف (مع) المضاف اليه (المعرفة) لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لا ان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ✲ ولقد امر على اللئيم يسبنى ✲ وذلك على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه

﴿البيت الحادى والعشرون﴾ قول الشاعر (ولقد امر على اللئيم يسبنى ✲ فضيت ثمه قلت لا يعنينى) ﴿١٢١﴾ اى والله واللام فى لقد جواب القسم كما فى قوله تعالى (تالله لاكيدن) الواو للقسم والمقسم به محذوف وامر فعل مضارع متكلم وحده من مر يمر وعلى متعلق به واللئيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لام يلام وهو ولو كان فى الاصل سمج النفس قيل لئيم مقابل الكريم وهو يجئ من الباب الخامس نحو لؤم يلؤم لؤما بمعنى الرذالة والخسة ويسبنى مضارع من السب وهو الشتم وقع صفة لقوله اللئيم لانه فى المعنى كالنكرة لان اللام فيه للعهد الذهنى وهو فى حكم النكرة لانه غير معين وذلك على خلاف وضع اللام لان وضع اللام للعهد الخارجى ثم استعمل فى غيره والاضافة كذلك والاستشهاد بهذا البيت على ذلك الاستعمال وقوله فضيت فعل ماض متكلم وحده وثمه حرف عطف قال المولى حسن چلبى فى حاشيته على المطول ثمه حرف عطف اذا لحقها علامة التأنيث يختص بالجمل انتهى وقوله لا يعنينى نفى غائب وفيه راجع الى اللئيم اى لا يريد نى بسبه ذلك اللئيم فلا اجازيه ولا اباليه بل لا التفت اليه وانفيه عنه بقولى لا يعنينى بسبه وان كان مرورى عليه وقتا بعد وقت مستمرا ويسبنى سبا بعد سب على ما يدل عليه قوله امر ويسبنى على صيغة المضارع كذا فهم من كلام السيد الشريف فى حاشية المطول وبحره من الكامل فاعلم ما فيه ان كنت الكامل ✲

﴿البيت الثاني والعشرون﴾ قول ذي الرمة (ايا منزلي سلمى سلام عليكما ﴿ هل الازمن اللاتي مضين رواجع ﴿ وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ﴿ ثلاث الاثافي والديار ﴿١٢٢﴾ البلاقع) ايا حرف نداء ومنزلي منادى مضاف الى سلمى وهي اسم امرأة وسلام مبتدأ لانه مخصص بياء المتكلم اي سلامي اي سلام من قبلي كما سبق في البيت الخامس نقلا عن الجامي وعليكما ظرف مستقر خبره وهل استفهام والاز من جمع زمان وهي جمع قلة مبتدأ واللاتي اسم موصول صلته مضين ورواجع خبره وقوله فهل يرجع التسليم اي هل يرد سلامي او يكشف عمى قلبي وثلاث الاثافي فاعل يكشف وفاعل يرجع مضمر لان المختار في التنازع اعمال الفعل الثاني على قول البصريين كما سبق والاثافي جمع اثفية بضم الهمزة وهي واحد من الاحجار الثلاثة التي بوضع القدر والمرجل عليها واضافة الثلث الى الاثافي كانت بعد التجريد فعلم منه ان تجويز الكوفيين اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده ضعيف اورده في كلام الفصحاء مجردا عن اللام والاستشهاد بهذا البيت له والديار جمع دار جمع كثرة والقلة ادور بالهمزة وهي معطوف على ثلاث الاثافي والبلاقع صفة الديار جمع بلقع بضم الباء اي الخالي والديار الخاليات عن الماء وانواع النباتات ويستلزم الخلو عنها الخلو عن الانسان والحيوان وهذا من الضرب الثاني من الطويل ﴿

ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشئ الفلاني (و) تفيد الاضافة المعنوية (تخصيصا) اي تخصيص المضاف (مع) المضاف اليه (النكرة) نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولاشك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه (وشرطها) اي شرط الاضافة المعنوية (تجريد المضاف) اذا كان معرفة (من التعريف) فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لايمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طالبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لاتفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لافرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك قيل لانسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيهما الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف (وما اجازه الكوفيون من) تركيب (الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد) المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار (ضعيف) قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ﴿ وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ﴿ ثلاث الاثافي

(و)

والدينار البلاقع * واما ما جاء فى الحديث من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة (و) الاضافة (اللفظية) علامتها (ان يكون المضاف صفة) احترازعما اذا لم يكن صفة كغلام زيد (مضافة الى معمولها) احترازعما اذا كانت صفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم البلد (مثل ضارب زيد) من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (وحسن الوجه) من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها (ولا تفيد) الاضافة اللفظية فائدة (الا تخفيفا) لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال (فى اللفظ) لانى المعنى بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظى امافى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد اوحكما مثل حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية والجمع مثل ضار با زيد وضار بوا زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم واضيف القائم اليه للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة (ومن ثمه) اى ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص (جاز) تركيب (مررت برجل حسن الوجه) باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب (وامتنع) تركيب (مررت بزيد حسن الوجه) فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة اذن صفة المعرفة والمراد ان المشار اليه ثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها

﴿ البيت الثالث والعشرون ﴾ قول الاعشى مادحا بسخاوة الواهب (الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها) الواهب اسم فاعل مضاف ﴿ ١٢٤ ﴾ الى مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى الذى يهب المائة فى كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والهجان صفة للمائة على اعتبار معنى الجمعية وهى البيض من النوق اى الناقة يستوى فيه الجمع والواحد او بدل عنها بدل الكل اومن قبيل الثلثة الاثواب وقوله وعبدها اى عبدالمائة اى راعيها تشبيهاله بالعبد لقيامه بحق خدمتها اوعبدها حقيقة فحينئذ يكون اضافة العبد الى المائة لادنى ملابسة وعوذا بالذال المعجمة جمع عائذ من عاذ يعوذ وبابه قال يقول اى حديثات النتايج وهو حال من المائة لان المائة مفعول الواهب وفى هبة هذه لاشياء زيادة مدح وتزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المضارع المعلوم من ازجى يزجى اى يسوق وفاعله ضمير راجع الى العبد وخلفها اى المائة ظرف لتزجى واطفالها اى المائة مفعوله وهى جمع طفل وهو المولود وفى هذا ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل مع امه تكون اشق واستشهد الفراء بهذا البيت على جواز الضارب زيد لان قوله عبدها لجر عطف على المائة فصار المعنى ٤

فلايرد انه داخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص (و) من جهة انها تفيد تخفيفا (جاز) تركيب (الضارباز يد والضار بوز يد) لحصول التخفيف بحذف النون (وامتنع الضارب زيد) لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انماسقط للالف واللام لاللاضافة ولاشك انه لادخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفى فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه (خلافا للفراء) فانه يجوز تركيب الضارب زيدا لانه توهم ان دخول لام التعريف انماهو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه فى شرحه بانه غيرمستقيم لان القول بتأخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واماالماوقع فى شعر الاعشى من قوله ❊ الواهب المائة الهجان وعبدها ❊ فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لايمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لايمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله (وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) يعنى ان هذا القول ضعيف لايقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة فى الاضافة ولايخفى ان فيه شرب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف فى الاستدلال به اذ لانص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل اوعلى انه مفعول معه اولانه قد يحتمل فى المعطوف مالايحتمل فى المعطوف عليه كما فى رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها ❊ عوذا تزجى خلفها اطفالها ❊ اى ممدوحه الواهب المائة الهجان وعبدها اى البيض من النوق يستوى فيه الجمع والواحد الهجان صفة للمائة او بدل عنها اومن قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها اوعبدها حقيقة فاضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتايج

﴿ حال ﴾

٤ باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد وهذا لا يمتنع كما لا يمتنع في البيت فاجاب عنه المصنف
بانه ضعيف في الاستدلال وتفصيل هذا الجواب والجواب الآخر مبين في الشرح وهذا من

حال من المائة يزجى بالزاي المعجمة على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله (وانما جاز الضارب لرجل) يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز (حملا على) الوجه (المختار في الحسن الوجه) وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق (والضاربك) يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت (و) كذا (شبهه) وهو الضاربي والضاربه وغيرهما (فيمن قال) اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه (انه) اي الضارب في الضاربك (مضاف) دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل (حملا) اي لمحموليته على ضاربك) فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا اوصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام لمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة لانها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف

البحر الكامل من ضرب به الثالث للعروض الاولى لان ذلك الضرب وان كان احذا ومضمرا الا انه اذا لم يعتبر الاحذ يكون مضمرا فقط قال بعض شراح الاندلسي فاذا جاء قصيدة او بيت منها اي من الاوزان على مستفعلن الامرة او مرتين بحكم الكامل بانه بحر كامل بحكم قاعدة الاصالة والفرعية نحو قول المتنبي ❊ اطمأتني الدنيا فلما جئتها ❊ مستسقيا امطرت على مصائبا (وقوله) كالبدر من حيث التفت رأيته ❊ يهدى الى عينيك نورا ثاقبا ❊ ومن الغفول عن هذه الضابطة والقاعدة كثيرا ما يقع الغلط في تعيين البحر كما قال البعض ان البيت المشهور وهو ❊ صبت على مصائب لو انها ❊ صبت على الايام صرن لياليا ❊ من البحر الرجز وهو غلط فاحش لا يقول به عارف كامل ويسمى حينئذ مضمرا مأخوذ من اضمرت الكلام اذا اخفيته انتهى اقول هذا تحقيق ما وعدناه في البيت الرابع عشر

وفي بيت صبت الى آخره خذ هذا فانه ينفعك في مواضع شتى ❊

ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لايجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا جعلنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل فى المعطوف مالا يحتمل فى المعطوف عليه وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من اصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء فى الاستدلال بهما (ولا يضاف موصوف الى صفته) مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى بمعنى آخر لايقوم احدهما مقام الآخر (و) لهذا المعنى بعينه (لا) يضاف (صفة الى موصوفها) فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق (و) يرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفته (مثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء) فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف

الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربى صفة الجانب والاولى صفة
الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان
مثل هذه التراكيب (متأول) فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام
ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة
فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة
للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا
التأويل لا يتمشى فى جانب الغربى فانه لاشك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان
جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية
والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى (و)
يرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها (مثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب) فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت
الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه (متأول) بانهم
حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة
فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم
فى كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يتخصص به
كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب (ولا يضاف اسم مماثل) اى مشابه (للمضاف اليه فى العموم
والخصوص) الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين (كليث واسد)
فى الاعيان والجثث (وحبس ومنع) فى المعانى والاحداث اوغير مترادفين بل
متساويين فى الصدق كالانسان والناطق (لعدم الفائدة) فى ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر

الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لافائدة فيه (بخلاف) اضافة العام الى الخاص فى مثل (كل الدراهم وعين لشئ فانه) اى المضاف فيهما (يختص) اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولايبقى على عمومه سواء كان فائدة الاضافة التعريف اوالتخصيص واعتبة الهين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان الجنس ففيها خفاء (و) يرد على قولهم لايضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص (قولهم سعيد كرز ونحوه) فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب عنه بانه (متأول) بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة لتوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا (واذا اضيف الاسم الصحيح) وهو عرف النحاة ماليس فى آخره حرف علة (اوالملحق به) وهو مافى آخره واو وياء قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لايثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان ولايثقل عليها الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء وكذا بعد السكون (الى ياء المتكلم كسر آخره) للتناسب مثل ثوبى ودارى فى الصحيح وظبيى ودلوى فى الملحق به (والياء مفتوحة اوساكنة) وقد اختلف فى ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة اوحكما والاصل فيما بنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف (فان كان آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (الفا ثبتت) اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى (وهذيل) وهى قبيلة من العرب (تقلبها) اى الالف حال كونها (لغير التثنية ياء) لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم فى الياء مثل عصى ورحى ولاتقلب الالف التثنية كغلاماى لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب (وان كان آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم

(ياءادغمت) فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء فى الياء فصار مسلمى (وان كان) آخره (واوا قلبت) الواو (ياء) لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء (وادغمت) الياء فى الياء وكسر ما قبلها الا انها لما نقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمى وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى لخفة الفتحة (وفتحت الياء) اى ياء المتكلم فى الصور الثلث (للساكنين) اى للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتحة لخفتها (واما الاسماء الستة) التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم (فاخى وابى) اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد لمحذوف بجعله نسيا منسيا (واجاز المبرد) فيهما (اخى وابى) برد لام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها ياء وادغام الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر ❊ وابى مالك ذو المجاز بدار ❊ وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف فى شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب فاصله ابين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابى وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر ❊ فلما تبين اصواتنا ❊ بكين وفديننا بالابينا ❊ اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداؤكم (وتقول) اى مرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر (حمى وهنى) بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة (ويقال) فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم (فى) بالرد والقلب والادغام (فى الاكثر) اى فى اكثر موارد استعمالاته (وفى) فى بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة (واذا قطعت) هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة (قيل اخ واب وحم وهن وفم) بالحركات الثلث (و) لكن (فتح الفاء فصح منهما) اى من

❴ البيت الرابع والعشرون ❵ قول الشاعر (قدر احلك ذا المجاز وقد ارى ❊ وابى مالك ذو المجاز بدار) قدر اى تقدير الله وقضائه تعالى احلك ❴ ١٢٩ ❵ اى انزلك وهو من باب الافعال وذو المجاز اسم موضع لسوق العرب بناحية مكة يحضرون بها كل سنة للتبايع والتفاخر والمعنى اقسم بابى لبس ذو المجاز بدار مخصوص لك قوله قدر مبتدأ والجملة التى بعده خبره والمبتدأ النكرة تخصيص بكونه فاعلا فى المعنى والتقدير ما احلك بذى المجاز الاقدر مثل قوله شر اهر ذا ناب تقديره ما اهر ذا ناب الاشر كما سبق فى بحث المبتدأ وارى بصيغة المجهول بمعنى اظن فعل وفاعل وهو من الافعال التى الحقت بافعال القلوب كما فى قول الشاعر ❊ وتظن سلمى اننى ابغى بها ❊ بدلا اراها فى الضلال تهيم ❊ اى اظنها تحير فى اودية الضلال كذا فى المطول وقوله مالك ذو المجاز بدار مفعول ارى وقوله وابى قسم توسط بين الفعل والمفعول وجوابه محذوف والتقدير انه كذلك وذو المجاز اسم ما وبدار خبرها ولك معمول الظرف اعنى بدار والاستشهاد به على انه رد لام الفعل فى ابى وبحره كامل وزنه متفاعلن ست مرات الا ان ضرب هذا البيت مقطوع على وزن فعلاتن وما عداه سالم لانه من الضرب الثانى من الاولى منه

❴ البيت الخامس والعشرون ❵ ❴ ٩ ❵ قول الشاعر (فلما تبين اصواتنا بكين ❊ وفديننا بالابينا) اى لما سمعت اصواتنا الثلاث النساء بكين وقلن تفيدكم بالابينا وقوله تبين من باب التفعيل بمعنى الظهور والانكشاف

٨ مؤكد بالنون الثقيلة كذا قيل لكن الصحيح انه فعل ماض جمع مؤنث والنون فاعله واصواتنا مفعوله وهي جمع صوت و يكين جمع مؤنث غائب ايضا جواب لما وقوله وفديننا من ﴿١٣٠﴾ التفدية فعل ماض جمع مؤنث

الضم والكسر (رجاء حم مثل يد) فيقال هذا حم وحمك ورأيت حما وحمك ومررت بحم وحمك (و) مثل (حبء) بالهمزة فيقال هذا حمؤ وحمؤك ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمأ وحمأك (و) مثل (دلو) بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك (و) مثل (عصا) بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك (مطلقا) اى جوازهم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه في كل من حالتي الافراد والاضافة (وجاء هن مثل يد مطلقا) اى في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك (وذو لا يضاف الى مضمر) لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر ※ انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ※ ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل فكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى مضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه (ولا يقطع) اى ذو (عن الاضافة) لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها ﴿التوابع﴾ وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود (كل ثان) اى متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس (باعراب سابقه) اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما (من جهة واحدة) شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية

ايضا والنون فاعله و بالابينا مفعوله والف للاشباع والاستشهاد به على مجيء الاب جمعا مصححا بالواو والياء والنون كما في قوله بالابينا وهذا من البحر المتقارب و زنه فعولن ثمان مرات الا ان عروضه محذوفة على وزن فعل وضربه سالم وكان هذا ضربا ثالثا للعروض الاولى منه الا ان في هذا البيت العروض كالضرب والضرب كالعروض فغيرهما ان كنت من اهل التمييز

﴿البيت السادس والعشرون﴾ قول الشاعر (ههنا المعروف مالم يبتذل فيه الوجوه ※ انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه) قوله ههنا اى في المكان الذي اراده الشاعر ظرف مستقر خبر مقدم لان هنا بالضم لازم الظرفية وقوله المعروف اى الرجل المعروف مبتدأ مؤخر يعني في هذا المكان رجل لا يعرف قدر ذي الفضل لانه لم يبتذل وجهه ووجوده في تحصيل الكمال والفضل فلا يعرف قدر فاضل وانما يعرف قدر ذي الفضل ذووه اى من كان ذا الفضل مثله لانه بذل وجوده في تحصيل الفضل والكمال وقوله ذووه فاعل ٩

زبد

زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبرى كان وان واخواتهما وثانى مفعولى باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل من غير التوابع الا خبر المبتدأ وثانى مفعولى باب اعطيت وظننت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدأ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضى آخذا ومأخوذا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه ﴿ النعت تابع ﴾ جنس شامل للتوابع كلها وقوله (يدل على معنى فى متبوعه) اى يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه (مطلقا) اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع فلا يرد عليه البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التأكيد فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول فى القوم فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع انما هى بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال

يعرف وذا الفضل مفعوله وهى جمع ذو واصلها ذوون فاضيف الى الضمير فسقط النون فصار ذووه والضمير راجع الى المفعول اعنى ذا الفضل والاستشهاد به على ان لفظ ذو لا يضاف الى مضمر بل يضاف الى اسم الجنس وانما اضيف الى الضمير فى هذا البيت شذوذا فقيل ذووه وهذا من البحر الرمل وزنه فاعلاتن ثمان مرات الا ان عروضه وضربه محذوف وفى ضربه خبن مع الحذف وفى بعض الحشو خبن كذلك هذا ولكن فى الحقيقة هذان البيتان عروضهما مجزوءة سالمة وضربهما مجزو محذوف لان الرمل مسدس لا مثمن فلا يجوز ان يكون بيتا واحدا وقد تقدم الكلام فى حقه فى البيت الثامن عشر فتذكر

اعجبنى زيد غلامه او اعجبنى زيد وغلامه او جاءنى زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى فى متبوعاتها فى اى مادة كانت (وفائدته) اى فائدة النعت غالبا (تخصيص) فى النكرة كرجل عالم (او توضيح) فى المعرفة كزيد الظريف (وقد يكون لمجرد الثناء) من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم (او) لمجرد (الذم) نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم (او) لمجرد (التأكيد مثل نفخة واحدة) اذ الوحدة تفهم من التاء فى نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا المصنف رده بقوله (ولا فصل) اى لا فرق (بين ان يكون) النعت (مشتقا او غيره) فى صحة وقوعه نعتا (اذا كان وضعه) اى وضع غير المشتق (لغرض المعنى) اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع (عموما) اى فى جميع الاستعمالات (مثل تميمى وذى مال) فان التميمى يدل على دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال (او خصوصا) اى فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا (مثل مررت برجل اى رجل) اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا (و) مثل مررت (بهذا الرجل) فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة ولهذا صح ان يقع لرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان (و) مثل مررت (بزيد هذا) اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له

وفى المواضع الاخر التى لايدل على هذا المعنى لايصح ان يقع صفة
(وتوصف النكرة) لاالمعرفة (بالجملة الخبرية) التى هى فى حكم النكرة
لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة
الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لاتقع صفة الابتأويل
بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل اضرب به اى مقول فى حقه اضرب به اى مستحق
لان يؤمر بضرب به (ويلزم) فيها (الضمير) الراجع الى النكرة للربط
نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا تصح ان تقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد
عالم (ويوصف بحال الموصوف) اى بحال قائمة به نحو مررت برجل
حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته (وبحال متعلقه) اى متعلق
الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه (نحو مررت
برجل حسن غلامه) اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان
اعتباريا (فالاول) اى النعت بحال الموصوف (يتبعه) اى الموصوف
فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة (فى الاعراب) رفعا
ونصبا وجرا (والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث) الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور اوفعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل
جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة
(والثانى) اى النعت بحال متعلق الموصوف (يتبعه فى الخمسة الاول)
وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب
اثنان (وفى البواقى) من تلك الامور العشرة وهى ايضا خمسة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (كالفعل) المشهود به يعنى ينظر الى
فاعله فان كان مفردا اومثنى اومجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا
اومؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير
والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى اوحقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث
جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد
غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم

ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورا ومعمورة داره اوقائم اوقائمة فى الدار جاريته مثل يقوم اوتقوم فى الدار جاريتـه فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر العاقل والنون فى الجمع المؤنث السالم ويؤنث فى الواحدة المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثانى بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلى فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه فى الامور العشرة وكان لاتخرجه مشابهته للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم عليه بالتبعية فى الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية (ومن ثمه) اى ومن اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة البواقى كالفعل (حسن قام رجل قاعد غلمانه) كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه (وضعف) قام رجل (قاعدون غلمانه) لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف (ويجوز) من غير حسن ولاضعف (قعود غلمانه) وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ (والمضمر لايوصف) لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلاحاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب

وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب (ولا يوصف به) لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضى وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله (والموصوف اخص اومساو) اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف اومساو يا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون دون منهـا والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفهـا المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشـارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة (ومن ثمه) اى ومن اجل ان الموصوف اخص اومساو (لم يوصف ذواللام الا بمثـله) اى بذى اللام الاخر اوالموصول فانه ايضـا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل اوالرجل الذى كان عندك امس (او بالمضـاف الى مثله) اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه اوانقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب (وانما التزم وصف باب هذا) اى باب اسم الاشارة (بذى اللام) مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما (للابهام) الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذواللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم (ومن ثمه) اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى

اللام لرفع الابهام ببيان الجنس (ضعف مررت بهذا الابيض) لانه لايتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لايختص بجنس دون جنس (وحسن مررت بهذا العالم) لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل رجل

﴿العطف﴾ يعنى المعطوف بالحرف (تابع مقصود) اى قصد نسبته الى شئ اونسبة شئ اليه (بالنسبة) الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود (مع متبوعه) اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد فقصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام وكان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك بنسبة الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لايذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لايكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولاشك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله (يتوسط بينه) اى بين ذلك التابع (وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها) فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى (مثل قام زيد وعمرو) ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها او يصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد

الحروف العشرة لانها صفة لزيد توسط بينها و بين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون عطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها اولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى والها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فالاولى ان يكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه و بين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة في الصفات لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فبي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه

(واذا عطف على الضمير المرفوع) لا المنصوب والمجرور (المتصل) بارزا كان او مستترا لا المنفصل (اكد بمنفصل) اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت

وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى تأكيد بمنفصل (مثل
ضربت انا وزيد) وزيد ضرب هو وغلامه (الا ان يقع فصل) بين
الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عطف عليه (فيجوز تركه) اى ترك
التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف (نحو ضربت اليوم وزيد) او
بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة
بعد حرف العطف لتأكيد النفى وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل
مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران
متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو
الاول ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح (واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض) حرفا
كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز نفصاله والمجرور
لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ فى المضمرات حتى يؤكد
به اولا ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل وفى استعارة المرفوع له
مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا فى جواز ترك التأكيد
بالمنفصل للاختيار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له
اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول (نحو مررت بك وبزيد)
والمال بينى وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول
والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى
المتعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحرف الزائد فى كفى بالله وهذا الذى
ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال
السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل
فى نحو جاؤنى كلهم والابدال منه نحو اعجبتنى جمالك من غير شرط

تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول الابعد التأكيد بالمنفصل وفى الثانى الامع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه اومتعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولامنفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما و بين متبوعهما فلاحاجة فى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلابد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل المنفصل فى المرفوع وباعادة الجار فى المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما فى المعطوف عليه (والمعطوف فى حكم المعطوف عليه) فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لايكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لايكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف احترازا عن مثل قولنا يارجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى حكمه من حيث تجرده عن اللام فان مايقتضى تجرده من اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهومفقود فى المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها اومحمول على نكارة اضمير كربه رجلا على الشذوذ اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف فى يازيد وعمر ولان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه وعمر ومثل زيد فى كونه مفردا ومعرفة وامتنع بناؤه فى يازيد وعبدا لله فان عبدالله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة

ونار توقد بالليل نارا قوله تحسبين فعل مضارع معلوم وفاعله ياء الخطاب على قول وكل بالنصب مفعوله الاول ومضاف الى امرئ والهمزة فيه للانكار والتوبيخ وامرئ الثانى مفعوله الثانى اى اتحسبين كل امرئ اى اتظنين كل ما هو فى شكل الرجل رجلا وقوله نار بالجر عطف على امرئ الاول الذى هو مضاف اليه اكل وقوله توقد مضارع مبنى للفاعل من التفعل اصله تتوقد حذف احدى التائين كما فى تلظى وتنزل والجملة صفة نار والباء فى بالليل بمعنى فى اى فى الليل وقوله نارا بالنصب عطف على المفعول الثانى لتحسبين والاستشهاد به على انه قد عطف فى هذا البيت معمولان على معمولى عاملين مختلفين وهما كل وتحسبين بعاطف واحد ولو لم يجز مثل هذا العطف لما اختاره الشاعر الفصيح هذا عند الفراء واما الجمهور فهم لم يجوزوه لان الحرف الواحد لم يقوان يقوم مقام عاملين مختلفين واجابوا عنه بانه محمول على ضرورة الشعر وهذا من البحر المتقارب وزنه فعولن ثمان مرات وهذا مثل البيت الثالث والعشرين فتذكر وتدبر

وعبدالله مضاف (ومن ثمه) اى ومن اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (لم يجز فى) تركيب (ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع) فى ذاهب اذ لو نصب اوخفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول و يغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله (وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها) اى الفاء فى هذا التركيب (فاء السببية) اى فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاول للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب و يمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب (واذا عطف) اى اذا وقع العطف بناء (على) وجود (عاملين) بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعل معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه (مختلفين) اى غير متحدين بان يكون الثانى غير عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا و بكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى تأكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ❊ وفى قول الشاعر ❊ اكل امرئ تحسبين امرأ ❊ ونار توقد بالليل نارا ❊ فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه

(لم يجز) عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقوان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للفراء) فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور (الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو) وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ماخالف القياس يقتصر على مورد السماع (خلافا لسيبويه) فانه لايجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الآخرة كما جاء فى بعض القراءة اى عرض الاخرة ﴿ التأكيد تابع يقرر امر المتبوع ﴾ اى حاله وشانه عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا مقررا عنده (فى النسبة) اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لاغير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد اوضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ حتى لايبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشئ والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب زيد لامن يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه (او فى الشمول) اى التأكيد مايقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا ماينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب واليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع

هذا التوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت هذا
فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله
يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح
متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو
لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع ويحققه لكن لافى النسبة والشمول
هذا حاصل ماذكره المصنف فى شرحه (وهو) اى التأكيد (لفظى)
اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ (ومعنوى) اى منسوب
الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى (فاللفظى) منه (تكرير اللفظ
الاول) اى مكرر اللفظ الاول ومعناه حقيقة (نحو جانى زيد زيد
او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لايجوز
تكريره متصلا (ويجرى) اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى هو التأكيد
الاصطلاحى (فى الالفاظ كلها) اسماء اوافعالا اوحروفا اوجملا
اومركبات تقييدية اوغيرذلك ولايبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظى
الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء فيكون المقصود من هذا
التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتأكيد المعنوى (و) التأكيد
(المعنوى) مختص (بالفاظ محصورة) اى معدودة ومحدودة (وهى نفسه
وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع) بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة قيل لامعنى لهذه الكلمات الثلاث فى حال الافراد مثل
جسق بسق وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة
من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو
طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه
المعانى ومعناها التأكيدى بالتأمل الصادق (فالاولان) اى النفس والعين
(يعمان) اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
(باختلاف صيغتهما) افرادا وتثنية وجمعا (و) اختلاف (ضميرهما)

العائد الى المتبوع المؤكد (تقول نفسه) فى المذكر الواحد (نفسها)
فى المؤنث الواحدة (انفسهما) بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما فى تثنيتهما (انفسهم) فى جمع المذكر
العاقل (انفسهن) فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر (والثانى) الماسمى
النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا (للمثنى كلاهما)
للمذكر (وكلتاهما) للمؤنث (والباقى) بعد الثلاثة المذكورة (لغير المثنى)
مفردا كان او جمعا (باختلاف الضمير) العائد الى المتبوع المؤكد (فى كله)
نحو قرأت الكتاب كله (وكلها) نحو قرأت الصحيفة كلها (وكلهم) نحو
اشتريت العبيد كلهم (وكلهن) نحو طلقت النساء كلهن (و) باختلاف
(الصيغ فى) الكلمات (البواقى) وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
اوالمعجمة (تقول اجمع) فى المذكر الواحد و (جمعاء) فى المؤنث الواحدة
اوالجمع بتأويل الجماعة و (اجمعون) فى الجمع المذكر و (جمع) فى جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع
بصعاء ابصعون بصع (ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء) مفردا
كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر
الافراد لان الكلى ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح
تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث (يصح افتراقها
حسا) كاجزاء القوم (او حكما) كاجزاء العبد لتكون فى التأكيد بكل
واجمع فائدة (مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله) فان العبد
قد يجزى بالاشتراء فيصح تأكيده بكل ليفيد الشمول (بخلاف
جاءنى زيد كله) لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حكم
المجئ (واذا اكد الضمير المرفوع المتصل) بارزا كان اومستكنا
(بالنفس او العين) اى اذا اريد تأكيده بهما (اكد) ذلك الضمير اولا
(بمنفصل) ثم بالنفس والعين (مثل ضربت انت نفسك) فنفسك
تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس
التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيد المستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه
فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه

لاتبس نفسه الذى هو التأكيد بالفاعل ولما وقع التباس فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمنفصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤا كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا (واكتع واخواه) يعنى ابتع وابصع (اتباع) بفتح الهمزة على ما هو المشهور (لاجمع) يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعية لا باصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية (فلا يتقدم) يعنى اكتع واخويه (عليه) اى على اجمع واجمعت معه (وذكرها) اى اكتع واخويه (دونه) اى دون ذكر اجمع (ضعيف) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل ﴿ البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع ﴾ اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع (دونه) اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءنى زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترازعن العطف بالحروف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بداله فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الازيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد

نسبة القيام الى زيد قلنا ماانسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات اوالنفي ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني (وهو) اي البدل انواع اربعة (بدل الكل) اي بدل هو كل المبدل منه (وبدل البعض) اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة (وبدل الاشتمال) اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه (وبدل الغلط) اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة (فالاول) اي بدل الكل (مدلوله مدلول الاول) يعني يتحد ان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما يتحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة وتوضيحا له فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له ومبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر (والثاني) اي بدل البعض (جزؤه) اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه (والثالث) اي بدل الاشتمال

(بينه وبين الاول) اى المبدل منه (ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى بالملابس له اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط (بغيرهما) اى تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه اوجزأه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزأ من المبدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزأ من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة (والرابع) اى بدل الغلط (ان تقصد) اى يكون بان تقصد انت (اليه) اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما (بعد ان غلطت بغيره) اى بغير البدل وهو المبدل منه (ويكونان) اى البدل والمبدل منه (معرفتين) نحو ضربت زيدا اخاك (ونكرتين) نحو جاءنى رجل غلام لك (ومختلفين) نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءنى رجل غلام زيد (واذا كان) البدل (نكرة) مبدلة (من معرفة فالنعت) اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة (مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين) نحو جاءنى زيد اخوك (ومضمرين) نحو الزيدون لقيتهم اياهم (ومختلفين) نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه (ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل) من الكل (الا من الغائب مثل ضربته زيدا) لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط

* البيت الثامن والعشرون * قول الاعرابي (اقسم بالله ابو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر * اغفرله اللهم ان كان فجر) اقسم {١٤٧} ماض معلوم من الافعال و بالله متعلق به وابو مرفوع بالواو فاعله مضاف الى حفص او هو مشغول باعراب الحكاية على الاختلاف وعمر عطف بيان له ثم ان ابو حفص بالحاء المهملة والفاء والصاد المهملة وهو ولد الاسد كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب كناه به النبي عليه السلام كما في القاموس وما في ما مسها نافية ومسها فعل ومفعول ومن زائدة غير متعلقة بشيء ونقب مجرور به لفظا ومرفوع محلا فاعل مسها كما في ما جاءني من احد الا زيد يعني اقسم بالله بان يقول والله ما نقبت وما دبرت والضمير راجع الى الناقة النقب بالتركي دوه‌نك طبانی زياده آشنمق الدبر طوار ياغرا اولمق وقوله اغفرله اللهم دعاء لعمر رضي الله عنه واللهم اصله يا الله وقوله ان كان فجر اي ان كان عمر كذب في قوله وفعله وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله وظنه عمر كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلفه بعيره * اقسم بالله ابو حفص عمر الخ وعمر مقبل من اعلا الوادي فجعل اذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء ٣ .

فان المانع فيهما مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيهما مدلول الاول فقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك وعجبتك على وضربتك الحمار وضربتني الحمار

* عطف البيان *

(تابع) شامل لجميع التوابع (غير صفة) احترز به عن الصفة (يوضح متبوعه) احترز به عن البدل والتأكيد والعطف بالحروف ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني (مثل اقسم بالله ابو حفص عمر) فان ابا حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره * اقسم بالله ابو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر * اغفرله اللهم ان كان فجر * وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه (وفصله) اي فرقه (من البدل لفظا) اي من حيث الاحكام اللفظية واقع (في مثل انا ابن التارك البكري بشر) فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره * عليه الطير ترقبه وقوعا * وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعا حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه

٣ بجفاء نحـله على بعبروزوده وكسـاه كذا فى الجـامى وهذا من البحر الرجز المطوى المشوين والصدر من البيت الاول وعروضه سالم وضربه كذلك باشباع لواو ﴿١٤٨﴾ ولايكون من الضرب الاول للعروض الاولى والبيت الثانى اعنى اغفرله الى آخره مشطور والشطر حذف نصف البيت كما فى قول الاندلسى ❊ رجزفا ماليالنـا عن موعد ❊وهوالعروض الثالثة والضرب الرابع كقوله ❊ ماهاج احزانا وشجوا قد سجـا ❊ وهمامشطوران فالجزء الاخير هو العروض والضرب وكذا الامر فى المنهوك كذا فى بعض شروح الاندلسى تبصر ❊

﴿البيت التاسع والعشرون﴾ قول الشاعر وهو فزار الاسدى ❊ انا ابن التارك البكرى بشر ❊ عليه الطير ترقبه وقوعا ❊ فانا مبتدأ وابن التارك خبره والبكرى مجرور لفظا مضاف اليه للتارك اضافة لفظيـة منصوب محلا مفعول له وبشر عطف بيـان للبكرى ولايصح ان يكون بدلا منه لان البدل فى حكم تكرير العـامل فيكون المعنى التـارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد وقدمر انه ممتنع خلافا للفراء وهذا فرق بين عطف البيـان والبـدل والاستشهاد بهذا البيت على هذا الفرق وقوله عليه الطير ثانى مفعول التـارك ان جعلناه بمعنى المصير بالتشـديد والا

الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ماهو اعم من هذا الباب اى كل ماخالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول ياغلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيـان وياغلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد ﴿المبنى﴾ اى الاسم المبنى وهذا الحد لايصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولايعرف الاسم المبنى اذ لولم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى (ماناسب) اى اسم ناسب (مبنى الاصل) وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما ان يتضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام اوشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة والصفة اوغيرهمـا اووقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل اومشاكلته للواقع موقعه كفجار اووقوعه موقع ماأشبه له كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة الحروف فى نحو ادعوك اواضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح (اووقع غير مركب) مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فيه امران التركيب وعدم المشـابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلاف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتأخيرا لايثار التقديم ماهو مفهوم وجودى اشرفه (والقابه) اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية (ضم وفتح وكسر) للحركات الثلاث (ووقف) للسكون واما الكوفيون فيذكرون القـاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لايعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب

فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه لانه ظرف مستقر وان كان مبتدأ ﴿لا﴾ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه لكونه ظرفا مستقرا كذا فى الرضى اقول الضمير المجرور فى عليه عائد

لان هذه الالقاب لايعبر بها الا عنهما والكوفيون يعبرون بها عن الحركات
الاعرابية ايضا الا انهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا
كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة
(وحكمه) اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه (ان لايختلف آخره)
اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل (لاختلاف العوامل) اذ قد يختلف آخره
لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد (وهى) اى المبنى
والتأنيث باعتبار الخبر (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات) بالرفع عطف على اسماء
الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات (وبعض الظروف) وانما قال بعض الظروف لان
جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية
ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا
كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة
البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى الحركة المعينة
انها لما اختيرت دون الباقيين (المضمر ماوضع لمتكلم) من حيث انه متكلم
يحكى عن نفسه (او مخاطب) من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
وقيل المراد بمتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن
يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا (او غائب تقدم ذكره)
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس
تقدم ذكر الغائب مشروطا فيها (لفظا او معنى او حكما) اراد بالتقدم
اللفظى ما يكون المتقدم ملفوظا اما تقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكورا من
حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
كقوله تعالى ﴿اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾ فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكانه مقدم من حيث المعنى او من

٤ الى البكرى تقديره الطير ترقبه وتنتظره لاجل الوقوع عليه وقوله وقوعا جمع واقع كقعود جمع قاعد حال من
فاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة ﴿١٤٩﴾ ومنتظرة لازهاق روحه اى لبقية روحه لان الانسان ما دام به
رمق اى بقية الروح فى البدن
فان الطير لا يقربه كذا فى الجامى
ومراد الشاعر مدح نفسه
بان يقول انى مبارز وشجاع
لان ابى قتل بكرا وانه ذو مهابة
وشجاعة لا يقابله احد ولا يقع
عليه الطير حتى ينزع روحه
فانظر الى بعبرة النظر لا بنظر
الحقارة والله اعلم بحقيقة الحال
والمراد بمثل انا ابن التارك
البكرى بشر كل ما كان عطف
بيان للمعرف باللام الذى
اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد
وهذا البيت من البحر الهزج
المسدس المحذوف باسقاط لن
من مفاعلن فوزنه مفاعيلن
مفاعيلن فعولن مرتين هذا
اذا قرئ ترقبه بسكون الباء
للضرورة لكن لا حاجة اليه
فالحق انه من البحر الوافر لان
كل بيت وجد فيه مفاعلتن يكون
من الوافر كما يكون ما يوجد فيه
متفاعلن من الكامل على ما مر
غير مرة وقد وجد فى هذا
البيت مفاعلتن واحدة لان قوله
وترقبه على اوزنه فصدره
وابتداؤه معصوب على وزن
مفاعيلن وعروضه مقطوفة
على وزن فعولن كضربه لانه
من الضرب الاول للعروض
الاول منه ويجوز فى كل مفاعلتن الا فى الضرب الاول من العروض الثانية العصب كقوله المتنبى ﴿ اعن
ذنى تهب الريح رهوى ﴾ ويشرى كلما شئت الغمام ﴿ كذا فى بعض شروح الاندلسى ﴾

سياق الكلام كقوله تعالى ❁ ولابويه ❁ لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها فى النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك و بين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد و ربه رجلا (وهو) اى المضمر بالنظر الى ماقبله قسمان (متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه) غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية اوغير مجاور له نحو ماضربت الاايالك (والمتصل غير المستقل بنفسه) المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به و يكون كالجزء منه (وهو) اى المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام (مرفوع ومنصوب ومجرور) لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها (فالاولان) اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان (متصل) لانه الاصل (ومنفصل) لمانع من الاتصال (والثالث) اى المضمر المجرور (متصل فقط) لانه لامانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى (فذلك) اى المضمر (خمسة انواع) المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع (الاول) يعنى المرفوع المتصل ضمير (ضربت) على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى (وضربت) على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما (الى ضربن) صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى (و) ثانيهما الى (ضربن) صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول (و) النوع (الثانى) اى المرفوع المنفصل (انا الى هن) انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير

فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (و) النوع (الثالث) اى
المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو (ضربنى
الى ضربهن) ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما
ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن (و) القسم
الثانى المتصل بغير الفعل نحو (انى) اننا انك انكما انكم انك انكما انكن
انه (الى انهن و) النوع (الرابع) اى المنصوب المنفصل (اياى) ايانا اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه (الى اياهن) و فى اياى اختلافات كثيرة
والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (و) النوع (الخامس غلامى)
مثال المتصل بالاسم (ولى) مثال المتصل بالحرف غلامى، غلامنا غلامك
(الى غلامهن و) لى لنا لك الى (لهن) وكان القياس ان تكون ضمائر كل
من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا المتكلم لفظين يدلان
على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد
المذكر والمؤنث وضمير ضربنا مشترك بين لاربعة المثنى المذكر والمثنى
المؤنث والجمع المذكر و لجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة
غير مشتركة و واحد مشترك بين لمثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا
الغائب حكم لمخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف
المشترك بينهما والتاء حرف تأنيث وبقية لانواع الخمسة جارية
هذا المجرى اعنى ان لمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة
فصار المجموع ثنتى عشرة كلمة ثمانية عشر معنى فاذا كان كل من الانواع
الخمسة ثنتى عشرة كلمة لثمانية عشرة معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين
معنى و بينو لتلك الامور عللا ومناسبات لانطول الكلام بذكرها (فالمرفوع
المتصل خاصة) يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان (يستتر) لانهما
فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوز وافى باب الضمائر التى وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى آخر الكلمة
المشتهرة شئ و يكون فيما ابقى دليل على ما القى على ما مضى فى الترخيم

ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل (فى) الفعل (الماضى للغائب) الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب (و) للواحدة المؤنث (الغائبة) اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى نحو ضربت هند (وفى) الفعل (المضارع للمتكلم مطلقا) سواء كان واحدا اوفوق الواحد مذكرا اومؤنثا نحو اضرب ونضرب (و) للواحد (المخاطب) المذكر نحو تضرب واضرب (و) للواحد (الغائب والغائبة) اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب (وفى الصفة مطلقا) سواء كانت اسم فاعل اومفعول اوصفة مشبهة اوافعل التفضيل وسواء كان مفردا اومثنى اومجموعا مذكرا اومؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا يرى ان الياء فى تضربين والنون فى يضربن والواو فى تضربون والالف فى يضربان لا تتغير فهما اى الالف والواو فى الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين (ولا يسوغ) اى لا يجوز الضمير (المنفصل) مرفوعا كان اومنصوبا لاجل شئ (الا لتعذر المتصل) اى لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فتى امكن لا يسوغ الانفصال (وذلك) اى تعذر المتصل (بالتقديم) اى تقديم الضمير (على عامله) لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل (او بالفصل) الواقع (لغرض) لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال او بتركه يفوت الغرض (او بالحذف) اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به (او بكون العامل) اى عامله (معنويا) لامتناع اتصال اللفظ

بالمعنى (او) بكون عامله (حرفا والضمير) المعمول له (مرفوع) اذ الضمير المرفوع لايتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انى وانك (او بكونه) اى كون الضمير (مسندا اليه) اى الى ذلك الضمير (صفة جرت على غير من هى له) اى تلك الصفة كائنة له فانه اولم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمروضاربه هوفانه لوقيل زيد عمروضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد اوعمرو بل المتبادر انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف مااذاقيل ضاربه هوفانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ماهو خلاف الظاهر وهوزيد والالاحاجة اليه واذاوقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه مالاالتباس فيه لاطراد الباب وانماقال من هى له لاماهى له كما هوالظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ماهوالاصل (مثل اياك ضربت) مثال لتقديم الضمير على العامل (وماضربك الاانا) مثال الفصل لغرض وهوتخصيص ههنا (واياك والشر) مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر (وانازيد) مثال كون العامل معنويا (ومناانت قائما) مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع (وهند زيد ضاربته هى) مثال الضمير الذى اسنداليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبراله وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها وانمايصح ذلك اذا كان هى فاعلا لاتأكيدا والالكان داخلا فى صورة الفصل لغرض لتأكيد ولكنه تأكيد لازم لافاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لالبس فيها ليثبت الحكم فى صورة اللبس بالطريق الاولى (واذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا) احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثانى اصلا فيجب اتصاله (فان كان) على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا (احدهما) اى احد الضميرين (اعرف) من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال

فى الثانى للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح (وقدمته) اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم فى تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى عن سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك (فلك الخيار) اى الاختيار (فى) الضمير (الثانى) ان شئت اوردته متصلا (نحو اعطيتكه) باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا (و) نحو (ضربيك) فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل (و) لك الفصل نحو (ضربى اياك) للاعتداد بالفصل (والا) اى وان لم يكن احدهما اعرف اويكون ولكن ماقدمته (فهو) اى الضمير الثانى على كل من التقديرين (منفصل) لاغير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة (نحو اعطيته اياه) مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين (او) اعطيته (اياك) مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ماقدمته (والمختار فى خبر باب كان) اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا (الانفصال) كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان فى الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول (والاكثر) فى الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون مابعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول (لولا انت الى آخرها) يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن

اولاهو لولاهما لولاهم لولاهى لولاهما لولاهن لولانا لولانحن و كان
الاوفق بماسبق ان يقول لولانا لولانحن الى آخرها لكن غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضرورى (و) كذلك الاكثر فى الاستعمال اتصال
الضمير المرفوع بعد عسى لكون مابعد عسى فاعلا تقول (عسيت الى
آخرها وقد جاء) فى بعض اللغات (لولاك وعساك الى آخرهما)
وذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت فى هذا
المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا
فى هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع فى موقعه فالاخفش
تصرف فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على
لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف فى الضمير
وسيبويه فى العامل (ونون الوقاية مع الياء) اى ياء المتكلم (لازمة فى الماضى)
اذا لحقه تلك الياء لتقى آخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى
اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى (و) كذلك نون الوقاية
لازمة (فى المضارع) لكن لامطلقا بل حال كونه (عريا عن نون الاعراب)
اى عن نون هى الاعراب نحو يضربنى لتقى آخر المضارع ايضا عن تلك
الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما و بخلاف كسرة
لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها (وانت مع النون الاعرابية) الكائنة
(فيه) اى فى المضارع (ومع لدن وان واخواتها) يعنى ان و كأن
ولكن وليت ولعل (مخير) بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على
الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن و بين تركها تحرزا
عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج
وحملا على اخواتها كما فى ليت (ويختار) لحوق نون الوقاية (فى ليت)
من بين اخوات ان لعدم مانع فى ذاتها و لحمل على اخواتها خلاف
الاصل (وفى من وعن وقد وقط) وهما بمعنى حسب للمحافظة على
السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف (وعكسها)

اى عكس ليت (لعل) فى الاختيار فالمختار فيهما ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف (ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل) مثل زيد هو القائم (وبعدها) اى بعد العوامل نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب (صيغة مرفوع) ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا (منفصل مطابق للمبتدأ) افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة (يسمى) هذا المرفوع (فصلا) وذلك التوسط (ليفصل) ذلك المرفوع المنفصل المتوسط (بين كونه) اى بين كون الخبر (نعتا وخبرا) فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا اوغير ذلك بالحمل على صورة اللبس (وشرطه) اى شرط الفصل بذلك المرفوع (ان يكون الخبر معرفة) لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما (اوافعل من كذا) لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام (مثل كان زيد هو افضل من عمرو) واقتصر على مثال افعل من كذا بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما (ولاموضع له) اى للفصل من الاعراب (عند الخليل) لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لامقتضى فيه للاعراب ولاعامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته (وبعض العرب يجعله مبتدأ) اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لايعرف المبتدأ والخبر (ومابعده خبره) فقوله خبره امامرفوع على انه خبر والجملة حال اومنصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع مابعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ مابعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين (ويتقدم قبل الجملة) وايراد لفظ قبل لتأكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولايبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام (ضمير غائب يسمى ضمير الشان) اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه (و) ضمير (القصة) اذا كان مؤنثا ويحسن تأنيثه

﴿ الشاهد الثلاثون ﴾ قوله ❊ ان من يدخل الكنيسة يوما ❊ يلق فيها جآذرا وظباء ❊ ان بالتشديد حرف مشبه بالفعل اسمه ضمير شان ﴿١٥٧﴾ محذوف ضعيفا ومن اسم شرط مبتدأ ويدخل مضارع مجزوم

اذا كان العمدة فيهما مؤنثا ليحصل المناسبة (يفسر) ذلك الضمير الغائب لابهامه (بالجملة) المذكورة (بعده) اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لادخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ماذكرنا نتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم على الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لايخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع جملة زيد قائم كما لايخفى (ويكون) ضمير الشان او القصة (متصلا ومنفصلا) واذا كان متصلا يكون (مستترا وبارزا على حسب العوامل) فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والابارزا (مثل هو زيد قائم) مثال للمنفصل (وكان زيد قائم) مثال للمتصل المستتر (وانه زيد قائم) مثال للمتصل البارز (وحذفه) عن اللفظ باعتباره لانسيا منسيا حال كونه (منصوبا ضعيف) اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لايجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ❊ ان من يدخل الكنيسة يوما ❊ يلق فيها جآذرا وظباء (الامع ان) المفتوحة (اذا خففت فانه) اى حذفه بنية الاعتبار ههنا مع كونه منصوبا (لازم) كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ❊ وذلك لانه قد خففت ان وان اثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل واذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما

بمن لكن بكسر اللام فى الوصل لالتقاء الساكنين فعل الشرط له والكنيسة مفعول يدخل تدبر وهى معبد النصارى ويوما ظرف له ويلق مضارع من لقى يلقى مجزوم بمن لانه جزاؤه وفاعله راجع الى من وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية اوفعلية خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية مرفوعة المحل خبر ان اوفعل الشرط وحده اوجزاء الشرط وحده خبر المبتدأ اولاخبر لهذا المبتدأ لان الشرط والجزاء جعلا مستغنيا عن الخبر فهذه اربعة اقوال ذكرها زينى زاده نقلا من بعض الفحول فاحفظه فانه ينفعك فى مواضع شتى وقوله جآذرا مفعول يلق لانه بمعنى يرى وهى جمع جوذر بالضم والسكون وهو ولد البقرة الوحشية وظباء جمع ظبى والمراد الصور المنقوشة فيها اى فى الكنيسة والاستشهاد به على انه قد يحذف ضمير الشان حالة النصب كما قال المص وحذفه منصوبا ضعيف اعلم ان ضمير الشان يفارق سائر الضمائر من وجوه الاول انه يحتاج الى التقديم على ما يفسره والثانى انه لايعطف عليه والثالث انه لايؤكد والرابع انه لايبدل منه والخامس انه لايجوز تقديم خبره عليه والسادس انه لايشترط عود الضمير من الجملة اليه والسابع ٩

بدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت ﴿اسماء الاشارة﴾ اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح (ما وضع) اى اسماء وضع كل واحد منها (لمشار اليه) اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية ولا يرد الضمير الغائب وامثاله فانه للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق (وهى) اى اسماء الاشارة (ذا) حال كونها (للمذكر) الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ (ولمثناه ذان) رفعا (وذين) نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا لكل واحد منها بحال خبر له ويجيئ فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه (وللمؤنث) الواحدة (تا) قيل هى الاصل فى لغات لمؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى (وذى) وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قدمتا على سائرهما لفرعيتها (وتى) بقلب الالف ياء (وته وذه) بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء (وتهى وذهى) بوصل الياء بهاء (ولمثناه) اى لمثنى المؤنث (تان) فى الرفع (وتين) فى النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها (ولجمعهما) اى لجمع المذكر والمؤنث (اولاء مدا وقصرا) اى ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء (ويلحقها) اى اسماء الاشارة يعنى يدخل

٩ انه لا يفسر الا بجملة والثامن ان الجملة بعده لها محل من الاعراب والتاسع انه يقوم الظاهر مقامه والعاشر انه لا يكون الا غائبا والحادى عشر انه لا يجوز تثنيته ولا جمعه والثانى عشر انه لا يستعمل الا فى موضع يراد منه التعظيم ومن ههنا قال من قال انما سمى هذا الضمير ضمير الشان لانه لا يجوز دخوله الا فى كلام له شان عظيم ووقع فى قلوب الناس ويسميه الكوفيون ضمير العماد كذا فى شرح ابيات الوافية خذ هذا الكلام تيسر لك الفائدة الكثيرة ٭

على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها (حرف التنبيه) وهى كلمة ها فهو لبس فى الحقيقة منهما وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم (ويتصل بها) اى باواخر اسماء الاشارة (حرف الخطاب) وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك (وهى) اى حرف الخطاب (خمسة) والقياس يقتضى الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة (فى خمسة) من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقى الى ستة (فيكون) الحاصل من الضرب (خمسة وعشرين وهى) اى تلك الخمسة والعشرون (ذاك الى ذاكن) يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت به مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين (و) على هذا القياس (ذانك) وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا (الى ذانكن) وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات (وكذلك البواقى) يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ (ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط) واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولم رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال (تلك وتانك وذانك) حال كون هاتين الاخريين (مشددتين واولالك) باللام اى هذه الكلمات الاربع (مثل) كلمة (ذلك) فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكورة سابقا واما تاك وتانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو

المتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب (واما ثمه وهنا)
بضم الهاء وتخفيف النون (وهنا) بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر
وجاء كسر الهاء ايضا (فللمكان) الحقيقى الحسى (خاصة) لايستعمل
فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ماعداها من اسماء الاشارة فقد
يستعمل فى المكان وغيره ﴿ الموصول ﴾ اى الموصول المعدود من
المبنيات فى اصطلاح النحاة (مالايتم جزأ) اى اسم لايتم من حيث
جزئيته يعنى لايكون جزأ تاما ان كان جزأ تميزا اولايصير جزأ تاما ان
كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام مالايحتاج فى كونه جزأ
اوليا يحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر
والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزأ تاما لاجزأ مطلقا لانه
اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب يكون الموصول وحده
ايضا جزأ لكن لاجزأ تاما اوليا (الابصلة وعائد) والمراد بالصلة معناها
اللغوى لاالاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد
الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلوعرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها
معناها اللغوى لاالاصطلاحى قوله وعائد فانه اواريد بها معناها
الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث
وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف
الصلة بما لايتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة
جملة متصلة باسم لايتم جزأ الامع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى
هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولايلزم الدور
وذكر العائد مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية
تصريح بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت
الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية اوغير خبرية
ولايكون بحسب الواقع الاخبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا اوغيره
واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول اولغيره والواجب ان يكون
ضميرا للموصول عينهما بقوله (وصلته) اى صلة مالايتم جزأ الابصلة

(جملة خبرية) اومافى معناها كاسمى الفاعل والمفعول (والعائدضمير) لاغير ضمير (له) اى للموصول لالغيره (وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول) لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى مفردة صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا (وهى) اى الموصولات (الذى) للمفرد المذكر (والتى) للمفرد المؤنث (واللذان) لمثنى المذكر (واللتان) لمثنى المؤنث وتكونان (بالالف) فى حالة الرفع (والياء) فى حالتى النصب والجر (والاولى) على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الاانه فى جمع المذكر اشهر (والذين) كاللتين لجمع المذكر (واللائى) بالهمزة والياء (واللاء) بالهمزة المكسورة فقط (واللاى) بالياء فقط مكسورة اوساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الاانهما فى جمع المؤنث اشهر (واللاتى واللواتى) لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وبقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا (وما) بمعنى الذى فيما لايعقل غالبا نحو عرفت ماعرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء ومابناها (ومن) ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث (واى) بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار (واية) بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار (وذوالطائية) اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى قال الشاعر ❊ و بئرى ذوحفرت وذوطويت ❊ اى التى حفرتها والتى طويتها (وذابعدما) الكائنة (للاستفهام) نحو ماذاصنعت اى ماالذى صنعت (والالف واللام) اى مجموعهما بمعنى الذى اوالتى اوالمثنى اوالمجموع (والعائدالمفعول) اى العائدالذى لايتم الموصول الابه اذا كان مفعولا (يجوزحذفه) اذالم يمنع مانع لانه فضلة لااذا كان فاعلا لكونه عمدة نحوقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدرله اى لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى اومايقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من مسائل النحو وتذكيره اياها فانهم اذاقالوا لاحد اخبرعن

الاسم الفلانى فى الجملة الفلانيـة بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به
لابدله من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان
ذلك الاخبار فى اى اسم يصح و فى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة
الى هذا الباب فقال (واذا اخبرت) اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة
(بالذى) اى باستعـانة الذى اوالتى اوالالف واللام فان البـاء ليست
صلة للاخبـار لان الذى مخبر عنها لامخبر بها (صدرتها) اى اوقعت
كلمة الذى اومايقوم مقامهـا فى صدر الجملة الثانيـة (وجعلت موضع
المخبر عنه) اى فى موضع ماهو مخبر عنـه بالذى فى الجملة الثانيـة يعنى
فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى (ضميرا لها) اى لكلمـة الذى
(واخرته) اى المخبر عنه عن الضمير (خبرا) نصب على الحال اوضمن
اخرته بمعنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا (فاذا اخبرت) مثـلا (عن
زيد من) جملة (ضربت زيدا) بكلمـة الذى اوقعتها فى صدر الجملة
الثانية وجعلت فى موضع ماهوالمخبرعنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد
بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهومحل المفعول من ضربت
ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى (قلت
الذى ضربته زيد وكذلك) اى مثل الذى (الالف واللام فى الجملة الفعلية
خاصة ليصح بنـاء اسم الفاعل والمفعول) منها فان صلة الالف واللام
لاتكون الا اسم الفـاعل اواسم المفعول ويمكـن ان يؤخذ اسم
الفاعل من الفعل المبنى للفـاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعليـة متصرفا اذغير المتصرف
نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لايجئ منه اسم الفاعل ولاالمفعول
فلا يخبر بالالف واللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لاتكون
فى اول ذلك الفعل حرف لايستفاد من اسمى الفـاعل والمفعول معناها
كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد فى جملة
سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائمـا فيفوت معنى
السـين (فاذا تعذر امر منهـا) اى من الامور الثلثة التى هى تصدير
الموصول ووضع عائد للموصول مقـام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم

خبرا (تعذر الاخبار ومن ثمه) اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار (امتنع) الاخبار بالذى (فى ضمير الشان) بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة (و) كذلك امتنع فى (الموصوف) بدون الصفة (و) فى (الصفة) بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل (و) كذلك امتنع فى (المصدر العامل) بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب (و) كذلك امتنع فى (الحال) لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية (و) كذلك امتنع فى (الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير (و) كذلك امتنع فى (الاسم المشتمل عليه) اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد واذا جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع (وما الاسمية) لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما (موصولة) نحو عرفت ما اشتريته (واستفهامية) نحو ما عندك وما فعلت (وشرطية) نحو ما تصنع اصنع (وموصوفة) اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى شئ يعجبك واما بجملة نحو * ربما تكره النفوس من الامر * فرجة له كحل العقال * اى رب شئ تكرهه النفوس (وتامة بمعنى شئ) منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا هى او نعم الشئ هى (وصفة) نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان (ومن كذلك) اى تكون موصولة نحو

اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية
نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله * وكفى بنا فضلا
على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا * اى شخص غيرنا او بجملة
نحو من جاءك فقد اكرمته (الا فى التامة والصفة) فان كلمة من لاتجئ
تامة ولاصفة (واى) للمذكر (واية) للمؤنث (كمن) فى ثبوت الامور
الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم
لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو قوله تعالى
اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى تقع صفة
انفا فلم جعلها المصنف كمن التى لاتقع صفة اصلا واجيب بان ايا
الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل
رجل عظيم يسئل عن حاله لايعرفه كل احد ونقلت عن الاستفهامية
الى الصفة (وهى) اى كلمة اى واية (معربة) بالاتفاق (وحدها)
لايشاركها فى الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف
فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية وانما اعربت لانها التزم فيها الاضافة
الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا
(الااذا) كانت موصولة (حذف صدر صلتها) نحو قوله تعالى * ثم
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا * فيمن قرأ بالضم اى
ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها تأكيدا لشبهه
الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها
لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات بعض
ما بينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل
كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل
ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلاحاجة
الى الذكر ثانيا (وفى) قولهم (ماذا صنعت وجهان احدهما) ان معناها
(ماالذى) على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى
صنعته اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس (و) حينئذ (جوابه
رفع) اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اى كما اذا قلت الاكرام اى

﴿ البيت الحادي والثلاثون ﴾ قول الشاعر * وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا) كفى فعل ماض
وحب النبي فاعله قال بعض الكمل التقدير كفى حب النبي عليه السلام ايانا والوجه ان يكون
فضلا مفعولا لكفى وبنا الامنه
اى فضلا كائنا انتهى وعلى
متعلق بفضلا ومن موصوفة
بمفرد وهو غيرنا اى شخص
غيرنا قال السيد الشريف
قدس سره روى غيرنا مجرورا
على انه صفة من اى على كل
انسان غيرنا او مرفوعا على انه
خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ
مع الخبر مجرور المحل على
الوصفية آه اقول الاستشهاد
بهذا البيت على الاول لان هذا
البيت دليل على ان من موصوفة
بصفة مفردة وهى غيرنا وعلى
الثانى لايكون مما نحن فيه وهذا
من البحر الكامل الا ان فيه عللا
كثيرة فوزنه متفاعلن مستفعلن
مستفعلن * مستفعلن متفاعلن
مفعولن قال بعض شراح
الاندلسى زحاف هذا البحر
يعنى الكامل هو انه يجوز فى كل
متفاعلن الاضمار فينقل
الى مستفعلن ويسمى مضمرا
كقول المتنبى * ان الرزايا
والعطايا والقنا * حلفاء طى
غوروا او انجدوا * انتهى
على ما مر غير مرة وقد قرب
هذا البيت ان يكون من هذا
القبيل فتدبر وقال فيه ايضا
ويجوز فى فعلاتن التى فى الضرب الثانى والتاسع الاضمار فينقل الى فعولاتن كقول المتنبى ايضا ﴿ الذى ﴾
الذى فيه فعلم منه ان هذا البيت يجوز ان يكون من الضرب الثانى للعروض الاولى فافهم *

الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية (و) الوجه (الآخر) ان معناها (اى شئ) وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية انما معناها اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤادهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ (و) حينئذ (جوابه نصب) اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب ﴿ اسماء الافعال ما كان ﴾ اى اسم كان (بمعنى الامر او الماضى) اللذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل ان اف بمعنى التضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى (مثل رويد زيدا اى امهله) مثال لما هو بمعنى الامر (وهيهات ذلك) بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم (اى بعد) مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل قال الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف (وفعال)

اى مايوزن بفعال الكائن (بمعنى الامر) المشتق (من الثلاثى) المجرد (قياس) اى قياسى (كنزال بمعنى انزل) قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لايقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا تأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يأت الانادرا (وفعال) حال كونه (مصدرا معرفة كفجار) بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى وهو على ماقيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولاتأنيثه (و) حال كونه (صفة) لمؤنث (مثل يافساق) بمعنى يافاسقة (مبنى) اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى (لمشابهته له) اى لفعال بمعنى الامر (عدلا وزنة) اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى الفاعل قال الشارح الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لادليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لايخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين وجههما فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه (و) فعال حال كونه (علما للاعيان) اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله (مؤنثا) صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك (كقطام) علما لمؤنث (وغلاب) كذلك (مبنى فى) استعمال (اهل الحجاز) لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة (ومعرب فى) استعمال (بنى تميم الا ما فى آخره) اى الا فى فعال علما للاعيان الذى يكون فى آخره (راء) فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لايفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل (نحو حضار) علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة ﴿ الاصوات ﴾ اعلم

﴿ ان ﴾

ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل اولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم اوالمتعجب وي وح لا تقدر ان تحكم عليه بشئ اوبه على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه اوبه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر اودعاء اوغير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ ايضا لا تقدر ان تحكم عليه اوبه وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي اوعند اناخة البعير نخ اوغاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار (كل لفظ) انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت (حكى به صوت) اى اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شئ كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة (اوصوت به للبهائم) يعنى مثلا اى لاناختها اوزجرها اودعائها اوغير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوايم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها (فالاول كغاق) اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب (والثاني كنخ

مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو
ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان
القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم
كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره ﴿ المركبات ﴾
اى المركبات المعدودة من المبنيات (كل اسم) حاصل (من) تركيب
(كلمتين) حقيقة او حكما اسمين اوفعلين اوحرفين او مختلفين وجعلهما
كلمة واحدة (ليس بينهما نسبة) اصلا لافى الحال ولا قبل التركيب وانما
قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان جزء الاخير منه صوت
غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى
مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبدالله وتأبط شرا
لان بين جزئى كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين
جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج
منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد
بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى
ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبدالله النسبة
الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة التعلقية التى
تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب
احد جزئيه مع الآخر لاتدل على النسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد
شطرى جعفر مع الاخر لاتدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على
المحدود طردا وعكسا (فان تضمن) الجزء (الثانى حرفا) اى حرف عطف
اوغيره (بنيا) اى الجزآن معا الاول لوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس
محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف (كخمسة عشر) فان اصله خمسة
وعشرة حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة (و) مثل (حادى عشر
واخواتها) يعنى اخوات حادى عشر من ثانى عشر الى تاسع عشر
اواخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان
البناء ثابت فى هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة

اوصيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثانى فيه لايتضمن
الحرف لانه لايرادبه حادى وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
اذااشتق من اسماء العدد واحدمن المشتق منه لكن لامطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من
الثلاثة لكن لامطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه
الصيغة من المفردات للدلالة على ماذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك
من المركبات ولايتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لاتسع
حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ فى اخذ
بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختار واالاول ليدل على
المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف
العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد
العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد
عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذلا
معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون لافرق بينهما الابذكر
الواو وحذفه (الاثنى عشر) واثنتى عشرة فانه لايبنى فيهما الجزأن بل
يبنى الثانى للتضمن ويعرف الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون
(والا) اى وان لم يتضمن الثانى حرفا (اعرب الثانى) مع منع صرفه
ان لم يكن قبل التركيب مبنيا (كبعلبك وبنى الاول) للتوسط المانع من
لاعراب وعلى الفتح لانه اخف (فى الافصح) اى اعراب الثانى مع منع
الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان اخريان
احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف
المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى
وصرف الثانى

﴿الكنايات﴾

جمع كناية وهى فى اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض
من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا
والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل
بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا فى باب المبنيات

ان يريد وابهما ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف و يتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفهما مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات (كم) و بناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف اولكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها (كذا) و بناؤها لانها فى الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم و بقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون (للعدد) والكناية عنه وجاء كذا كناية من غير عدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت اوغيره (وكيت وذيت الحديث) اى للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى جملة لاتستحق اعرابا ولابناء لانهما من خواص المفردات فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجع البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى و اى وان كان فى الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما فى من لاتنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لاصورة لها فى الخط فرتبته فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها (فكم الاستفهامية) المتضمنة معنى الاستفهام (مميزها) اى الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه (منصوب) على التمييز (مفرد) لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه منصوب مفرد جعل مميزه كذلك لانه لوجعل كاحد الطرفين الكان تحكما (و) كم (الخبرية) مميزها (مجرور) بالاضافة (مفرد) تارة (ومجموع) اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال عندك كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ماينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا البس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها

(ويدخل من فيهما) اى فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى ❊ سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ❊ استفهامية وخبرية (ولهما) اى لكم استفهامية او خبرية (صدر الكلام) لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر (وكلاهما) لو قال كلتاهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما (يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله (فكل ما) اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون (بعده فعل) اوشبه فعل لفظا او تقديرا (غير مشتغل عنه بضميره) او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك (كان منصوبا معمولا على حسبه) اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد من المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل اوشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله و لم تقدر

بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع (وكل ماقبله) اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله (حرف جر) نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت (اومضاف) نحو غلام كم رجل ضربت وعبدكم رجل اشتريت (فمجرور) بحرف الجر اوالاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر اوالمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان اوحرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر (والا) اى وان لم يكن بعده لالفظا ولاتقديرا فعل ولاشبه فعل غير مشتغل عنه بضميره اومتعلق ضميره ولاقبله حرف جر اومضاف وكان مجردا عن العوامل اللفظية (فمرفوع) اى فهو مرفوع (مبتدأ ان لم يكن ظرفا) نحو من ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة ومابعده معرفة (وخبر ان كان ظرفا) نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل فى قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ (وكذلك) اى مثل كم فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة (اسماء الاستفهام والشرط) يعنى انه يأتى تلك الوجوه الاربعة فى جميع هذه الاسماء لافى كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وماذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت وماصنعت وبمن مررت وبما مررت وغلام من ضربت وغلام ماضربت ومن ضربته وماصنعته ولايتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وماتصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتينى فهو مكرم وماتقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولايتأتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع على

﴿البيت الثانى والثلثون﴾ قول الفرزدق يهجو جريرا (كم عمة لك ياجرير وخالة ٭ فدعاء قد حلبت على عشارى) فكم خبرية اواستفهامية ﴿١٧٣﴾ والمميز اما مذكور وهو عمة اومحذوف وهو مرة اوحلبة وقوله لك ظرف مستقر صفة عمة على اى وجه كانت ويا حرف نداء وجرير منادى مبنى على الضم لكونه مفردا معرفة وخالة بالنصب اوالجر اوالرفع عطف على عمة وفدعاء اما صفة لخالة اوصفة عمة محذوفة بقرينة المذكور اوصفة لهما بتأويل كل واحدة منهما ويجوز فيه الوجوه الثلاثة التى لموصوفها ثم ان فدعاء صفة مشبهة على وزن حمراء مؤنث افدع هى امرأة معوجة الرسغ من اليد والرجل فتكون منقلبة الكف والقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك اوهذا خلقة لها انسبها الى سوء الخلقة وقوله قد حلبت ماض مؤنث على وزن فعلت فاعله فيه اما راجع الى كم باعتبار اللفظ وان اقتضى المعنى ضمير التثنية اوعائد الى مجموع من تقدم كقولك النساء فعلت والجملة خبر كم اوصفة لفدعاء اوحال من المستكن فيها ان كان فدعاء خبر كم وعلى متعلق بحلبت اى على كره منى كما يقال باع على القاضى دارى وعن بعضهم ان على ههنا بمنزلة فى وقوله عشارى مفعول حلبت وهى بكسر العين والراء مضافا الى ياء المتكلم جمع عشراء بضم العين وفتح الشين المعجمة على وزن علماء وهى التى اتى على حملها عشرة اشهر واختار الشاعر ٨

الخبرية فانه لايقع بعدها الا الفعل ولايصلح الفعل للابتداء وماهو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وانى وكيف واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتداء قال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وماهو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به واما اى فيأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت كائن مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم (وفى مثل ٭ كم عمة لك ياجرير وخالة) يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه (ثلثة اوجه) هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل تمييز كم عمة اى ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الوجوه الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولايخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر فى مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت اوخبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولايخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهوغير مذكور فيما سبق فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلايحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه ٭ فدعاء قد حلبت على عشارى ٭ الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد اوالرجل فتكون منقلبة الكف اوالقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك اوهذه خلقة لها انسبها الى سوء الخلقة وانما عدى

ا

٨ من انواع خدمتهـا الحلب وهو بالتركى سوذ صاغمق لانه خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة
الاناث كذا فى الجامى والاستشهاد به على انه يجوز فى مثله ثلثة اوجه ﴿ ١٧٤ ﴾ فى لفظ كم على النسخة الاولى

احدهـا رفعـه على الابتداء
والاخير ان نصبه على الظرفية
اوعلى المصدرية والتفصيـل
فى الجامى وغيره ان اردت فانظر
اليهـا وهذا من البحر الكامل
من الضرب الثـانى للعروض
الاولى لان عروضه سالمة وضربه
مقطوع على وزن فعـلاتن
كما فى قول المتنبى ﴿ ولك الزمان
من الزمان وقاية ﴿ ولك الحمام
من الحمام فداء) وفى ذلك زحافان
لان صـدره وابتداءه مضمران
على وزن مستفعلن هذا مثـال لكم
الخبرية والاستفهامية معـا
واما مثال كم الخبرية خاصة فمثل
قول ابن راوندى ﴿ سبحـان
من جعل الاشـياء موضعهـا
﴿ وفرق العز والاذلال تفريقا ﴿
كم عاقل عاقل اعيت مذاهبـه
﴿ وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا ﴿
هذا الذى ترك الاوهام حائرة ﴿
وصير العالم النحرير زنديقا ﴿
قوله كم عاقل المراد به العالم بدليل
مقابلته بالجـاهل وكم الخبرية
المضـافة الى مميزهـا المفرد
فى موضـع الرفع على الابتداء
والجملة اعنى اعيت مذاهبه خبره
قوله اعيت اى اعيته واعجزته
فهو متعد واعيت عليه وصعبت
مذاهبه اى طرق معاشه فهو لازم قوله هذا اى محروم العالم ومرزوق الجاهل قوله حائرة ﴿ منصوبا ﴾
اى متحيرة آخر البايع فى العلم قوله زنديقا اى كافرا نافيا للصـانع العدل الحكيم وبحره بسيط

حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها بخدمتها مستنكفا منها
فخدمتنى على كره منى واختـار من انواع خدمتهـا الحلب لانه خدمة
المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناث والعشـار جمع عشراء وهى
الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب
ولا تطيع بسهولة ففى حلبهـا زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة اشارة
الى رذالة طرفى ابيه وامه فالاستفهـام على تقدير النصب على سبيل
التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها
خبرية على تقدير الجر على سـبيل التحقيق اى كثير من عمـاتك
وخالاتك قد حلبت على عشـارى واذا حذفت المميز اى كم مرة
اوكم حلبة على التهكم اوكم مرة اوكم حلبة على التكثير فارتفاع
عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم
استفهامية كانت اوخبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب لان
الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا
رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها
خفضتهما وذلك واضح (وقد يحذف) مميز كم استفهامية كانت
اوخبرية (فى مثل كم مالك وكم ضربت) اى فى كل مثال قامت قرينة دالة
على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك اوخبر عن كثرته فظاهر الحال
قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك اودنانيرك اواخبار عن كثرتهما
فمعناه كم درهمـا اودينارا اوكم درهم اودينـار مالك فكم فى هذا المثال
مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه
اواخبر به عن كثرته فظ ان السؤال اوالاخبار انما هو بالنسبة الى مرات
ضربك اى كم مرة اوكم مرة ضربت اوالى ضرباتك اى كم ضربة اوكم ضربة
ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق
بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واما اذا كان للعدد فالملحوظ
فى الظرفية اولا الزمان الدال عليـه الالفاظ الموضوعة للزمان وفى
المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال
الثـانى بتقدير كم رجلا اورجـل ضربت وعلى هذا التقدير يكون كم

﴿ البيت الثالث والثلاثون ﴾ قول الشاعر (فساغ لى الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات
(وقوله) رب بعد كان خبرا من ﴿ ١٧٥ ﴾ قبل * فساغ اى سهل مدخله فى الحلق وبابه قال كذا فى المختار

منصوبا على المفعولية ﴿ الظروف ﴾ اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا (منها) اى من تلك الظروف (ما) اى ظرف (قطع عن الاضافة) بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو * رب بعد كان خيرا من قبل * وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة واشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان (كقبل وبعد) وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها او يجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر * فساغ لى الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات * فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق (واجرى مجراه) اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة (لا غير وليس غير) فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما (و) كذلك اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة (حسب) لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة (ومنها) اى من الظروف المبنية (حيث) للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان (ولا يضاف الا الى (جملة) اسمية كانت او فعلية (فى الاكثر) اى فى اكثر الاستعمالات وقد جاء * اما ترى حيث سهيل طالعا * فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره * نجما يضيء كالشهاب ساطعا * وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة

واكاد فعل من افعال المقاربة اسمه انا وخبره اغص وهو مضارع متكلم من باب علم او فتح على ما فى القاموس والغصص بفتحتين بقاء الطعام والشراب فى الحلق والفرات الماء العذب واكاد مع اسمه وخبره خبر لكنت والواو فى وكنت حالية وقبلا بالتنوين المعوض عن المضاف اليه اى قبل الاساغة وقصة هذا البيت انه قيل ان هذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم والغصة بحيث لا يجرى شئ فى حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم والغصة فانشد هذا البيت والاستشهاد بالاول على ان قبل من الظروف يجوز فيه على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه وتعرب كما فى قبلا وهذا هو المرضى عند الرضى وبالثانى انه عند نسيانه اعرب مع التنوين كما فى من قبل والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين ما اذا كان نسيا منسيا فى المعنى هو انا اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبلا وقبل او قبلا يكون وقوع المجى قبل زمان الظهر فى الاولين ويكون وقوعه فى زمان من الازمنة المتقدمة على هذا الزمان فى الثالث وكم بين المعنيين والاول من البحر الوافر وزنه مفاعلتن مفاعلتن فعولن مرتين لانه من العروض ٤ *

والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد (ومنها) اى من الظروف المبنية (اذا) زمانية كانت اومكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث (وهى) اذا كانت زمانية (للمستقبل) اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالاتها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم فالدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى ❊ اذا الشمس كورت ❊ ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا (وفيها) اى فى اذا (معنى الشرط) وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها (ولذلك) اى لكون معنى الشرط فيها (اختير) اى جعل مختارا (بعدها الفعل) لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها فى الشرط مثل ان ولو (وقد يكون) اى اذا (للمفاجأة) مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجأته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به (فيلزم المبتدأ بعدها) فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر اوواقف على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت

﴿ البيت الرابع والثلاثون ﴾ قول الشاعر (اماترى حيث سهيل طالعا ❊ نجم يضئ كالشهاب ساطعا) الهمزة للاستفهام وما نافية وترى فى البيت من الرؤية البصرية فيقتضى مفعولا واحدا وهو حيث وطالعا حال كأنه جعل حيث بمعنى مكان فقال حيث سهيل بمعنى مكان سهيل وسهيل اسم نجم وطالعا من الطلوع يقال طلع الجبل يطلعه اذا علاه وفى الحديث لا يهيدنكم الطالع يعنى الفجر الكاذب ويضئ من الاضاءة وهى الشعلة والشهاب بالكسر شعلة نار ساطعة وجمعه شهب بضمتين وشهبان كحسبان وسحبان والساطع من السطع يقال سطع الغبار والرائحة والصبح اى ارتفع وبابه خضع كلها من مختار الصحاح وقوله نجم خبر مبتدأ محذوف اى هو اى النجم المسمى بالسهيل نجم شعلته كشعلة نار ساطعة ووزنه مفاعلن مفتعلن مستفعلن ❊ مستفعلن مفاعلن مفاعلن لانه من البحر الرجز من ضربه الاول للعروض الاولى لان عروضه الاولى سالمة وضربها الاول مثلها الا ان هذا البيت فى ضربه زحاف على ماجوزوا لانه مخبون كالصدر وحشو المصراع الثانى على وزن مفاعلن وحشو الاول مطوى على وزن مفتعلن

وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج
فان اذا هذه زمانية اومكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده
مكانية وقولنا زمان وقوف السبع اومكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به
والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجأت فى
زمان وقوف السبع اومكانه اياه اى السبع وقد يكون المجرد الزمان نحو آتيك
اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى
الظرفية نحو اذ يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة (ومنها) ى
من الظروف المبنية (اذ) الكائنة (للماضى) وبناؤها ما مر فى حيث ولكون
وضعها وضع الحرف وقد تجئ للمستقبل كقوله تعالى ❊ فسوف تعلمون
اذ الاغلال فى اعناقهم (ويقع بعدها الجملتان) الاسمية والفعلية لعدم
اشتمالهما على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك
اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجئ للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة
مجيئها لم يذكرها المصنف (ومنها اين وانى) فهما (للمكان استفهاما
وشرطا) اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما
حرف الاستفهام اوالشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى
تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى (و) منها (متى
للزمان فيهما) اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج
(و) منها (ايان للزمان استفهاما) مثل متى نحو قوله تع ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان مختص بالامور العظام و بالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام
زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فيه فتح
الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا (و) منها (كيف) الكائنة
(للحال استفهاما) اى حال الشئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ
لا زمان الحال كما هو توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف
جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد ان على
اى حال ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو
كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند
الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل

الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو فى محـل
النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا اوماشيا (ومنها)
اى من الظروف المبنية (مذ ومنذ) بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين
ويكونان تارة (بمعنى اول المدة) اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
نحو مارأيته مذ اومنذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة
(فيليهما) اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ (المفرد) اى الاسم المفرد
لاالمثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم اوحكما نحو مارأيته مذ اليومان
اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فادام
لايلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لايحكم عليهما باولية المدة لان
اول المدة انما يكون امرا واحدا لاشيئين اواشياء فالمثنى والمجموع اذا
وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد (المعرفة) حقيقة كالمثال المتقدم
اوحكما نحو مارأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول تعيين المقصود من كونه
معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لافائدة فى جعل الوقت المجهول
اول مدة فعل لان اولية وقت مازمان مدة الفعل معلوم بالضرورة
(و) تارة يكونان (بمعنى جميع المدة) اى جميع مدة زمان الفعل
(فيليهما) اى مذ ومنذ (المقصود) اى الزمان الذى قصد بيانه حال
كونه ملتبسا (بالعدد) اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لايشذ منه
شئ نحو مارأيته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي يومان
لازيد ولانقص (وقد يقع) بعدهما (المصدر) نحو ماخرجت مذ ذهابك
(او الفعل) نحو ماخرجت مذ ذهبت (اوان) اى ما كانت على هذه الصورة
مثقلة كانت اومخففة نحو ماخرجت مذ انك ذاهب اوماخرجت مذ ان
ذهبت اوالجملة الاسمية نحو ماخرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره المص لقلته
(فيقدر) بعدهما (زمان مضاف) الى احد هذه الامور ليصح حمل
ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى ماخرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقى (وهو) اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين
(مبتدأ) وهما معرفتان لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى
اول المدة اوجميع المدة (وخبره ما بعده) اى خبر كل منهما ما يقع

بعدهما (خلافا للزجاج) فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانتا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفين في تراكيبهم (ومنها) اى من الظروف المبنية (لدى) بالالف المقصورة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون (وقد جاء لدن) بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون (ولدن) بفتح اللام والدال وسكون النون (ولدن) بضم اللام وسكون الدال وكسر النون (ولد) بفتح اللام وسكون الدال (ولد) بضم اللام وسكون الدال (ولد) بفتح اللام وضم الدال وبناؤهما لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقية عليه وكلاهما بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد اولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمهما ان يجر بهما على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها و يثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها (و) منها (قط) مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة اوالمخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذا خمس لغات فيه كلها (للماضى المنفى) اى لا جل فعل الماضى المنفى اوالزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه لبستغرق النفى جميع ازمنة الماضية نحو مارأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض (و) منها (عوض) بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها (للمستقبل) اى لاجل الفعل المستقبل (المنفى) اوالزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافه

كقبل و بعد بدا بل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر (والظروف المضافة الى الجملة و) الى كلمة (اذ) المضافة الى الجملة (يجوز بناؤها) لاكتسابها البناء من المضاف اليه واو بواسطة (على الفتح) الخفة نحو قوله تعالى ﴿يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ وقوله تعالى من خزى يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه (وكذلك) اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح والاعراب (مثل وغير) مذكورين (مع ما وان) مخففة ومشددة مثل قيامى مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب ﴿ المعرفة والنكرة ﴾ اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم (المعرفة ما) اى اسم (وضع) بوضع جزئى اوكلى (لشئ) ملتبس (بعينه) اى بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فاشئ مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة (وهى) اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول (المضمرات) فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى كما مر فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص (و) الثانى (الاعلام) المشخصة كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد

وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ماذا وضع لفظ الاسد بازائه هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة (و) الثالث (المبهمات) يعني اسماء الاشارات والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها (و) الرابع والخامس (ما عرف باللام) العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف (او عرف (بالنداء) نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل (و) السادس (المضاف الى احدها) اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او ما يشبههما فهو مستثنى من هذا الحكم (معنى) اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد

هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن من التعريف خص العلم بالتعريف فقال (العلم) اسما كان اولقبا اوكنية لانه ان صدر بالاب اوالام اوالابن اوالبنت فهو كنية والا فان قصد به مدح اوذم فهو اللقب والا فهو الاسم (ماوضع لشئ بعينه) شخصا اوجنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك (غير متناول غيره) اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله (بوضع واحد) اى تناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال (واعرفها) اى اعرف المعارف يعنى اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها (المضمر المتكلم) لبعد وقوع الالتباس فيه (ثم) المضمر (المخاطب) فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا يرى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له ولبس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره انما هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة ﴿النكرة ماوضع لشئ لا بعينه﴾ اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ماوضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة ﴿اسماء العدد﴾ انما افردها بالذكر لان

لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهى (ماوضع) اى الفاظ وضعت
(لكمية آحاد الاشياء) منفردة كانت تلك الاحاد اومجتمعة فالاشياء هى
المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكية الاحاد مايجاب به اذا
سئل عن واحد واحد اوعن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم
والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد
الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكرر مرة واحدة فاذا سئل
عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى مالانهاية له فظهر من هذا
التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء
العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان
المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هى الموضوع له من غير اعتبار معنى
آخر معه لاينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن
ومنين حيث لاتفهم منهما الوحدة والتثنية فقط (اصولها) اى اصول
اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او
باسقاطها كثلاث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف
وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة اوامتزاجيا كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين (اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف تقول) فى الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
(واحد اثنان) فى المفرد المذكر وتثنيته (واحدة اثنتان اوثنتان) فى المفرد
المؤنث وتثنيتها على ماهو القياس (و) تقول فى المذكر (ثلثة الى عشرة)
بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال
(وثلث الى عشر) بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث
نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق (و) تقول
اذا جاوزت عشرا (احد عشر اثنا عشر) فى المذكر نحو احد عشر
رجلا واثنا عشر رجلا (احدى عشرة ثنتا عشرة) اوثنتا عشرة
فى المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث
المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى الاحدى للتخفيف (و) تقول

(ثلاثة عشر الى تسعة عشر) فى المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا (ثلاث عشرة الى تسع عشرة) فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثانى فى المذكر كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنى عشر فمحمول على التذكير فى ثلاثة عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التأنيث وفى اثنتان وان كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثانى فى المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث (وتميم بكسر الشين) عند التركيب (فى المؤنث) اى من عشرة تحرزا عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات فى ثلاث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتحة (و) تقول (عشرون واخواتها) بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمقولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين (فيهما) اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر (احد وعشرون) فى المذكر (احدى وعشرون) فى المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال (ثم بالعطف) اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد (بلفظ ما تقدم) من اسماء الاعداد بعينه من غير تغير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان اوثنتان وعشرون فى المؤنث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث هكذا (الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين (و) تقول فيما زاد على تسعة وتسعين

(مائة والف) فى الواحد (مائتان والفان) فى التثنية (فيهما) اى فى المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما (ثم) تقول فيما زاد على مائة والف ومايتفرع عنهما (بالعطف) اى بعطف الزائد عليهما اوعطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا (على) صورة (ماتقدم) من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان اواثنتان ومائة وثلثة رجال اوثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا اواحدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا اواحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا اوثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا اوتسع وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف وجمعهما ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ماذكرنا (و) الاصل (فى ثمانى عشرة فتح الياء) لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر (وجاء اسكانها) اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معدى كرب (وشذ حذفها) اى حذف الياء (بفتح النون) لانها اذا حذفت الياء فالوجه بقاء الكسرة كما فى قولك جاءنى القاض اذا حذفت الياء الا ان الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضى ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع فى بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لامميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال (ومميز الثلثة الى العشرة) والثلث الى العشر (مخفوض) اى مجرور (ومجموع لفظا) نحو ثلثة رجال (اومعنى) نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد (الا فى ثلث مائة الى تسعمائة) استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا امائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته (وكان قياسها) ان يجمع فيقال (مئات اومئين) لان لمائة جمعين احدهما فى صورة جمع

المذكر السالم وهو مثون والثانى جمع المؤنث السالم وهو مثات
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق
الامثات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد
ما تعود المجئ بعد ماهو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين
الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر (ومميز احد عشر
الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) اما نصبه
فى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هى فى صورة
نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها
فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة
عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان من غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك
المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوز واثلثمائة امرأة
مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما
افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة
قليلة (ومميز مائة والف و) مميز (تثنيتهما و) مميز (جمعه) اى جمع
الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع
مميزها فى الاعداد مرفوض فلا يقال ثلاث مئت رجل كما يقال ثلاثة
آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل (مخفوض
مفرد) لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب
ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد فى جانب القلة
من الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع
الموضوع للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل (واذا
كان المعدود مؤنثا واللفظ) المعبر به عنه (مذكرا) كلفظة الشخص اذا
عبرت بها عن المؤنث (او بالعكس) بان يكون المعدود مذكرا واللفظ
مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر (فوجهان) اى ففى
العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلاثة اشخص
وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم
وان شئت قلت ثلاث اشخص اعتبارا بالمعنى (ولا يميز واحد)

ووآحدة (ولااثنـان) واثنتـان وثنتـان بمميز فلا يورد الواحد مع
مميزه فلا يقال واحد رجل ولااثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون
مايصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون
الواحد والاثنين (استغناء بلفظ التمييز) اى الصـالح لان يكون مميزا
على تقدير ذكره معهمـا الدال بجوهره على الجنس و بصيغته على
الوحدة اوالاثنينية (عنهما) اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن
الاثنين اذا كان مثنى (مثل رجل ورجلان) فان من صيغة رجل يفهم
الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فيذكرهما
استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكننا لانسلم
ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لايجوز ان يكون
مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي
ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ماهو اقرب اليها وهو الاثنينية ولايبعد
ان يقال معنى الكلام انه لايميز واحد ولااثنان استغناء بلفظ التمييز اى
بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة لحوق علامة الافراد به
اعنى التنوين اوعلامة الاثنينية اعنى حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية
استغنى به عن ذكر الاثـنين على حدة فاختـاروا لحوق العلامة التي
هى اخف عن ذكرهمـا ولاشك ان رجلان اخف من اثنـا رجل
وذلك الاستغنـاء انما يكون (لافادته) اى لافادة لفظ التمييز (النص
المقصود) اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك
التنصيص والتصريح (بالعدد) اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز
ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العـدد على حدة (ونقول
فى المفرد من المتعدد) اى فى الواحد من المتعدد (باعتبـار تصييره)
اى بسبب اعتبـار تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد
(الثـانى) فى المذكر فقوله الثـانى مقول القول وذلك القول انمـا
هو باعتبـار تصييره الواحـد اثنين بانضمـامه اليـه فيكون معنى

ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثانى اذ ليس
قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا بانضمامه اليه
(والثانية) فى المؤنث على هذا القياس وهكذا (الى العاشر) فى المذكر
(والعاشرة) فى المؤنث (لاغير) اى لانقول غير ذلك فلا يجرى ذلك
فيما تحت الاثنين لما عرفت ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات
لايتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها (ونقول) فى المفرد (باعتبار حاله) اى
مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير (الاول والثانى) اذا وقع فى
المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر (والاولى والثانية) فى المؤنث كذلك من غير
اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة
فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا (الى العاشر والعاشرة
والحادى عشر) فى المذكر (والحادية عشرة) فى المؤنث (و) كذلك
(الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة) واعلم ان
حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين
فى التذكير والتأنيث فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفى
المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من
المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما
فى المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم او احد مذكر فلا
معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى
المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون (ومن ثمه) اى ومن اجل
اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتاهما
ولاختلاف اضافتيهما (قيل فى الاول) اى فى المفرد من المتعدد المقول
باعتبار تصييره (ثالث اثنين) بالاضافة الى الانقص بدرجة (اى
مصيرهما) اى الاثنين (ثلثة من) قولهم (ثلثتهما) بالتخفيف اى
صيرت الاثنين ثلثة (و) قيل (فى الثانى) اى فى المفرد من المتعدد
المقول باعتبار حاله (ثالث ثلثة) او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد
يساوى عدده او يكون فوقه (اى احدها) لكن لا مطلقا بل باعتبار

وقوعه فى المرتبة الثالثة اوالرابعة اوالخامسة والايلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا (وتقول) فى اضافة مازاد على العشرة (حادى عشر احدعشر) باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احدعشر متأخر بعشر درجات بناء (على) الاعتبار (الثانى) وهو اعتبار بيان حاله (خاصة) لان الاعتبار الاول لايتجاوز العشرة كما عرفت (وان شئت قلت) فى اداء هذا المعنى (حادى احد عشر) بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا تقول (الى تاسع تسعة عشر فتعرب) الجزء (الاول) من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء و بنى الجزأن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب

المذكر والمؤنث

ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى (المؤنث مافيه) اى اسم كان فيه (علامة التأنيث لفظا) اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التأنيث ولهذا لايظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية (اوتقديرا) اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية (والمذكر بخلافه) اى اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لالفظا ولاتقديرا (وعلامته) اى علامة التأنيث (التاء والالف) حال كونها (مقصورة) كسلمى وحبلى (اوممدودة) كصحراء وحمراء وقدزاد بعضهم الياء فى قولهم ذى وتى وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة اذ ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت (وهى) اى المؤنث (حقيقى ولفظى فالحقيقى ما) اى اسم (بازائه) اى فى مقابلته (ذكر من) جنس (الحيوان كامرأة) فى مقابلة رجل (وناقة) فى مقابلة جمل (واللفظى بخلافه) اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث فى لفظه حقيقة اوتقديرا اوحكما بلاتأنيث حقيقى فى معناه (كظلمة)

مثال للتأنيث اللفظى حقيقة (وعين) مثال للتأنيث اللفظى تقديرا فان
تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث
اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه (واذا اسند الفعل) بلا فصل كما هو
الاصل (اليه) اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا
(فبالتاء) اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من
اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه حينئذ لك الخيار
فى الحاق التاء و تركه والى هذا اشار بقوله (وانت فى ظاهر غير الحقيقى
بالخيار) فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع
لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به
بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير
اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت
فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة
الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء
لاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء
بالفعل وفى تركه فتقول حضرت القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة
وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقى
منقولا عما يغلب فى اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل
يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس (وحكم ظاهر الجمع)
لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا
(غير) جمع (المذكر السالم) لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه
فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت (مطلقا) اى سواء كان
واحده مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا حقيقيا نحو جاءت
الرجال (حكم ظاهر غير) المؤنث (الحقيقى) فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال (وضمير)
جمع الذكور (العاقلين) من جموع التكسير (غير) الجمع
(المذكر السالم) فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال

الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت (فعلت) اى ضمير فعلت وهو الضمير المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت (وفعلوا) اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع (والنساء والايام) اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر غير السالم (فعلت وفعلن) اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيراعى حقه فى التذكير فاجرى مجرى المؤنث و فى الحواشى الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء

﴿المثنى ما لحق آخره﴾ اى آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قوله ما مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى واواكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات (الف) حالة الرفع (او ياء مفتوح ما قبلها) اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة (ونون) عوضا عن الحركة والتنوين (مكسورة) لئلا تتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف والالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون (ليدل) ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال ان هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين (على ان معه) اى مع مفرده (مثله) فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل (من جنسه) اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما واو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الواحد والجنس جميعا لاستغنى عن قوله

من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لاشبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد اذ كان علما الكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لايذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ماوراءه يعلم من تعريف المثنى فقال (فالمقصور) اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس (ان كان الفه) منقلبة (عن واو) حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى (وهو ثلاثى) اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى

غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه (قلبت الفه (واوا) اعتبار اللاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل (والا) اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالف الاعلى والمصطفى اوزائدة كحبلى (فبالياء) اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبار اللاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف (و) الاسم (الممدود ان كانت همزته اصلية) اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة (تثبت) الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة اوالمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو اوان (وان كانت) الهمزة (للتأنيث) اي منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها كان حمراء بالفين احديهما للمد في الصوت والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة (قلبت واوا) فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا (والا) اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس اومنقلبة عن واو وياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي (فالوجهان) المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو وياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الارداءان بالهمزة اورداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي

كالسدى بوزن العمى وهو اللوبيج

ان يقول المصنف والاقوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة من اثبات الهمزة وردها الى الاصلى لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء (ويحذف نونه) اى نون التثنية (للاضافة) اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان (وحذفت تاء التأنيث) التى قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان (فى خصيان واليان) على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا تقع فى حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل المضارع المقيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلذا اتى فى بيانه بالفعل الماضى (المجموع مادل) اى اسم دل (على) جملة (آحاد مقصودة) اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم (بحروف مفرده) اى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة (بتغير ما) بحسب الصورة اما بزيادة اونقصان اواختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة اوحكما فالجار فى قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله مادل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة

وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها
نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا
فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرجت اسماء
الجموع والعدد (فنحو تمر) مما هو الفارق بينه وبين واحده التاء
(و) نحو (ركب) مما هو اسم جمع (ليس بجمع على الاصح) بل الاول
اسم جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع الواحد والاثنين
وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين
وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام
كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كحامل وباقر
وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما
اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع
بالاتفاق (ونحو فلك) مما الجمع والواحد فيه متحد فيه بالصورة (جمع)
اصدق الحد عليه فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة
او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا
ضمة اسد (وهو) اى المجموع نوعان (صحيح ومكسر فالصحيح) اى الجمع
الصحيح تارة يكون (لمذكر و) تارة يكون (لمؤنث فا) لجمع الصحيح (المذكر
ما لحق آخره) اى آخر مفرده (واو مضموم ما قبلها) فى حالة الرفع (او ياء
مكسور ما قبلها) فى حالتى النصب والجر (ونون) عوضا من الحركة
او التنوين على سبيل منع الخلو (مفتوحة) لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو
والضمة (ليدل) ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق (على ان
معه) اى مع مفرده الواحد من حيث معناه (اكثر منه) ولم يقل من جنسه
اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل
فى المفضل عليه ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون
محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار
(فان كان آخره) اى آخر مفرده (ياء) ملفوظة كالقاضى او مقدرة

كقاض (قبلها كسرة حذفت) اى الياء (مثل قاضون) جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين (فان كان آخره) اى آخر الاسم الذى اريد جمعه (مقصورة) اى الفامقصورة (حذفت الالف) لالتقاء الساكنين (وبقى) بعد الحذف (ماقبلها) اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه (مفتوحا) ولم يغير ليدل الفتحة على الالف (مثل مصطفون) فى حالة الرفع (ومصطفين) فى حالتى النصب والجر فان اصلها مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (وشرطه) اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعنى صحة شرط جمعيته (ان كان) ذلك الاسم (اسما) اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه (فمذكر علم) اى فكونه مذكرا علما (يعقل) من حيث مسماه لامن حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كاعين اوأثنان كالمرأة اوواحد نحواعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر مايكون مجردا عن التاء ملفوظة اومقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لايجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون انما قال لان علم التأنيث هو التاء لاالالف فلايمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنمحى صورة علامة التأنيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها (وشرطه) اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح (ان كان صفة) من الصفات غير علم كاسمى الفاعل والمفعول (فمذكر يعقل) اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كامر (و) الشرط الثانى (ان لايكون) ذلك الاسم الكائن صفة (افعل

فعلاء) اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
(مثل احمر حمراء) للفرق بينه و بين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس
لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة (و) الشرط
الثالث (ان لا يكون) ذلك الاسم (فعلان فعلى) اى مذكرا غير مستو فى
تلك الصيغة مع المؤنث بان يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على
صيغة فعلى (مثل سكران سكرى) فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
بينه و بين فعلان وفعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة
اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها (و) الشرط الرابع
(ان لا يكون) الاسم المذكور مذكرا (مستويا فيه) اى فى هذه الصفة
بتأويل الوصف (مع المؤنث مثل جريح وصبور) يقال رجل جريح وصبور
وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما
لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث ان يجمع لم يحسن جمعا مخصوصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر (و) الشرط
الخامس (ان لا يكون) الاسم المذكور مذكرا ملتبسا (بتاء التأنيث مثل
علامة) كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء
لزم اللبس (ويحذف نونه) اى نون الجمع (بالاضافة) لما مر فى التثنية
وقد شذ نحو سنين) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وارضين) بفتح الراء
وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء
التذكير والعقل وعدم كونهما علما اوصفة وقد ادرج صاحب اللباب
بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين
وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل
ذلك فليرجع اليه ﴿ المؤنث ﴾ اى الجمع الصحيح المؤنث (ما الحق)
اى جمع الحق (آخره) اى آخر مفرده (الف وتاء وشرطه) اى شرط
الجمع الصحيح المؤنث (ان كان) مفرده (صفة وله) اى لذلك المفرد
مذكر فان يكون مذكره) اى مذكر ذلك المفرد (جمع بالواو والنون)
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل (وان لم يكن له) اى لمفرده (مذكر)

جمع بالواو والنون (فان لايكون) اى فشرط صحة جمعيته ان لايكون (مجردا من تاء التأنيث كحائض) لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس (والا) عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما (جمع) هذا الجمع (مطلقا) اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى لايطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة كعزة وسلمى ﴿ جمع التكسير ماتغير ﴾ اى جمع تغير (بناء واحده) من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليهما ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله بتغير ماسواء كان ذلك التغير حقيقيا (كرجال وافراس) اواعتباريا كفلك كما مر (جمع القلة) وهو مايطلق على ثلثة وعشرة ومابينهما (افعل) اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس (وافعال) اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى (وافعلة) كارغفة جمع رغيف (وفعلة) كغلمة جمع غلام (والجمع الصحيح) مذكرا كان كمسلمين اومؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما (وماعدا ذلك) المذكور من الاوزان والجمع الصحيح (جمع كثرة) يطلق على مافوق العشرة الى مالا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء ﴿ المصدر اسم الحدث ﴾ يعنى بالحدث معنى



قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي اولم يصدر كالطول والقصر (الجاري على الفعل) والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه اوعدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاله وويحاله مما لم يشتق الفعل منه لايكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا (وهو) اي المصدر (من الثلاثي) المجرد (سماع) اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف (وفي غيره) اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه (قياس) اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال، كل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال (مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا) الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف (ويعمل) اي المصدر بالقطع (عمل فعله) المشتق منه حال كونه (ماضيا) نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس (و) حال كونه (غيره) اي غير الماضي مستقبلا كان اوحالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا اوالآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لايكون مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار بداله من الفعل فانه اذا كان مفعولا مطلقا صرفا فسيجيء حكمه (ولا يتقدم معموله) اي معمول المصدر (عليه) لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد (ولا يضمر) اي معموله (فيه) اويكون الظرف مفعول مالم يسم فاعله لانه لواضمر فيه اواضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لايلزم فيهما محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدته ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل (ولا يلزم

اي جريان اسم الفاعل على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته على الفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعلها موصوفا او حالا او خبرا او صلة لما هو او متعلقه او صاحبها الا اولى كالثلاثة اصطلاح صاحب التوضيح في التوضيح والتلويح عصم

فالحقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعلم في نفس الرضي عصم

ذكر الفاعل) اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (ويجوز اضافته الى الفاعل) مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس (وقد يضاف) اى المصدر (الى المفعول) سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب (واعماله) اى اعمال المصدر ملتبسا (باللام) اى بلام التعريف (قليل) لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل لام التعريف على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يأت فى القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء (فان كان) اى المصدر (مفعولا مطلقا) صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل (فالعمل للفعل) من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا (وان كان) اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا (بدلا منه) اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقياله ورعياله وشكراله وحمداله (فوجهان) اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على سواء ﴿ اسم الفاعل ما اشتق ﴾ اى اسم اشتق (من فعل) اى حدث وضعا ذلك الاسم (لمن قام) اى الفعل (به) اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما لاعلة قصد التغليب (بمعنى الحدوث) يعنى بالحدوث تجدد وجوده

له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف فى شرحه قوله ماشتق
من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير
ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ماعدا الصفة المشبهة لان الجمع ليس لمن قام
به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على
معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه
ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ماشتق لمن قام به ان يكون
موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم
لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع زيادة فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل
مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة
المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا
التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ
اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
وفى الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد
على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكل ماشتق من مصادر
الثلاثى لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل
هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن
وضراب (وصيغته) اى صيغة اسم الفاعل (من مجرد الثلاثى على)
زنة (فاعل ومن غيره) ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
(على صيغة المضارع) المعلوم (بميم) اى مع ميم (مضمومة) موضوعة
فى موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا
(و) مع (كسر ماقبل الآخر) وان لم يكن فيهما قبل آخر المضارع
كسر كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل (نحو مدخل) فيما وضع الميم موضع

حرف المضارعة المضمومة (ومستغفر) فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولواقيم متفاعلان مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمى الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر ايضا مثال (ويعمل) اى اسم الفاعل (عمل فعله) فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها (بشرط معنى الحال اوالاستقبال) اى يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال اوالاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله يشبه المضارع فيلزم ان لايخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن اوغدا والمراد بالحال اوالاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا اوحكاية كقوله تعالى ❊ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ❊ فان الباسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن (و) بشرط (الاعتماد) اى اعتماد اسم الفاعل (على صاحبه) اى على المتصف به وهو المبتدأ اوالموصول اوالموصوف اوذوالحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه (او) اعتماده (على الهمزة) الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام (وما) النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وماقائم زيد وماقائم الزيدان (وان كان) اسم الفاعل المتعدى (للماضى) للزمان الماضى بالاستقلال اوفى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله (وجبت الاضافة) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعول له (معنى) اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد

ضارب عمرو امس (خلافا للكسائى) فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان
يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله
تعالى ❊ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ❊ وقدم الجواب عنه (فان
كان له) اى لاسم الفاعل (معمول آخر) غير ما اضيف اسم الفاعل اليه
(فبفعل مقدر) اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل (نحو زيد معطى
عمرو درهما امس) فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى
عمرو قيل ما عطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما (فان دخلت اللام)
الموصولة على اسم الفاعل (استوى الجميع) اى جميع الازمنة فتقول
مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل عن صيغة الفعل الى صيغة
الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه (وما وضع منه) اى من اسم الفاعل
بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل (للمبالغة)
فى الفعل المشتق منه (كضراب وضروب ومضرا) بمعنى كثير الضرب
(وعليم) بمعنى كثير العلم (وحذر) بمعنى كثير الحذر (مثله) اى مثل اسم
الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ
المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه
العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل
اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد
الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب
ما فات من المشابهة اللفظية (والمثنى) من اسم الفاعل ومما وضع منه
للمبالغة (و) كذلك (المجموع) منهما مصححا كان او مكسرا (مثله) اى
مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل
الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول
الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان
الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس (ويجوز

حذف النون) اى نون المثنى والمجموع (مع العمل) فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب (و) مع (التعريف تخفيفا) مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى ❊ لذائقوا العذاب ❊ بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه ﴿ اسم المفعول ﴾ هو (ما اشتق من فعل) اى حدث موضوعا (لمن وقع عليه) اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذار اقامة من مقام مامر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل اوالتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط (وصيغته من الثلاثى المجرد على) زنة (مفعول) كمضروب (ومن غيره) اى غير الثلاثى المجرد (على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر) لخفة الفتحة وكثرة المفعول (كمستخرج) بفتح الراء (وامره) اى شانه وحاله (فى العمل) اى فى عمل النصب (والاشتراط) اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه اوالهمزة اوما (كامر اسم الفاعل) اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع مايقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه (نحو زيد معطى غلامه درهما) الآن اوغدا اوالمعطى غلامه درهما الآن اوغدا اوامس ﴿ الصفة المشبهة ﴾ باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث (ما اشتق من فعل لازم) احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين (لمن) اى لما (قام به على معنى الثبوت) لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من

ان يكون لازما ابتداء اوعند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال (وصيغتها) اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها (مخالفة لصيغة) اسم (الفاعل) اولصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة من صيغتها على هذا الوزن قطعا (على حسب السماع) اى كائنة على قدره بحيث لايجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة اوصفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر مايسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها المشابهتها اياه فيذكر (كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا) اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لايتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق (وتقسيم مسائلها) اى جعلها قسما قسما و بيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه (ان يكون) الصفة (ملتبسة باللام اومجردة عنها و) على كل من التقديرين (معمولها اما مضافا او) ملتبسا (باللام اومجردا عنهما) اى عن اللام والاضافة (فهذه اقسام ستة) حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة (والمعمول) اى معمول الصفة المشبهة (فى كل واحد منها) اى من هذه الاقسام الستة (مرفوع) تارة (ومنصوب) تارة (ومجرور) تارة اخرى (فعلى) هذا (صارت) اقسام مسائلها (ثمانية عشر قسما) حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل (فارفع) فى المعمول (على الفاعلية) اى فاعليته للصفة (والنصب على التشبيه) اى تشبيه معمول الصفة (بالمفعول فى) المعمول (المعرفة وعلى التمييز) اى جعل

معمول الصفة تمييزا (فى) المعمول (النكرة) هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجمع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل (والجر) فى المعمول (على الاضافة) اى اضافة الصفة اليه (وتفصيلها) اى تفصيل هذه الاقسام (فى) ضمن امثلة جزئية قولنا (حسن وجهه) بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية اونصبه على التشبيه بالمفعول و بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب (ثلثة) اى ثلثة امثلة من امثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا (وكذلك) اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة (حسن الوجه) بالوجوه المذكورة (وحسن وجه) عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة (الحسن وجهه) بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية اونصبه بالتشبيه بالمفعول اوجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام (الحسن الوجه) بالوجوه الثلثة (الحسن وجه) ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال (اثنان منها) اى من تلك الاقسام (ممتنعان) احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة (مثل الحسن وجهه) والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام (مثل الحسن وجه

اوو جه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة (واختلف فى) صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل (حسن وجهه) فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين (والبواقى) من الاقسام الثمانية عشر التى خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهى خمسة عشر قسما (ما كان فيه ضمير واحد منها) اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها بنصبه وحسن وجه بجره واما فى المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة (احسن) لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان (وما كان فيه ضميران منها) احدهما فى الصفة والآخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما وهما قسمان (حسن) لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة (وما لا ضمير فيه منها) وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها (قبيح) لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال (ومتى رفعت) معمول الصفة (بها فلا ضمير فيها) اى فى الصفة لان معمولها حينئذ فاعلها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل (فهى) اى تلك الصفة (كالفعل) فكما ان الفعل لا يثنى

ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه (والا) اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر (وفيها ضمير الموصوف) ليكون فاعلا لها (فتؤنث) انث الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها (وتثنى) اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه او حسنان وجها (ويجمع) ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه او حسنون وجها (واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين) اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول (مثل الصفة المشبهة فى ذلك) اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبها لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك اى مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ﴿اسم التفضيل ما اشتق﴾ اى اسم اشتق (من فعل) اى حدث (لموصوف) قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول (بزيادة على غيره) فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف اى لذات مبهمة متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة متصفة بالزيادة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمى الفاعل والمفعول

لا حاجة الى الاخراج لان الموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة ... والمفعول

الصفة المشبهة (وهو) اى اسم التفضيل من حيث صيغته (افعل)
للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر
لكونهما فى الاصل اخير واشرر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال
وقد يستعملان على الاصل (وشرطه ان يبنى) اى اسم التفضيل (من)
حدث (ثلاثى) لا رباعى (مجرد) لا مزيد فيه (ليمكن البناء) اى بناء افعل
وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام
حروفه متعذر لان هذه الصيغة لاتسع الزيادة على ثلثة احرف ومع
اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لايعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى
المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف
ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او تكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ماهو
المشتق منه فلا يتعين المعنى (ليس بلون) اى من ثلاثى مجرد ليس بلون
(ولا عيب) ظاهرى (لان منهما) اشتق (افعل لغيره) اى لغير اسم
التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس
ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين
ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان مايدل
على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على مايدل على زيادة على الاخرى
فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع (مثل زيد افضل الناس)
فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل
(فان قصد غيره) اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد
زيادة فيه على غيره (توصل اليه) اى الى غير الثلاثى المجرد (باشد ونحوه
مثل هو اشد منه استخراجا) مثال للثلاثى المزيد فيه (وبياضا)
مثال للون (وعمى) مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهرى لايرد
نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على
معنى التفضيل فانه لافرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا
بشذوذه فى نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق مايبدو
من اثر البلادة فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام

﴿ البيت الخامس والثلاثون ﴾ قول الشاعر (ولست بالاكثر منهم حصى ❊ وانما العزة للكاثر ❊ لست فعل
من الافعال الناقصة اسمه تاء الخطاب قيل الخطاب لعلقمة وخبره ﴿ ٢١٠ ﴾ قوله بالاكثر اى لست مقترنا مع الاكثر
ومن في منهم اما بمعنى في اومع
مجروره حال من الضمير في الاكثر
لانه اسم تفضيل واما للبيان
كما يقال انت منهم الفارس
الشجاع اى من بينهم وحصى
تمييز عن النسبة والمراد منه
العدد والعزة ضد الذلة والكاثر
من هو اكثر عددا لان الفاعل
قد يكون لذى كذا كقولهم لابن
اى ذى لبن كثير كذا في شافية
ابن الحاجب وغيرها وقيل
المراد به الذهب والحاصل
ان هذا البيت للاعشى يفضل
عامرا على علقمة يقال عدد كاثر
اى كثير يعنى نحن اكثر منهم
عددا العزة لمن كثر عدد
اصحابه ومتابعيه والذلة لمن قل
كذا ذكره بعض الافاضل
والاستشهاد به على ان اسم
التفضيل لم يجتمع فيه اللام
ومن للانفصال الحقيقى بينهما
مع انهما اجتمعا في هذا البيت
لكنه يجاب بما قلنا فتذكر
فى مثل هذا الموضع وهذا
البيت من البحر السريع من
الضرب الثانى للعروض الاولى
لان عروضه مطوى ومكسوف
وضربه كذلك على وزن
فاعلن وصدره وابتداؤه مخبون
على وزن مفاعلن والحشوان مطويان على وزن مفتعلن فان اصل السريع مستفعلن مستفعلن ﴿ المضاف ﴾
مفعولات مرتين فبقى مع هذه العلل منها فى هذا البيت مفاعلن مفتعلن فاعلن مرتين

وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف
بها نفسى ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخى
انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضى جواز اشتقاق
احمق من حمق لمن لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق
اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضى عد احمق من قبيل ابلد حيث قال
وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها
افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق منه (وقياسه) اى القياس
الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه (للفاعل) لا للمفعول فانه لو اشتق لكل
منهما قياسا مطردا لكثرة الالتباس فاقتصروا على الاشرف (وقد جاء
للمفعول) على خلاف القياس فى مواضع قليلة (نحو اعذر) لمن هو اشد
معذورية (والوم) لمن هو اشد ملومية (و) على هذا القياس (اشغل
واشهر) واعرف (ويستعمل) اى اسم التفضيل (على احد ثلاثة
اوجه) وهى استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقى
فلابد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلابد فيه من
ذكر الغير الذى هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع
اللام فهو فى حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين لتعين
المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلبت شخصا افضل
من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد
فعلى هذا لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان
يستعمل اما (مضافا) نحو زيد افضل الناس (او بمن) نحو زيد افضل
من عمرو (او معرفا باللام) نحو زيد الافضل (فلا يجوز) الجمع بين الاثنين
منها (نحو زيد الافضل من عمرو) والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما
قوله ❊ ولست بالاكثر منهم حصى ❊ وانما العزة للكاثر ❊ فقيل من فيه
ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى (ولا)
يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو (زيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو

المضاف اليه باعتبار انه مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شئ او انه من مع
مجروره اى اكبر من كل شئ (فاذا اضيف) اى اسم التفضيل (فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة) اى احدهما زيادة
موصوفه المقصودة به (على من اضيف اليه) اى على ما اضيف اسم
التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ
على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشئ
على غيره فالاولى ذكر المفضول (فيشترط) فى استعماله بهذا المعنى
(ان يكون) موصوفه بعضا (منهم) داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا
المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام (مثل زيد
افضل الناس) اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع (فلا يجوز) بهذا
المعنى قولك (يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم) اى عن الاخوة
(باضافتهم اليه والثانى ان تقصد به زيادة مطلقة) اى ثانى معنييه
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون زيادة على المضاف اليه وحده
(ويضاف) اسم التفضيل الى ما اضيف اليه (للتوضيح) اى لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه
(فيجوز) بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك
نبينا عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان
تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك (يوسف احسن
اخوته) فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف لان المضاف اليه
غير المضاف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم
مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه (ويجوز فى) النوع
(الاول) من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه (الافراد) اى افراد اسم التفضيل وان كان
موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو
زيد اوالزيدان اوالزيدون اوهند اوالهندان اوالهندات افضل الناس

وهذا لانه يشابه افعل من الذى لبس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه (والمطابقة) اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا (من هو) اى اسم التفضيل صفة (له) نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة (واما) النوع (الثانى) من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة (و) القسم (المعرف باللام) منه (فلابد) فيهما (من المطابقة) اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما (و) اسم التفضيل (الذى) استعمل (بمن مفرد مذكر لاغير) اى لاغير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة (ولا يعمل) اسم التفضيل (فى) اسم (مظهر) الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فأفعل دال على الفعل الناصب له كقوله تعالى ❊ هو اعلم بمن ضل عن سبيله ❊ اى اعلم من كل احد يعلم من ضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال تكفيهما رايحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل بمشابهته ايضا (الا اذا كان) اسم التفضيل (صفة) اى وصفا سببا هو فى اللفظ (لشئ) معتمدا عليه بان يقع نعتا له

اوخبرا عنه اوحالا (وهو فى المعنى) صفة (لمسبب) مشترك بين ذلك الشئ
و بين غيره (مفضل) ذلك المسبب (باعتبار الاول) اى باعتبار تقييده بذلك
الشئ الذى اعتبر اولا (على نفسه) اى نفس ذلك المسبب (باعتبار غيره)
اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا
وباعتبار الثانى مفضلا عليه (منفيا) خبر بعد خبر لكان اوحال عن
اسمه اوصفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا (مثل مارأيت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) فرجلا هو الشئ الذى ثبت له
اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل و بين عين
زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان يكون فى اللفظ ثابتا لشئ وفى المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه
و يحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة
المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده
سواء كان من متعلقات الموصوف اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط
ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه
بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك مارأيت رجلا احسن كحل
عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ
مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين
المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى بالنفى كما
سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا
يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
(لانه) اى احسن فى هذا المثال (بمعنى حسن) وكذا كل افعل فى المواد
الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى
قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن
كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين
زيد امابان يساويه اوبان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فيرجع

المعنى الى انه حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفى الزيادة لايلايم المدح فبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد امابالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لايناسب المقام فرجع المعنى الى مارأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولايبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان فى الزائد على شئ مايساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا ولوفى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لوكان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل مارأيت رجلا افضل ابوه من زيد جاز كما جاز فى المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات والاصل فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففى صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف مارأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلاضعف فى معناه التفضيلى فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر (مع انهم لورفعوا) احسن مثلا بالخبرية والكحل بالابتداء (فصلوا بين احسن ومعموله) اى ماعمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه فى عين زيد (باجنبى وهو الكحل) اذ كل ماليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبى له من الحيثية لايجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولايخرجه عن هذه الاجنبية ماعرض له من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر اذا العامل بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لااسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل واوقدم قوله منه فى عين زيد على

الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن
في معناه تعقيد ركيك وكذا الوقيل بهذه العبارة مارأيت رجلا احسن من
الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لايخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع
انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود
والكلام فيهما ولما قرره مسئلة الكحل و بين شرائطها وماعبر به عنها على
وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولانقصان اراد ان ينبه على ان التعبير
عنها غير منحصر فيماذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه
وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتقل بهذا التقريب الى ماانشده سيبويه
واستشهد به في اثبات هذه المسئلة و يطبق بعض هذه الصور عليه فقال
(ولك ان تقول) مارأيت رجلا (احسن في عينه الكحل من عين زيد) باقامة
من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة
في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع
ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ماكان عليه قبل هذا
التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان
كذلك لايكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ
(فان قدمت) على ذكر اسم التفضيل (ذكر العين) التي كان الكحل
فيها مفضلا عليه (قلت مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل)
كان اصله مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلماذكر
عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره مارأيت عينا مماثلة
لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اوتقول معناه
مارأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها و يلزم
من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره
وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لورفعت افعل
بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها
ايضا كما ذكرنا (مثل ولااري) منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اي قلت مارأيت كعين زيد الى آخره قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك
صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن

﴿ البيت السادس والثلاثون ﴾ قول سحيم بن وثيل الرياحي (مررت على وادي السباع ولا ارى ❊ كوادي السباع حين يظلم واديا ❊ اقل به ركب اتوه تأية ❊ واخوف الاما ﴿ ٢١٦ ﴾ وقى الله ساريا) فمررت فعل وفاعل وعلى متعلق به والسباع جمع سبع بمعنى الحيوان المفترس مضاف اليها لوادي والواو في ولا ارى حالية اواعتراضية ولانافية وارى مضارع متكلم وهو مع فاعله حال من فاعل مررت اومحل لها اعتراضية وقوله كوادي ظرف مستقر حال من واديا قدم عليه اومفعول ثان لقوله لا ارى وحين مفعول فيه لمعنى التشبيه المستفاد من الكاف اولقوله لا ارى ويظلم مضارع مجهول وهو مع فاعله راجع الى وادي السباع مضاف اليها الحين وقوله واديا مفعول لا ارى اومفعوله الاول واقل اسم تفضيل والباء في به بمعنى في متعلق بقوله اقل والضمير راجع الى واديا وركب فاعل اقل وهو مع مركب منصوب لفظا صفة واديا اوحال منه اومفعول ثان ان كان كوادي حال اوتمييزا كما في الهندي ثم الركب اسم جمع وليس بجمع على الاصح وهو جماعة الركبان مخصوص براكبي الابل في الاصل ثم توسع فيه واطلق على كل من ركب دابة واضافة الوادي الى السباع ان الكثرة السباع لانه اذا قل مرور الناس بالوادي كثر السباع فيه واما المراد بالسباع شرار الناس وقطاع الطريق ﴿ سلك ﴾
وقوله توه فعل ماض جمع مذكر والواو فاعله راجع الى ركب والضمير مفعوله راجع الى واديا والجملة صفة ركب ٩

في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذهو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ماقبله (شعر) مررت على وادي السباع ولا ارى ❊ كوادي السباع حين يظلم واديا ❊ اقل به ركب اتوه تأية ❊ واخوف الا ما وقى الله ساريا ❊ كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتأية من ابى اواى كالتحية من حيي اوحي وهو المكث والتأني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله لا ارى اما من رؤية البصر اومن رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله كوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في كل ولا ارى اما اعتراضية اوحالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركب اومنصوب على المصدرية اي اتيانا تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه ومافي ماوقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى المستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الافي وقت وقاية الله تعالى ساريا تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف لركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا في كل وقت وقاية الله تعالى ركبا ساريا سايرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولوعبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولوعبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل الحصر حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل

وقوله تأية اى تدبتا وتوقفا تميز عن نسبة اقل الى ركب ومنصوب على المصدرية اى اتوه اثباتا تأية
وقوله اخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب

سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال ﴿ الفعل مادل ﴾ اى كلمة دلت (على معنى) كائن (فى نفسه) اى فى نفس مادل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وحينئذ يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر فى وجه الحصر فى اول الكتاب ارجاع الضمير الى مادل كما لايخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولاشك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى بل اعم لكن لايتحقق الا فى ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية (مقترن) وضعا (باحد الازمنة الثلاثة) فى الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة اما عن المصادر اوغيرها كما سبق ويدخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلاثة او وجود الاحد فى الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع (ومن خواصه) اى خواص الفعل (دخول قد) لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لايتحقق الا فى الفعل (و) دخول (السين وسوف) لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى على الاستقبال البعيد (و) دخول (الجوازم) لانها وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما واطلبه كلام الامر وللنهى عنه كلا الناهية اولتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لايتصور الا فى الفعل (ولحوق تاء التأنيث) عطف على دخول قد وانما خص به لحوق

منهم بوادى السباع واخوف وقوله الاحرف استثناء وما مصدرية توقيتية ووقى ماض ولفظة الجلالة فاعله والجملة لا محل لها صلة ماوهى بعد تأويل المصدر مفعول فيه لقول اخوف بتقدير المضاف اى واخوف فى كل وقت الاوقت وقاية الله تعالى ساريا والمستثنى مفرغ وقوله ساريا اسم فاعل من السرى بالضم وهو السير فى الليل حال من الركب اومن المستكن فى اخوف اومفعول وقى اى راكبا ساريا وحاصل معنى البيت مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال انى لارى مثل وادى السباع حين احاط به الظلام يكون توقف الركب به اقل من وقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى السباع فى كل وقت الاوقت وقاية الله راكبا ساريا بالليل فيه عن الآفات والمخافات والاستشهاد به على انه كان اصله لارى واديا اقل به ركب منهم فى وادى السباع وقدم وادى السباع واستغنى عن ذكره ثانيا وبحره طويل ووزنه فعولن مفاعيلن اربع مرات هذا اصله واما

استعماله فعروضه لايكون الا مقبوضة ولها ثلاثة اضرب الاول سالم والثانى كعروضه والثالث محذوف فهذان البيتان كلاهما من الضرب الثانى على وزن مفاعلن وفيه من الزحاف مالايخفى فلاحاجة الى البيان تبصر

تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل ولا يلحق الا بماله فاعل والصفات استغنت عنها بما الحقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها ولا جزم اختص بالفعل (ساكنة) حال عن تاء التأنيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم (و) لحوق (نحو تاء فعلت) اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه ايضا تاء فعلت وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بماله فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعى الضمير تحرزا عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم الىق واجدر ﴿الماضى مادل﴾ اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة (على زمان قبل زمانك) الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ماعداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ماهو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت (مبنى على الفتح) خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب اوتقديرا نحو رمى واما لبناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) فانه مبنى على السكون معه اى مع الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح (و) مع غير (الواو) فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا اوتقديرا كرموا ﴿المضارع ماشبه﴾ اى فعل شبه (الاسم باحد حروف نأيت) اى حال كونه ملتبسا باحد حروف نأيت

فى اوائله يعنى الحروف الاربعة التى جمعتها كلمة أتيت وهذه المشابهة انما تكون (لوقوعه) اى لوقوع ذلك الفعل (مشتركا) بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين (وتخصيصه) بالجر عطف على قوله لوقوعه اى وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال (بالسين) فانه للاستقبال القريب (وسوف) فانه للاستقبال البعيد كما كان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا (فالهمزة) من تلك الحروف الاربعة (للمتكلم مفردا) مذكرا كان اومؤنثا مثل اضرب (والنون له) اى للمتكلم المفرد اذا كان (مع غيره) واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما مأخوذان من انا ونحن (والتاء للمخاطب) واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا (وللمؤنث) الواحد (والمؤنثين غيبة) اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات اوذوى غيبة (والياء للغائب غيرهما) اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغائبة ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقته السابق (وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى) اى فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج (ومفتوحة فيما سواه) اى فيما سوى ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما (ولا يعرب من الفعل غيره) اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله (اذا لم يتصل به نون تأكيد) ثقيلة كانت او خفيفة (ولا نون جمع المؤنث) لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التأكيد لشدة اتصاله بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى

حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ماقبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل الاعراب (واعرابه رفع ونصب) يشاركه الاسم فيهما (وجزم) يختص به كالجر بالاسم (فالصحيح) منه وهو عند النحاة مالم يكن حرفه الاخير حرف علة (المجرد من ضمير بارز مرفوع) متصل به (للتثنية) مذكرا كان اومؤنثا مثل يضربان وتضربان (والجمع) المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن (والمخاطب المؤنث) مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد الغائب المذكر وتضرب فى الموضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد المذكور المخاطب واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير (بالضمة) فى حال الرفع (والفتحة) فى حال النصب (لفظا) اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين (والسكون) فى حال الجزم (مثل يضرب) ولن يضرب ولم يضرب (و) المضارع (المتصل به ذلك) اى الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع (بالنون) حالة الرفع (وحذفها) اى حذف النون حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع الجزم كما ان النصب فى الاسماء تابع الجر (مثل يضربان) وتضربان (ويضربون) وتضربون (وتضربين) ولم يضربا ولن يضربا الى آخره (و) المضارع (المعتل) الاخر (بالواو والياء بالضمة تقديرا) فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة نحو يدعو ويرمى (والفتحة لفظا) فى حال النصب لخفة الفتحة عليهما نحو لن يدعو ولن يرمى (والحذف) اى بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم (و) المضارع (المعتل) الاخر (بالالف بالضمة والفتحة تقديرا) لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى (والحذف) اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض (ويرتفع) المضارع (اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد) سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المشهور المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب اومررت برجل يضرب اورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع هو بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب

الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع
في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول
الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسماً غير الاعراب
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم
وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو
كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب
افعال المقاربة ان شاء الله تعالى (وينتصب) اي المضارع (بان) الملفوظة
(ولن) قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر
كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه (واذن) قيل اصله اذان
فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه (وكي وبان
مقدرة بعد حتى) نحو سرت حتى ادخلها (و) بعد (لام كي) نحو سرت
لادخلها (و) بعد (لام الجحود) وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي
نحو قوله تعالى ❁ وما كان الله ليعذبهم ❁ لان هذه الثلثة جوازم فيمتنع
دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية (و) بعد (الفاء)
نحو زرني فاكرمك (و) بعد (الواو) نحو لا تأكل السمك وتشرب
اللبن (و) بعد (او) نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو
عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل
مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك لي فاكرام مني اياك وفي
لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن معه (فان) التي ينتصب بها المضارع (مثل اريد ان تحسن الي)
مثال النصب بالفتحة (و) مثل (ان تصوموا خير لكم) مثال النصب
بحذف النون (و) كلمة ان (التي تقع بعد العلم) اذا لم يكن بمعنى الظن
(هي) ان (المخففة من) ان (المثقلة) لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم

بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه (وايست) اى ان الواقعة
بعد العلم (هذه) اى ان الناصبة (نحو علمت ان سيقوم وان لايقوم و) ان
(التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان) لان الظن باعتبار دلالته على
غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن
يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى فى ان التى بعده الوجهان
(وان مثل لن ابرح ومعناها) اى معنى لن (نفى المستقبل) نفيا مؤكدا
لامؤبدا والايلزم ان يكون فى قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى
تناقض لان لن تقتضى التأبيد وحتى تقتضى الانتهاء (واذن) التى ينتصب
بها المضارع (اذا لم يعتمد مابعدها على ماقبلها) اى ان لم يكن مابعدها
معمولا لماقبلها فانه اذا اعتمد مابعدها على ماقبلها لاينتصب لانها
لضعفها لاتقدر ان تعمل فيما اعتمد على ماقبلها فصار كانه سبقها حكما
(وكان) عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
مابعدها على ماقبلها واذا كان (الفعل) المذكور بعدها (مستقبلا)
لكونها جوابا وجزاء وهما لايمكنان الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين
نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما
كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع (مثل
قولك لمن قال اسلمت (اذن تدخل الجنة) مثل بمثال لايحتمل الا الاستقبال
فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها
كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا
المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع
بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر (واذا وقعت)
اى اذن (بعد الواو والفاء فالوجهان) جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف (وكى) التى ينتصب بها المضارع (مثل اسلمت كى
ادخل الجنة ومعناها السببية) اى سببية ماقبلها لما بعدها كسببية
الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور (وحتى) التى ينتصب بها
المضارع بعدها بتقدير ان (اذا كان) اى المضارع (مستقبلا بالنظر

الى ماقبله) وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا اوحالا اومستقبلا
بمعنى كى) اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية (اوالى) لانتهاء الغاية
(مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ماقبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا (وكنت سرت حتى
ادخل البلد) مثال لحتى بمعنى كى اوالى ولاستقبال المضارع بالنظر الى
ماقبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا اوحالا
اومستقبلا (واسير حتى تغيب الشمس) مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال
مابعدها تحقيقا (فان اردت) بالفعل الذى دخله حتى (الحال)
يعنى زمان الحال (تحقيقا) اى بطريق التحقيق بان تكون هى زمان
التكلم بعينه وسيجئ مثاله (اوحكاية) اى بطريق الحكاية كما تقول كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال
الماضية كانك كنت فى زمان الدخول هيأت هذه العبارة وتحكيها فى زمان
التكلم على ماكنت هيأته وكان مابعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته
على ماكان عليه وحكيته فى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ يمكن
حينئذ تقدير ان لانها علم الاستقبال (كانت) اى حتى عند هذه الارادة
(حرف الابتداء) لاجارة ولاعاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ
بها كلام مستأنف لاان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون
حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم (فيرفع) اى مابعد حتى لعدم
الناصب والجازم (ويجب السببية) اى كون ماقبلها سببا لمابعدها
ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى (مثل مرض
فلا حتى لايرجونه) الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى
الرجاء فى زمان التكلم (ومن ثمه) اى من اجل هذين الامرين اى كون
حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ماقبلها لمابعدها
(امتنع) نظرا الى الامر الاول (الرفع) اى رفع مابعد حتى (فى) قولك
(كان سيرى حتى ادخلها فى) وقت حصول كان (الناقصة) فى هذا
القول بان يجعل كان فيه ناقصة لاتامة لانها لما كانت حرف ابتداء نقطع
مابعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ماذا

كانت تامة فانها لاتقتضى الخبر (و) امتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك (اسرت حتى يدخلها) لانه حينئذ يكون مابعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وماقبلها سببا لمابعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال (وجاز فى) وقت حصول كان (التامة كان سيرى حتى ادخلها) فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن ولافساد فيه (و) جاز (ايهم سار حتى يدخلها) بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لاعلى كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولافساد فيه (ولام كى) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان (مثل اسلمت لادخل الجنة) وانما تقدر ان بعدها لانها جارة (ولام الجحود) التى ينتصب بها المضارع (هى لام تأكيد) للنفى (بعد النفى لكان) لفظا (مثل وما كان الله ليعذبهم) اومعنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم اومن الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم (والفاء) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها انتصاب المضارع مشروط (بشرطين احدهما السببية) اى سببية ماقبلها لمابعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لايحتاج الى الدلالة عليها (والثانى ان يكون قبلها) اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقدم الانشاء اوما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون مابعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة (امر) نحو

زرني فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام مني (اونهى) نحو لاتشتمني
فاضربك اى لايكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو
اللهم اغفرلي فافوز ولاتؤاخذني فاهلك (اواستفهام) نحو هل عندكم
ماء فاشرب به اى هل يكون منكم ماء فشرب مني (اونفي) نحو ماتأتينا
فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض
نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج
في النفي (اوتمن) نحو ليت لي مالا فانفقه اى ليت لي ثبوت مال
فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص (اوعرض)
نحو الاتنزل فتصيب خيرا اى الايكون منك نزول فاصابة خير مني
ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها ومابعد
الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما
نحو * سأترك منزلي لبني تميم * والحق بالحجاز فاستريحا * بدون تقديم احد
الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر (والواو) التي ينتصب بعدها
المضارع بتقدير ان بعدها مشروط (بشرطين) احدهما
(الجمعية) اى مصاحبة ماقبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما (و) ثانيهما
(ان يكون قبلها) اى قبل الواو (مثل ذلك) اى مايماثل الواقع قبل الفاء
في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء
بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولاتأكل السمك
وتشرب اللبن اى لايجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا
القياس (واو) التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان (بشرط معنى الى ان
اوالاان) اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة
بعدها الا ان ان ايضا داخل في مفهومها او الا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار
نحو لالزمنك اوتعطيني حقي اى الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي
فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي
وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور باو التي بمعنى الى اى لالزمنك الى
اعطائك حقي (والعاطفة) اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت

﴿ البيت السابع والثلاثون ﴾

قول الشاعر (سأترك منزلي لبني تميم * فالحق بالحجاز فاستريحا) قوله سأترك مضارع متكلم من ترك يترك والمنزل الدار والمنزلة مثله لبني تميم صفة لقوله منزلي وبني تميم اسم قبيلة والحق مضارع من الحق يلحق والباء متعلق به والحجاز مكة مكرمة والفاء للسببية واستريحا من الاستراحة اى الراحة مضارع متكلم ايضا منصوب بان المقدرة بعد فاء السببية والفه للاشباع والاستشهاد على ان نصب استريحا في البيت بدون تقدم الاشياء الستة محمول على ضرورة الشعر قال الفاضل العصام والشارح جعله لضرورة الشعر ومبنى ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله بقولنا سيقع مني ترك منزلي والحاق بالحجاز فاستراح ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل سأترك والحق في معنى الامر اى لاترك ولالحق فاستريحا انتهى وهذا من البحر الوافر من العروض الاولى وهي مقطوعة على وزن فعولن ولها ضرب واحد مثلها *

من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما
ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى بنصب المضارع بها بتقدير
ان (اذا كان المعطوف عليه اسما) صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم
اوفتشتم اوثم تشتم فثم ليست من الحروف العاطفة المذكورة وتقدير ان
بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة
اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى
قوله حتى اذا كان مستقبلا اوعلى آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل
هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان
هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على
التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
فى التفصيل مالم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به
وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان
المناسب حينئذ ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر
ماذكرنا (ويجوز اظهاران مع لام كى) نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق
بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم (و) مع الحروف (العاطفة) نحو
اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك
للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت اضربك فجاز ان يظهر معها
مايقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان
تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لاتدخل على اسم صريح وحمل عليها حتى
التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى حتى التى يليها المضارع واما الواو
والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب مابعدها للتنصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
(ويجب) اى اظهار ان (مع لا) الداخلة على المضارع المنصوب بها
(فى) صورة دخول (اللام) بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين
المتواليين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى ❊ لئلا يعلم اهل الكتاب ❊ واعلم ان
ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم

﴿ البيت الثامن والثلثون ﴾ قول المنذر حين رأى المعيدي واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه مايعجبه على ماقيل يعني ان المنذر سمع المعيدي ﴿ ٢٢٧ ﴾ واعجبه مابلغه من فصاحته وبلاغته فلمارآه استحقره وقال (تسمع

تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ﴿ اوبمع العمل مع الشذوذ كقوله ﴿ الا ايهذا اللائمي احضر الوغى ﴿ في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها (وينجزم) اى المضارع (بلم ولما ولام الامر ولا) المستعملة (في) معنى (النهي) احتراز عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا (وكلم المجازاة) اى وينجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان (وهي) اى كلم المجازاة (ان ومهما واذما وحيثما) فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما وامابدونها فلا (واين ومتى) وهما يجزمان المضارع مطلقا فسواء كانا مع ما اولا (وما ومن واي واني واما) انجزام المضارع (مع كيفما واذا فشاذ) لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد امامع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به (وبان مقدرة) عطف على قوله بلم اى وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى (فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه) اى نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عائدا الى ماهو اقرب اعني ماضيا (ولما مثلها) اى مثل لم في هذا القلب والنفي (وتختص) اى لما (بالاستغراق) اى استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذ قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها (وجواز حذف الفعل) اى وتختص ايضا لما يجوز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اى ينفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب الامير وقد تستعمل في غير

بالمعيدي خير من ان تراه) قوله تسمع مبتدأ في تقدير الاسم اى سماعك يعني ان هذا الفعل منزل منزلة المصدر وان لم يكن فيه ان والباء في بالمعيدي متعلق بقوله تسمع وهو منسوب الى معيد تصغير معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا له مع ياء التصغير وهو اسم رجل وقوله خير خبر المبتدأ قيل وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته والاستشهاد به على ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا بلا عمل لضعفها كما في تسمع اى ان تسمع هذا ولكن المختار عند صاحب اظهار الاسرار انه منزل منزلة المصدر بلا واسطة ان بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشرنا اليه بالتفسير السابق وزنه فاعلاتن مرتين تأمل في بحره ﴿ البيت التاسع والثلثون ﴾ قول الشاعر (الا ايهذا اللائمي احضر الوغى ﴿ وان اشهد اللذات هل انت مخلدي) الاحرف افتتاح وقوله اللائمي اى الزاجر صفة لهذا اوصفة

بعد الصفة لاى كما قال الفاضل العصام في مثله وقيل انه بدل او عطف بيان لهذا واحضر ٦

المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولماينفعه الندم (ولام الامر) هي (اللام المطلوب بها الفعل) وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفرلنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ﴿ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا﴾ (ولا النهي) هي لا (المطلوب بها الترك) اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا اوغائبا اومتكلما (وكلم المجازاة) المذكورة من قبل (تدخل على الفعلين السببية) الفعل (الاول ومسببية) الفعل (الثاني) اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ماتدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولاشك ان كلم المجازاة لاتجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولايلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لاخارجا ولاذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لاذهنا ولاخارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (ويسميان) اي هذان الفعلان اولهما (شرطا) لانه شرط لتحقق الثاني (و) ثانيهما (جزاء) من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل (فان كانا) اي الشرط والجزاء (مضارعين) نحو ان تزرني ازرك (او الاول) فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك (فالجزم) واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او مايتضمنها مع صلاحية المحل لكون المضارع معربا قابلا للجزم (وان كان الثاني) مضارعا (فالوجهان) اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او آتيه (واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا)

٢ المضارع متكلم منصوب بان المقدرة اي ان احضر والوغى بفتح الواو وسكون الغين المعجمة الجلبة والاصوات وان قيل للحرب وغى لما فيها من الصوت والجلبة كذا في مختار الصحاح والمراد به هنا الحرب وان في ان اشهد مصدرية واشهد مضارع متكلم ايضا بمعنى احضر واللذات مفعول له وانت مبتدأ ومخلد خبره والجملة خبر لقوله ايهذا لكونه مبتدأ وحاصل المعنى الا ايهذا ان اجر على حضوري الحرب وحضوري اللذات واختياري اياهما هل انت تبقى ابدا بتركهما كذا قيل والاستشهاد بالعلى ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة مع العمل شذوذا وهذا من الضرب الثاني من الطويل

تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت (اومعنى) نحو ان خرجت لم اخرج
و يحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا
كقوله تعالى ❊ ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ❊ اومنو يا كقوله
تعالى ❊ ان كان قميصه قد من قبل فصدقت ❊ اى فقد صدقت (لم يجز
الفاء) فى الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى لقلب
معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة الدالة على كونه جوابا
كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير قد
ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه
كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او وجوب دخول الفاء فيه
(وان كان) اى الجزاء (مضارعا مثبتا او منفيا بلا) احتراز عما اذا كان
منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء
لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى (فالوجهان) الاتيان بالفاء وتركها لان
اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واثرت
فى تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير
فيه من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ❊ وان يكن منكم الف يغلبوا
الفين ومن عاد فينتقم الله منه (والا) اى وان لم يكن الجزاء الماضى او
المضارع المذكورين (فالفاء) لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض
بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين
لا تأثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى رابطة وهى الفاء واما جملة
اسمية اوامر اونهى اودعاء اواستفهام او مضارع منفى بما ولم اولن الى
غير ذلك كالتمنى والعرض فى جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط
فى الجزاء فاحتاج الى الفاء (ويجىء اذا) التى للمفاجأة (مع الجملة الاسمية)
التى وقعت جزاء (موضع الفاء) لان معناها قريب من معنى الفاء لانها
تنبىء عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء
اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا
الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله

تعالى ﴿وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون﴾ اى فهم يقنطون (وان) التى يجزم بها المضارع حال كونها (مقدرة) انما كانت مقدرة (بعد الامر) نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك (والنهى) نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك (والاستفهام) نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه (والتمنى) نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه (والعرض) نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا (اذا) كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم و (قصد السببية) اى سببية ما تقدم له فحينئذ يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة بكون ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها (نحو اسلم تدخل الجنة) فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة (و) نحو (لا تكفر تدخل الجنة) اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة للفعل المنفى لا المثبت (و) لهذا (امتنع لا تكفر تدخل النار) عند الجمهور (خلافا للكسائى) فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور (لان التقدير) على ما عرفت (ان لا تكفر) تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى ﴿فهب لى من لدنك وليا يرثنى﴾ فيمن قرأ مرفوعا اى وليا وارثا منى او بالحال كذلك كقوله تعالى ﴿فذرهم فى طغيانهم

الرائد الشخص الذي يتقدم لطلب الماء والكلاء وارسوا امر من الارساء اى من باب الافعال اى قيموا من ارسيت السفينة اى حبستها ووقفتها بالمرساة و نزاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اى قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله تعالى وقضائه لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه اى يهلكه لقوله تعالى (لكل امة اجل فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجوه ما ذكرنا كذا في المطول والاستشهاد به على ان الفعل المضارع يجزم بان المقدرة بعد الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة او بالحال كما في الآيتين المذكورتين في الشرح او بالاستئناف كما في هذا البيت يعنى لما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبر كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان غرض الرائد تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعنى تصيير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة وزن هذا البيت مفاعلن فعلن مستفعلن فعلن مرتين لانه من البحر البسيط ٩

يعمهون اى عمهين او بالاستئناف كقول الشاعر * وقال رائدهم ارسوا نزاولها * فكل حتف امرئ يجرى بمقدار (الامر) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر في المعنى المصدرى ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه (صيغة يطلب بها الفعل) شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا (من الفاعل) احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل (المخاطب) احتراز عن الغائب والمتكلم (بحذف حرف المضارعة) احتراز عن مثل قوله تعالى * فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد (وحكم آخره) اى آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته بالاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة (حكم المجزوم) اى مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة (فان كان بعده) اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه حرف متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف (ساكن وليس) المضارع (برباعى) والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير (زدت همزة وصل) على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة (مضمومة ان كان بعده) اى بعد الساكن (ضمة) دفعا

للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول من الرباعى وبالمضارع المعلوم من الرباعى اذ قيل اقتل بكسر التاء (ومكسورة فيما سواه) اى سوى ساكن بعد ضمة سواء كان بعده كسرة اوفتحة فانه لوضم فى مثل اضرب لالتبس بالماضى المجهول من الاضراب ولوفتح لالتبس بالامر منه ولوضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولوفتح لالتبس بالماضى الرباعى (نحو اقتل) مثال لما يكون بعد حرف الساكن ضمة (واضرب) مثال لما يكون بعده كسرة (واعلم) مثال لما يكون بعد فتحة (وان كان رباعيا فمفتوحة) اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل (مقطوعة) لذلك بعينه

﴿ فعل مالم يسم فاعله ﴾

اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية (هو ما حذف فاعله) واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق (فان كان) الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه (ماضيا) غيرت صيغته دفعا للبس بان (ضم اوله وكسر ما قبل آخره) مثل ضرب ودحرج واعلم واختيرله هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختيرله وزن غريب لم يوجد فى الاوزان الخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود باخف منه (ويضم الثالث مع همزة الوصل) نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب (و) يضم (الثانى مع التاء) مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت (خوف اللبس) هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى (ومعتل العين) اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعتل عينه لئلا يفضى الى اجتماع علالين فى يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين

٩ من الضرب الثانى للعروض الاولى منه فعروضه مخبونة وضربه مقطوع على وزن فعلن بسكون العين وصدره مخبون كابتدائه على وزن مفاعلن والحشوان من المصراع الثانى والثانى من الاول سالم ففى قوانا امر تبين مسامحة تفكر ☼

المنقلبة عينه الفا الثلاثى د عليه مثل عور وصيد انما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ماذكرنا (الافصح) فيه (قيل وبيع) اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ماقبلها بعد حذف حركته فصار ابيع وقول فابدل واو قول ياء السكونها انكسار ماقبلها فصار قيل (وجاء الاشمام) وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذهى تابعة لحركة ماقبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف (و) جاء (الواو) ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها (ومثله) اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد (باب) الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو (اختير وانقيد) فى مجيئ اللغات الثلاث فيه اذ ثبر وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلاتفاوت (دون استخير واقيم) اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ماقبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ماقبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة (وان كان) اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه (مضارعا ضم اوله) وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج (وفتح ماقبل آخره) لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة (ومعتل العين) المبنى للمفعول (تنقلب) العين (فيه الفا) ياء كانت اوواوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ماقبلها

﴿ المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى ﴾

من الفعل (مايتوقف

فهمه على متعلق) اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى (كضرب) فان فهم ضرب موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن (وغير المتعدى بخلافه) اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل (كقعد) فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستقبال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد (والمتعدى يكون) متعديا (الى) مفعول (واحد كضرب) وهذا فى الكلام كثير (وللاثنين) ثانيهما غير الاول (كاعطى) والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم (والى) مفاعيل (ثلاثة كاعلم وارى) بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر (و) هى (انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث) فليست اصلا فى التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام (وهذه) الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل (مفعولها الاول كمفعول) باب (اعطيت) فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا (والثانى والثالث) من مفعوليها (كمفعولى علمت) فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر وفى جواز تركهما معا ﴿ افعال القلوب ﴾ وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى

الطرفين وهى (ظننت وحسبت وخلت) وهذه الثلاثة للظن (وزعمت) وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم (وعلمت ورأيت ووجدت) وهذه الثلاثة للعلم (تدخل) اى هذه الافعال (على الجملة الاسمية لبيان ماهى) اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة (عنه) من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال (وتنصب) اى هذه الافعال (الجزئين) اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها (ومن خصائصها) هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصائص افعال القلوب (انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر) فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى * ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم * على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر * لاتخلنا على غرائك انا * طالما قد وشى بنا الاعدا * اى لاتخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى (بخلاف باب اعطيت) فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له او يعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لاتحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لايخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع

كلامه ترقيشا اى زوره وزخرفه قال الفاضل العصام قوله لاتخلنا فى الحاشية اى لاتخلنا جازعين على غرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يضرنا هذا وفى العباب اى لاتخلنا ادلاء على غرائك الملك بنا وبالجملة جعل الشاعر الغراء بمعنى الاغراء ونحن لم نجده فى اللغة هذا كلامه اقول قوله لاتخلنا فعل مضارع بلاء الناهية من خال يخال يقال خال الشئ ظنه يخاله خيلا وخيلة ومخيلة وخيلولة وهو من باب ظننت كذا فى مختار الصحاح قوله الغراء فى الديوان والصحاح وغيرهما ان الغراء بالفتح اسم من اغريت الكلب بالصيد اى ابهجت واللهج الحرص فى الصحاح قد لهج به من باب علم اذا اغرى فثابر عليه انتهى اقول اذا عرفت هذا فلاوجه لما قاله الفاضل العصام جعل الغراء بمعنى الاغراء ونحن لم نجده فى اللغة وما فى طالما كافة عن طلب الفاعل صورة او مصدرية والمصدر فاعل معنى وهذا اولى من الاول على ماقيل اعلم

ان ما الكافة على ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا يتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال كما فى هذا البيت وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن حينئذ الا على جملة فعلية صرح بفعلها والثانى

بخل اى بخل مسموعه صادقا (ومنها) اى ومن خصايص افعال القلوب
(جواز الالغاء) اى ابطال عملها (اذا توسطت) بين مفعوليها نحو زيد
ظننت قائم (اوتأخرت) عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على
التقديرين (لاستقلال الجزئين) الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
اومفعولين لها (كلاما) تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا
مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو
ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لايجوز وهذه الافعال على تقدير
الغائها فى معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم فى ظنى وفى قوله
جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر
وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى بعضها
انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها
اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد و بين اسم
الفاعل ومعموله نحو انت بمكرم احسب زيدا و بين معمولى ان نحو ان
زيدا احسب قائم و بين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد
و بين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد احسب وعمرو ولاشك
ان الغاءها فى هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز
الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعنى بين مفعوليها اوتأخرت يعنى عنهما
وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها
لشيوعه وكثرة وقوعه (ومنها) اى من خصائص افعال القلوب (انها
تعلق) وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها
(قبل) معنى (الاستفهام) بلا واسطة كما يجئ مثاله او بواسطة كما اذا كان
قبل المضاف الى مافيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت (و)
قبل (النفى) الداخل على معمولها (و) قبل (اللام) اى لام الابتداء
الداخلة على معمولها (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) مثال للتعليق
بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار
ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه
الثلاثة تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال

٧ الكافة عن عمل النصب والرفع وهى المتصلة بان واخواتها نحو انما الله اله واحد والثالث الكافة عن
عمل الجر وتتصل باحرف وظروف فالاحرف احدها رب وتدخل ﴿٢٣٦﴾ حينئذ على الماضى لان التكثير
والتقليل انما يكونان فيما عرف
حده والمستقبل مجهول ومن
ثمه قيل فى قوله تعالى (ربما
يود الذين كفروا) انما جاز لان
المستقبل معلوم عند الله
كالماضى وقيل هو على حكاية
حال ماضية مجازا وقيل التقدير
بما كان يود فتكون كان هذه
نابتة ولا يمتنع دخولها على
الجملة الاسمية خلافا للفارسى
والثانى الكاف نحو كنت كما انت
والثالث الباء كقوله ❊
فائن صرت لا تحير جوابا ❊
لبما قد ترى وانت خطيب ❊
وقد يكون من واما الظروف
فاحدها بعد والثانى مثل بينما
والثالث والرابع حيث واذ كذا
فى ملخص مغنى اللبيب فاحفظه
ان كنت اللبيب وقوله وشى
من الوشى بمعنى النميمة اى نم
ونقل الكلام الى السلطان
والمعنى لاتخلنا اى لاتظننا
جازعين اى غير صابرين على
غرائك اى اغرائك وقد رشى
ونم بنا قبلك الاعداء الى الملك فلم
يضرنا فوشيك بنا اليه لايضرنا
ايضا فلانبالى لان وشيك وعدمه
سيان عندنا اما لكمال المودة بيننا
وبين الملك واما لعدم خوفنا
منه هذا والاستشهاد به على انه اذا ذكر احد مفعولى افعال القلوب يجب ذكر الآخر ❊توجب❊
ومع هذا قد ورد ذكر احدهما بدون الآخر مع القرينة على قلة اما حذف الاول ففى قوله ٤

توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمه جاز عطف الجملة المنصوبة جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى (ومنها) اى ومن خصائص افعال القلوب (انه يجوز ان يكون فاعلها) اى فاعل افعال القلوب (ومفعولها ضميرين) متصلين (لشئ واحد) وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر نحو اياك ظلمت (مثل علمتنى منطلقا) وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك فى سائر الافعال فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمه قالوا ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسى فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتنى وعدمتنى لانهما نقيضا وجدتنى فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى رأى البصرية والحلمية على

٤ تعالى (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اى ﴿ ٢٣٧ ﴾ لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثانى ففى هذا البيت كما فى تحقيق الان المفعول الثانى فيه محذوف وهو جازعين كما سبق تقديره نقلا عن العصام رحمه الله تعالى وهو اسم فاعل جمع مذكر من الجزع بفتحتين وهو عدم الصبر والمفعول ضمير المتصل اعنى تا ومن هذا القبيل قول الشاعر

* كان لم يكن بين اذا كان بعده
* تلاق ولكن لا اخال التلاقيا

* فان المفعول الثانى محذوف اى كائنا قوله بين اى افتراق وذلك من البحر الخفيف من ضربه الاول لعروضه الاولى اصله فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن مرتين والضرب الاول لعروضه الاولى سالم كالعروض الا ان فى ذلك البيت زحافا كثيرا لان حشو المصراع الاول من البيت الاول وهو متفعلن مخبون بحذف سينه فبقى متفعلن ثم نقل الى مفاعلن ثم قطع بحذف النون واسكان اللام فصار فعولن بعد النقل وان عروضه وهو قوله فتشرع منا مخبون وزن فعلاتن اصله فاعلاتن وحشو المصراع الثانى منه وهو قوله وهل لذا مخبون ايضا على وزن مفاعلن اصله مستفعلن فحذف سينه فبقى مفاعلن بعد النقل وحشو المصراع الاول من البيت الثانى مخبون ايضا وعرضه وحشو المصراع الثانى كذلك وضربه مشعث على وزن مفعولن قال ٣

٣ بعض شراح الاندلسي زحاف هذا البحر يعني الخفيف هو انه يجوز الخبن في فاعلاتن ومستفعلن فيصير فعلاتن ومفاعلن والتشعيث في فاعلاتن في الضرب ﴿ ٢٢٨ ﴾ الاول فيصير مفعولن كقول المتنبي ❊

كل شيء من الدماء حرام ❊
شربه ما خلا دم العنقود ❊
اذا عرفته فاعلم ان وزنه بعد
العلل فاعلاتن فعولن فاعلاتن
فاعلاتن مفاعلن فعلاتن
فاعلاتن مفاعلن مفعولن وانما
اطنبنا الكلام لان هذا المقام
من مزالق الاقدام وماذكرناه
من البحر الطويل

﴿ البيت الثاني والاربعون ﴾

قول الشاعر (ولقد اراني للرماح دريئة ❊ من عن يميني تارة وامامي) اي ابصر نفسي حلقة هي هدف الرماح ولكون ارى بمعنى العلم مساغ فيكون دريئة مفعوله وعلى ماذكره هي حال كذا في حاشية العصام اقول الرماح جمع رمح والهدف كل شيء مرتفع من البناء وعن في من عن يميني اسم بمعنى الجانب اي من جانب يميني قال في مختار الصحاح ان كلمة عن يكون اسما يدخله حرف الجر تقول جئت من عن يمينه اي من ناحية يمينه هذا كلامه يعني كما كان الرماح حول الدريئة فانا محفوف بها من الاطراف والاستشهاد به على ان من خصائص افعال القلوب ان يكون فاعلها

رأى القلبية تجوز فيهما ماجوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ❊ ولقد اراني للرماح دريئة ❊ من عن يميني تارة وامامي ❊ وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا (ولبعضها) اي لبعض افعال القلوب ماعدا حسبت وخلت وزعمت (معنى آخر) قريب من معانيها الاول وهي اما العلم اوالظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد منها معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت (يتعدى به) اي بذلك المعنى الآخر (الى) مفعول (واحد) لا اثنين (فظننت بمعنى اتهمت) من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى ❊ وماهو على الغيب بظنين ❊ اي بمتهم (وعلمت بمعنى عرفت) تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه (ورأيت بمعنى ابصرت) ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى (ووجدت بمعنى اصبت) تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبا من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا واوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن

﴿ الافعال الناقصة ﴾

انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة (ماوضع) اي افعال وضعت (لتقرير الفاعل على صفة) اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لانه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال

﴿ و ﴾

والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع التقرير الفاعل صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا في كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ماهو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولاشك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائدة لاخراج الافعال التامة اصلا (وهي) اي الافعال الناقصة (كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ) بالهمزة وقيل بالياء (ومابرح ومادام وليس) ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا (وقد جاء) في قولهم (ماجاءت حاجتك) ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما ان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ماجاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك (و) جاء ايضا (قعدت) ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة (كانها حربة) اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملهما العرب فيه خلافا للفراء (وتدخل) هذه الافعال وما كان نحوهن (على الجملة الاسمية) المركبة من المبتدأ والخبر (لاعطاء الخبر) اي لاجل اعطائها الخبر (حكم معناها) اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد حكم معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني

٦ ومفعولها ضميرين متصلين لشيء لكونها رأى القلب وحمل عليها رأى البصرية والحلمية فجوز فيهما ماجوز فيها من كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد كما في اراني لانه مضارع متكلم فاعله فيه انا ومفعوله ضمير متصل به وبحره من الكامل صدره مع العروض سالم والابتداء مع الحشوين مضمر والضرب على وزن فعلاتن لانه من الضرب الثاني من العروض الاولى وهذا الضرب مقطوع والقطع هنا عبارة عن حذف النون متفاعلن واسكان اللام في متفاعلن ونقل الى فعلاتن

﴿ البيت الثالث والاربعون ﴾ قول الشاعر) بتيهاء قفر والمطى كانها ۞ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها) التيهاء على على وزن فعلاء المفازة التى لا يهتدى فيها ﴿ ٢٤٠ ﴾ من التيه والقفر المكان الخالى

يصف المطى بسرعة سيرها فانها بمنزله قطا تركت بيوضها صارت فراخا والمطى جمع المطيــة وهى النجيبــة من الابل وقال الاصمعى المطية تمطو فى سيرها وهو مأخوذ من المطو وهو المد فى السير وقطا طير سريع الطيران والحزن بفتحتين ماغلظ من الارض وفيها حزونة والاضافة بمعنى فى على ماقيل ويحتمل الحزن بضم الحاء من المحزون فيكون الاضــافة لادنى ملابسة ويكون قوله قد كانت بيانا له بل يؤيد الثانى عدم استقامة الوزن على الاول والمعنى كابمفــازة يسرع بنا المطى كما يسرع هذا الطير الى بيوضه بعــد ان صارت افراخا لان اسراعه الى الافراخ اشد من اسراعه الى البيض والاستشهاد به على ان كان قد يكون بمعنى صار كما فى هذا البيت لان معنى كانت صار لان البيوض صارت فراخا لانها كانت فراخا قال صــاحب الهادى لو حملنا كان على معنــاه من غير نظر الى صار لكان البيوض فيمامضى كانت فراخا وهو محال انتهى وهذا من الطويل من اضربه الثانى ﴿ البيت الرابع والاربعون ﴾ ﴿ قيام ﴾ قول الشــاعر (اذا مات كان الناس صنفان شــامت ۞ وآخر مثن بالذى كنت اصنع) اذا شرطية ومت ٧

اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه (فترفع) هذه الافعال الجزء (الاول) لكونه فاعلا (وتنصب) الجزء (الثانى) اشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه (مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة) كائنة (الثبوت خبرها) لاسمها ثبوتا (ماضيا) اى كائنا فى الزمان الماضى (دائما) من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا (او منقطعا) نحو كان زيد غنيا فافتقر (و بمعنى صار) عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ماهو قسم منه كقول الشاعر ۞ بتيهاء قفر والمطى كانها ۞ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ۞ اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا (ويكون فيها ضمير الشان) هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة ويكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقول الشاعر ۞ اذا مت كان الناس صنفان شامت ۞ وآخر مثن بالذى كنت اصنع (وتكون تامة) عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب (بمعنى ثبت) ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى ۞ كن فيكون (و) تكون (زائدة) وهى التى وجودها وعدمها سواء ولا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى ۞ كيف نكلم من كان فى المهد صبيا ۞ اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها (وصار للانتقال) اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ۞ ان العداوة تستحيل مودة ۞ وقال ۞ فبالك من نعمى تحولن ابؤسا (واصبح وامسى واضحى) تكون (لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو

لا بكسر الميم او بضمها لانه يجئ من البابين ماض متكلم من الموت وقوله كان من الافعال الناقصة اسمه والناس مبتدأ وصيفان خبره والجملة خبر كان ﴿ ٢٤١ ﴾ وهى مجزومة المحل جزاء الشرط وقوله شامت بدل من صيفان وهو من الشماتة وهى الفرح ببلية العدو وبابه علم وقوله آخر عطف على شامت ومن ثناكوينده يعنى والصنف الآخر يمدحونى بالافعال التى كنت اصنع اى افعل فى حياتى والاستشهاد به على ان اسم كان قد تكون ضمير شان وبحره كالبيت السابق (البيت الخامس والاربعون) قول الشاعر (ان العداوة تستحيل مودة) وقول الآخر (فيالك من نعمى تحولن ابؤساً) معنى البيت الاول ان العداوة تصير محبة بتغير السيئات بالحسنات كذا فى شرح اللباب قوله فيالك استغاثة من تحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير تحولن راجع اليه اما لارادة المتعددة بالمصدر اوجعله ابؤسا وشدائد فجمع وان كان واحد التعدد الخبر على ما فى حاشية العصام قال على القارى فى شرح الامالى النعمى بضم النون والقصر لغة من النعمة بالكسر وقال شارح آخر فيه ايضا هو مصدر النعم بمعنى النعمة كالبشرى والرجعى بمعنى البشارة والرجوع انتهى والكاف فى يالك بالكسر خطاب على النعمى وبالنداء المتعجب والمنادى محذوف وهو المجرور باللام المبين بمن البيانية المخصوص

قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران (و) تكون (بمعنى صار) نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة (و) تكون (تامة) بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح (وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما) فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله (و بمعنى صار) نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا او بت ببيت ابى طالب لكن لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة جعلا فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال اربعة ناقصة اذا كان بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات واذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقاطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات (ومازال) من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة (ومابرح) بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية (ومافتئ) ايضا بمعناه (وما انفك) اى ما انفصل (لاستمرار خبرها) اى خبر تلك الافعال (لفاعلها) قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبره قسم على حدة من المنصوبات (مذ قبله) اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى مازال زيد اميرا استمر امارته من زمان قابليته وصلاحيته الامارة امادلالتها على الاستمرار فلان النفى مأخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا (ويلزمها) اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت (النفى) بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله

تعالى ﴿ تالله تفتؤ تذكر يوسف ﴾ اى لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها (ومادام لتوقيت امر) اى تعيينه (بمدة ثبوت خبرها لفاعلها) بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع مابعدها فى تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلابد هنا لك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله (ومن ثمه) اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (احتاج الى) وجود (كلام) مستقل بالافادة (لانه) حينئذ مع اسمه وخبره (ظرف) والظرف فضلة غير مستقل بالافادة نحو اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فادام لم يشفع مادام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لايفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلاحاجة الى وجود كلام وراءها (وليس لنفى مضمون الجملة حالا) اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور (وقيل) هى لنفى مضمون الجملة (مطلقا) ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى ﴿ الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾ وهذا مذهب سيبويه (ويجوز تقديم اخبارها) اى اخبار الافعال الناقصة (كلها على اسمائها) اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا مالم يعرض مايقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور (وهى) اى الافعال الناقصة (فى تقديمها) اى تقديم اخبارها (عليها) اى على تلك الافعال واقعة (على ثلاثة اقسام قسم يجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو من كان الى راح) وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على

٢ من بين امثاله بالاستحضار لغرابته واللام متعلق بمايستفاد من المقام من نحو اخص على ما قيل ولابؤس جمع البأس وهو الشدة كافلس وفلس والمعنى يانعمى اخصك بالتعجب من بين امثالك فانهن صرن شدائد والاستشهاد بهما على ان آل ورجع واستحال وارتد تحول ملحقة بصار فيرفعن الاسم وينصبن خبرهن كما فى تستحيل فى الاول وتحولن فى الثانى الاول مصراع من الكامل والثانى كذلك من من الطويل وفيهما من الزحاف مالايخفى

المرفوع فى الافعال افوتها (وقسم لايجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو) اى هذا القسم (مافى اوله) كلمة (ما) نافية كانت اومصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم مافى حيز النفى لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر و يخالف هذا الحكم (خلافا) ثابتا (لابن كيسان) بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لامن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لامخالفة منهم وذلك الخلاف منه (فى غير مادام) لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افاد الثبوت فصار بمنزلة كان فلايلزم تقديم مافى حيز النفى بحسب المعنى (وقسم مختلف فيه) ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا (وهو) اى القسم المختلف فيه كلمة (ليس) فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لايجوز مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه و بين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة و بهذا اندفع ماقيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل مافى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان ﴿ افعال المقاربة ماوضع ﴾ اى فعل وضع لدنو الخبر) اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل (رجاء) منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لاجزمه به فعسى فى قولك عسى زيدان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لانك جازم به (او) وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل (حصولا) اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراق الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله (او) وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل (اخذا فيه) اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون

ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالتصدى لما يفضى اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه (فالاول) اى ما وضع لدنو الخبر رجاء (عسى) قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف (وهو غير متصرف) حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت فى الاغلب من معانى الحروف والحرف لا يتصرف فيها (تقول) على احد استعماليه (عسى زيد ان يخرج) وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج اوفى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعلى هذا عسى تامة وقال الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب (و) تقول على الاستعمال الآخر (عسى ان يخرج زيد) بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال

(البيت السادس والاربعون) قول الشاعر (عسى الهم الذى امسيت فيه ✽ يكون وراءه فرج قريب)

الهم الحزن والجمع الهموم وهو اسم عسى ✽ ٢٤٥ ✽ وخبره يكون وروى الكرب وهو ايضا بمعنى الغم الشديد يقال كربه الغم اى اشتد عليه كذا فى المختار وامسيت بضم التاء وروى بفتحها على الخطاب ووراء بمعنى الخلف خبر مقدم ليكون وفرج اسمه المؤخر وقريب صفة للفرج وهو بفتحتين وبالجيم بمعنى الفرح بالحاء والمعنى عسى الحزن الذى كنت فيه فى وقت المساء يكون عقيبه فرح وسرور والاستشهاد على انه قد يحذف ان عن خبر عسى تشبيها لها بكاد كما فى يكون وهذا من البحر الوافر من عروضه الاولى واولها ضرب واحد مثلها وهما مقطوفان على وزن فعولن كما فى قول المتنبى ✽ ذكرت جسيم ماطبن وانا ✽ يخاطر فيه بالمهج الجسام ✽ الا ان صدره وحشو الاول معصوب على وزن مفاعيلن

✽ البيت السابع والاربعون ✽ قول الشاعر (رسم عفا من بعدها قد امحى ✽ قد كان من طول البلى ان يمصحا) الرسم الاثر والامحاء ذهاب الاثر وعفا من العفو وهو المحو والبلى بكسر الباء من بلى الشئ اذا صار خلقا متفتتا اى ضعيفا ويمصحا من المصح وهو الذهاب والانقطاع يقال مصح الشئ اى ذهب وانقطع والمعنى هذا رسم واثر من آثار

آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبراله مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا (وقد يحذف ان) عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم ✽ عسى الكرب الذى امسيت فيه ✽ يكون وراءه فرج قريب ✽ كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج (والثانى) اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول (كاد تقول كاد زيد يجئ) فخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافى للحال (وقد يدخل ان) على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم ✽ قد كاد من طول البلى ان يمصحا ✽ فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى لكل واحد منهما حكم الاخر من وجه (واذا دخل النفى على كاد فهو) اى كاد (كالافعال) اى كسائر الافعال فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها (على) اقول (الاصح) ماضيا كان او مستقبلا (وقيل نفيه) اى نفى كاد (يكون للاثبات مطلقا) ماضيا كان او مستقبلا اما فى الماضى فقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة ✽ اذا غير النأى المحبين لم يكد ✽ رسيس الهوى من حب مية يبرح ✽ بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو لا كان نفى كاد للاثبات لما اخطأ وهو ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب

دار المعشوقة عنى وانهدم بناؤها بعد ذهاب آثار المعشوقة من المتعلقات والامتعة حال كونه قد قرب بكثرة الازمنة الموجبة للبلى ان يذهب ذلك الاثر بالكلية والاستشهاد ﴿٢٤٦﴾ على انه قد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كما فى ان يمصح فالالف فيه للاشباع وهذا البيت من الرجز السالم لانه من الضرب الاول لعروضه الاولى

﴿ البيت الثامن والاربعون ﴾

قول ذى الرمة (اذا غير الهجر المحبين لم يكد ❊ رسيس الهوى من حب مية يبرح) كلمة اذا شرطية وغير ماض معلوم من باب التفعيل والهجر فاعله وهو بفتح الهاء الفراق اعنى ضد الوصال والجملة فعل الشرط والمحبين اسم فاعل مفعوله بتقدير المضاف اى محبة المحبين لم يكد جحد مطلق من افعال المقاربة والرسيس اسمه مضاف الى الهوى والرسيس الثابت والاضافة من باب جرد قطيفة ومراده برسيس الهوى نفسه ومن فى قوله من حب متعلق بيبرح الآتى ومية اسم امرأة واذا قيل انها غير منصرفة للعلمية والتأنيث مضاف اليها حب ويبرح بمعنى يزول وهو مع فاعله الراجع الى اسم لم يكد خبره والاستشهاد به على ان النفى الداخل على كاد ومايشتق منه

منه ولاتناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر ومن الثانى فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذى الرمة وذا الرمة فى تسليم تخطئته روى عن عتبة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال عتبة حدثت ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها (وقيل يكون) اى النفى الداخل على كاد ومايشتق منه (فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال) اى كسائر الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه (تمسكا) فى الدعوى الاولى (بقوله تعالى وما كادوا يفعلون) وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه (و) فى الدعوى الثانية (بقول ذى الرمة ❊ اذا غير الهجر المحبين لم يكد ❊ رسيس الهوى من حب مية يبرح) حين اراد بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لايثبت مدعاه بمجرد ذلك مالم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فى تمسكه عليها (والثالث) وهو ماوضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع فى الخبر (طفق) بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب (وكرب) بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب (وجعل) بمعنى طفق (واخذ) بمعنى شرع (وهى) اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال (مثل كاد) فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل او جعل يقول وقال الله تعالى ❊ وطفقا يخصفان (واوشك) بمعنى اسرع عطف على طفق (وهى) اى اوشك (مثل عسى وكاد فى الاستعمال) فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجئ ﴿ فعل التعجب ماوضع لانشاء التعجب ﴾ وفى بعض النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ماوضع ى

يكون الماضى للاثبات وفى المستقبل كسائر الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه كما فى لم يكد حيث اراد بالنفى الداخل على كاد انتفاء رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفى الداخل على كاد كالنفى الداخل على سائر الافعال ﴿ فعل ﴾

 قول الشاعر

(ربما ضربة بسيف صيقل ﴿٢٤٧﴾ بين بصرى وطعنة نجلاء) رب حرف جر مجرور قوله ضربة وما زائدة والباء في بسيف متعلق بضربة والسيف معلوم والصيقل بمعنى المصيقل يقال صيقل السيف وصقله وصقلا لا بالكسر فهو صاقل والمصقلة ما يصقل به السيف ونحوه كذا في المختار وبين ظرف مضاف الى بصرى وهو موضع بالشام ينسب اليها السيوف وطعنة اسم للمكان القريب من البصرى والباء في نجلاء بمعنى في ونجلاء بمعنى المكان الخالي الذي لا شئ فيه والمعنى رأيت ضربا كثيرا مستعملا بسيف مصيقل اي مجلو ووقع في المكان الخالي الذي كان بين بصرى وبين طعنة والاستشهاد به على انه قد يلحق رب ما الزائدة فلا يضر عملها في مجرورها كما في ربما ضربة واي رب الضربة هذا البيت من البحر الخفيف من ضربه الثاني لعروض الاولى لان عروضه الاولى سالمة والضرب الثاني منها محذوف على وزن فاعلن الا ان عروض هذا البيت مشعث على وزن مفعولن بتسكين لام صيقل وضربة على وزن فعلن بعد كونه محذوفا والتشعيث في عروضه والخبن في ضربها الثاني زحافان جوازا فيهما على ما قاله بعض شراح الاندلسي والحشوان مخبونان على وزن مفاعلن تتبع وتدبر

فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وواهاله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولاشل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب ولبس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت كذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء (وله) اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب (صيغتان) احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب (ما افعله و) اخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب (افعل به) بشرط ان تكونا في هذين التركيبين (وهما) اي فعلا التعجب (غير متصرفين) فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي افعال التعجب غير متصرفة (مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان) اي فعلا التعجب (الا مما يبنى منه افعل التفضيل) لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب (ويتوصل في) الفعل (الممتنع) بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب (بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه) اي يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء (ولا يتصرف فيهما) اي في صيغتي التعجب (بتقديم) اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل (وتأخير) اي تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه

اعتبر القصد (ولا) يتصرف فيهما بايقاع (فصل) بين العامل والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق (واجاز المازنى الفصل بالظرف) لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله (وما ابتداء) اى مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول اوذو ابتداء بتقدير المضاف وفى بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر (نكرة) بمعنى شئ لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه (عند سيبويه وما بعدها) اى ما بعد ما (الخبر) من باب شر اهر ذاناب (موصولة) اى ما موصولة (عند الاخفش والخبر محذوف) اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبر قال الشارح الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم (وبه) اى مجروره (فاعل) لهذا الفعل (عند سيبويه) والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس (فلا ضمير) عند سيبويه (فى افعل) لان الفاعل واحد ليس الا (وبه) اى مجروره (مفعول عند الاخفش) لاحسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة (والباء للتعدية) اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن (او الباء (زائدة) على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج (ففيه) اى فى الفعل (ضميرا) هو فاعله اى احسن انت بزيد اوزيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص واحد ﴿افعال المدح والذم﴾ يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب (ما وضع) اى فعل وضع (لانشاء مدح

اوذم) فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء (فمنها نعم وبئس) وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم (وشرطهما) اي شرط نعم وبئس (ان يكون الفاعل معرفا باللام) للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء و يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد (او) يكون (مضافا الى المعرف بها) اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا و بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل اونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا (او) يكون (مضمرا مميزا بنكرة منصوبة) مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا اوضارب رجل اوزيدا وحسن الوجه انت (او) مميزا (بما) بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز (مثل فنعما هي) اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابوعلي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم فيكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هي نعم الشئ هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة (و بعد ذلك) الفاعل (المخصوص) بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح (وهو) اي المخصوص (مبتدأ وماقبله) اي الجملة الواقعة قبله غالبا (خبره) ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير للمبتدأ لقيام لام التعريف العهدي مقامه (اوخبر مبتدأ محذوف) وهو هو (مثل نعم الرجل زيد) فزيد في هذا المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال فانه لما قيل نعم الرجل

وكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثانى جملتان (وشرطه) اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا (مطابقة الفاعل) اى مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة اوتأويلا و فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون و بئست المرأة هند و بئست المرأتان الهندان و بئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند و بئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما (و) قوله تعالى (بئس مثل القوم الذين كذبوا) جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم (وشبهه) مما لا يطابق الفاعل المخصوص (متأول) بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم (وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل) قوله تعالى (نعم العبد) اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته (و) قوله تعالى (فنعم الماهدون) اى نحن (و ساء مثل بئس) فى افادة الذم والشرائط والاحكام (ومنها) اى من افعال المدح والذم حب فى (حبذا) وهو اى حبذا مركب من حب الشئ او من حب اذا صار محبوبا ومن ذا (وفاعله) اى فاعل هذا الفعل (ذا ولا يتغير) اى حبذا اوفاعله او ذا عماهو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند (و بعده) اى بعد حبذا (المخصوص واعرابه) اى اعراب مخصوص حبذا (كاعراب مخصوص نعم) على الوجهين المذكورين (ويجوز ان يقع قبل المخصوص) اى مخصوص حبذا (او بعده) اى بعد مخصوصه (تمييز اوحال على وفق مخصوصه) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين اوراكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين

اورا كبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لايجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص ﴿ الحرف ما دل على معنى في غيره ﴾ اى كلمة دالة على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لايكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لابد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه (ومن ثمه) اى لاجل انه يدل على معنى في غيره (احتاج في جزئيته) للكلام ركنا كان او غيره (الى اسم) يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة (او فعل) كذلك نحو قد ضرب (حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل) اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول والمتعدى بالباء صار معناه الايصال (او معناه) اى معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك (الى ما يليه) سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى ❊ وضاقت عليهم الارض بما رحبت ❊ اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه اولان اثرها فيما يليه الجر (وهى) اى حروف الجر (من والى وحتى وفى) ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها (والباء واللام) ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها (ورب وواوها) اى الواو التى تقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح (وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا) فالعشرة الاول لاتكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا (فمن للابتداء) اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء الغاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها

الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه (والتبيين) بالجر عطف على الابتداء اى و يجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى (والتبعيض) اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم (وزائدة) بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لاتكون الا (فى غير) الكلام (الموجب) نحو ماجاءنى من احد وهل جاءك من احد (خلافا للكوفيين والاخفش) فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم ❊ قد كان من مطر ❊ فاجاب عن استدلالهم بقوله (وقد كان من مطر وشبهه) مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب (متاول) بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كأن قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر (والى للانتهاء) اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهاه اليه باعتبار الشوق والميل (و بمعنى مع قليلا) كقوله تعالى ولاتأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم (وحتى كذلك) اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية (و بمعنى مع كثيرا) ولم يكتف فى بيان كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى فى بيان كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة (وتختص) اى حتى (بالظاهر) اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها (خلافا للمبرد) فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا

(وفى للظرفية) اى للظرفية مدخوله لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز ومجازا نحو النجاة فى الصدق (وبمعنى على قليلا) كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل ۞ اى على جذوع النخل (والباء للالصاق) اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه (والاستعانة) اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم (والمصاحبة) نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولايلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس (والمقابلة) اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك (والتعدية) اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لااختصاص لها بحرف دون حرف (والظرفية) نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد (وزائدة) فى الخبر فى الاستفهام) بهل لامطلقا نحو هل زيد بقائم فلايقال ازيد بقائم (والنفى) بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو مازيد فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصور (قياسيا وفى غيره) اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى (سماعا) سواء لم يكن خبرا (نحو بحسبك زيد) وكفى بالله شهيدا (والقى يده) اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لافى الاستفهام والنفى نحو حسبك زيد (واللام للاختصاص) بملكية نحو المال لزيد وبلاملكية نحو الجل للفرس (والتعليل) اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربت للتأديب اوخارجا نحو خرجت لمخافتك (وبمعنى عن مع القول) نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه (وزائدة) نحو ردف لكم اى ردفكم (وبمعنى الواو فى القسم للتعجب) نحو لله لايؤخر الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب (ورب للتقليل) اى لانشاء التقليل (و) لهذا وجب (لها صدر الكلام) كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير

﴿البيت الخمسون﴾ قول الشاعر (وبلدة ليس بها انيس ❊ الا اليعافير والا العيس) الواو بمعنى رب بلدة والبلد بمعنى والجمع بلاد وبلدان والانيس الموانس وهو كل ﴿ ٢٥٤ ﴾ مايؤنس به يقال بالدار انيس ای احد يونس به واليعافير جمع يعفور بالفتح والضم ولد الظبي وولد البقر الوحشى قاله فی المختار اليعفورظبي بلون التراب يعنى بيض لان العفر بفتحتين التراب وعفره بالتراب من باب ضرب وعفره تعفيرا ای مرغه والتعفير ايضا التبييض وفی الحديث ان امرأة شكت ان مالها لايزكو فقال مالونها فقالت سود فقال عفری ای استبدلی اغناما بيضاء فان البركة فيها والعيس بالكسر الابل الابيض يخالط بياضها شیٔ من الشقرة كذا فی حاشية العصام اقول الشقرة فی الانسان حمرة صافية وبشرته مائلة الى البياض ويقال بعير اشقر ای شديد الحمرة والمعنى رب بلدة صارت خرابا لايتوطن فيها احد الا اليعافير والعيس ثم ان العيس واحدها اعيس والانثى عيساء وعيسى اسم عبرانی او سريانی والجمع عيسون بفتح السين يقال جائنی عيسون ورأيت العيسين ومررت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجزه البصريون وكذا القول فی موسى والنسبة اليهما عيسوی وموسوی وعيسى وموسى كذا فی مختار ﴿الظاهر﴾ الصحاح والاسلشهادبه على ان واورب حكمها تدخل على نكرة موصوفة كما فی قوله وبلدة لانها موصوفة

(مختصة بنكرة) لعدم احتياجها الى المعرفة (موصوفة) ليتحقق التقليل الذی هو مدلول رب لانه اذا وصف الشیٔ صار اخص واقل ممالم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو (على) المذهب (الاصح) وهذا مذهب ابی على ومن وافقه وقيل لايجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذی ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل فی معنى التكثير كالحقيقة وفی التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة (وفعلها) ای فعل رب يعنی الذی تعلق به رب فعل (ماض) لانها للتقليل المحقق ولايتصور ذلك الا فی الماضی نحو رب رجل كريم لقيته اورب رجل كريم لم افارقه (محذوف) ای ذلك الفعل الماضی (غالبا) ای فی غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم ای لقيته (وقد تدخل) ای رب (على مضمر مبهم) لامرجع له (مميز بنكرة منصوبة) على التمييز (والضمير مفرد) وان كان المميز مثنى اومجموعا (مذكر) وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا اورجلين اورجالا اوامرأة اوامرأتين اونساء (خلافا للكوفيين فی مطابقة التمييز) فی الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء (وتلحقها) ای رب (ما) الكافة المانعة عن العمل (فتدخل) بعد لحوق ما (على الجمل) نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد تكون مازائدة فتدخل على الاسم وتجر نحو ربماضربة بسيف صيقل (وواوها) ای واورب فی حكمها (تدخل على نكرة موصوفة) مثل وبلدة ليس بها انيس ❊ الا اليعافير والا العيس ❊ وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن فی اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فی اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلايقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف (وواو القسم انماتكون عند حذف الفعل) ای فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فی القسم فهی اكثر استعمالا من اصلها اعنی الباء (لغير السؤال) يعنی لايستعمل الواو فی السؤال فلايقال والله اخبرنی كما يقال بالله اخبرنی حطا للواو عن درجة الباء (مختصة بالظاهر) يعنی الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم

الظاهر اسم الله اوغيره فلا يقال وبك لافعلن مثلا بل يقال والله اورب
الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء
بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته (والتاء مثلها) اى مثل
الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال (مختصة باسم الله) من
الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها
ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى
(والباء اعم منهما) اى من الواو والتاء (فى الجميع) اى فى جميع ما ذكر من
حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على
اسم الله تعالى خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره
نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله
لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو
بالله لافعلن وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر لا تختص باسم الله
خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه
الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص
وبدونه لمكان التنافى (ويتلقى) اى يجاب (القسم) الذى لغير السؤال
(باللام وان وحرف النفى) اى ما ولا فاللام فى الموجبة اسمية كانت نحو والله
لزيد قائم اوفعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اى فى الاسمية نحو والله
ان زيدا لقائم وما ولا فى المنفية اسمية كانت اوفعلية نحو والله ما زيد بقائم
ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى * تالله
تفتؤ تذكر يوسف * اى لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى
الطلب نحو بالله اخبرنى والله هل قام زيد (ويحذف جوابه) اى جواب
القسم (اذا اعترض) اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على
جواب القسم (اوتقدمه) اى القسم (ما يدل عليه) اى على جوابه نحو
زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين
لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب
المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب

٦ بجمله بعدها وزنه مفاعلن مفتعلن مفعولن فى المصراع الاول ومستفعلن مفتعلن مفعولن فى الثانى لان هذا البيت من الرجز الا انه مصراع الضرب الثانى من العروض ﴿ ٢٥٦ ﴾ الاولى بالخبن فى مفعولن فبقى

واهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم (ومن للمجاوزة) اى لمجاوزة شئ وبعديته عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين (وعلى للاستعلاء) اى لاستعلاء شئ على شئ نحو (زيد على السطح) وعليه دين (وقد يكونان) اى عن وعلى (اسمين) يعلم ذلك (بدخول من عليهما) نحو من عن يمنى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه (والكاف للتشبيه) نحو زيد كالاسد (وزائدة) نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه (وقد تكون) اى الكاف (اسما) بمعنى المثل نحو ﴿ يضحكن عن كالبرد المنهم ﴾ اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته (وتختص) اى الكاف (بالظاهر) اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل فى السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم (ومذ ومنذ) للزمان الماضى او الحاضر فهما (للابتداء فى) الزمان (الماضى) يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبتدأ زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان مبدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن (والظرفية) عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء (فى) الزمان (الحاضر) اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر (نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا) اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى

فعولن وصدره مخبون ايضا والحشوان مطويان فبقى الاوزان بعدها مثل ما قلنا

﴿ البيت الحادى والخمسون ﴾

قول الشاعر (بيض ثلاث كنعاج جم ﴾ يضحكن عن كالبرد المنهم) البيض جمع بيضاء كحمر جمع حمراء فتأمل ولذا جعل صفته مؤنثة والنعاج بضم النون وفتح العين وبعدها الف فهى جمع نعجة وهى البقرة ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجيم بالفتح الكثير على ما قاله العجاج وفى هذا التشبيه لطيفة لان اكثر الشعراء من اهل البادية فيحسن عنده هذا التشبيه ويضحكن مضارع من الضحك والنون فاعله والجملة خبر عن بيض والبرد بفتحتين حب الغمام ويقال له بالتركى طلو والانهمام الذبان اى الذوب والمعنى تلك النسوة يضحكن عن مثل البرد المذاب يصف اسنانهما بانهما فى اللطافة مثل البرد المذاب اى القابل للذوب والاستشهاد على ان الكاف اسم بمعنى المثل يدل على اسميته هنا دخول عن وبحره رجز لان الحشوين مطويان والضرب بين مقطوعان لانه ﴿ ما ﴾ مصراع الضرب الثانى ايضا فوزنه مستفعلن مفتعلن مفعولن مرتين ﴾

مارأيته مذدخول شهرنا (وحاشا وخلا وعدا للاستثناء) اى لاستثناء مابعدها عما قبلها فاذا جررت بهامابعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشازيد وعدا زيد وخلا زيد واذانصبت بها تكون الافعال ﴿الحروف المشبهة بالفعل﴾ ووجه شبهها به امالفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى وابتنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذالوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة (وهى ان وان وكان ولكن وليت ولعل) اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة (لها) اى لهذه الحروف (صدر الكلام) وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى (سوى ان) المفتوحة (فهى بعكسها) اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فلا بدلها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما وحينئذ لوقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حمل العكس على اقتضاء عدم الصدارة لاعلى عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك (وتلحقها) اى هذه الحروف (ما) الكافة (فتلغى) اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة (على الافصح) اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم (وتدخل) هذه الحروف (حينئذ) اى حين اذ تلحقها ما الكافة (على الافعال) لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل (فان) المكسورة (لاتغير معنى الجملة) ولاتخرجها عن كونها جملة

فاذاقلت ان زيدا قائم افدت ماافدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد
(وان) المفتوحة (مع جملتها) اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار
ما كانت عليه قبل دخولها عليهما (فى حكم المفرد ومن ثمه) اى ومن
اجل الفرق المذكور (وجب الكسر فى موضع الجمل) اى فى موضع
يقتضى الجملة (و) وجب (الفتح فى موضع المفرد) اى فى موضع يقتضى
المفرد (فكسرت) ان (ابتداء) اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة
نحو ان زيدا قائم (و) كسرت ايضا (بعد القول) ومايشتق منه لان مقول
القول لايكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم (و) كسرت ايضا (بعد)
الاسم (الموصول) لان صلة الموصول لاتكون الا جملة نحو جاءنى الذى
ان اباه قائم (وفتحت) ان حال كونها مع جملتها (فاعلة) نحو بلغنى ان زيدا
قائم لوجوب كون الفاعل مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مفعولة)
نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا (و) حال كونها
مع جملتها (مبتدأة) نحو عندى انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا
(و) حال كونها مع جملتها (مضافا اليها) نحو اعجبنى اشتهار انك عالم
لوجوب كون المضاف اليه مفردا (وقالوا لولا انك) بفتح الهمزة بعد
لولا الامتناعية (لانه) اى مابعد لولا الامتناعية (مبتدأ) وكون
المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول
لولا التحضيضة عليه نحو لولا انى معاد لك زعمت اى لولا زعمت انى
معاد لك ولولا انك ضربتنى اى لولا صدر الضرب منك (و) كذا
قالوا (لوانك) بفتح الهمزة (لانه) اى مابعد لو (فاعل) لفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لوانك قائم اى لووقع قيامك (فان جاز)
فى موضع (التقديران) تقدير المفرد وتقدير الجملة (جاز الامران) اى الفتح
والكسر فى ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر
على تقدير جعلها معهما جملة (مثل من يكرمنى فانى اكرمه) مما وقع بعد الفاء
الجزائية فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى
موضع الجملة وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه او اكرامى ثابت له

وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ (و) مثل قول الشاعر * اذا انه عبد القفا واللهازم * مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا وللهازم ثابتة وتمام البيت * وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم * قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا (وشبهه) بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قوله خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها الا ما هو من جنس القول (ولذلك) اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التأكيد فقط (جاز العطف على اسم) ان (المكسورة) من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة (لفظا او حكما بالرفع) بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم (مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو) فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله (دون) ان (المفتوحة) فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها غيرت معنى الجملة فلا يصح فرض عدمها (ويشترط) في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع (مضي الخبر) اي ذكر خبرها قبل المعطوف (لفظا) مثل ان زيدا قائم وعمرو (او تقديرا) مثل ان

* البيت الثاني والخمسون * قول الشاعر (وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم) قوله وكنت فعل ناقص اسمه ضمير متصل والجملة التي بعده خبره وقوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن من الافعال الملحقة بافعال القلوب وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث فتأمل وكما قيل معترضة بين المفعولين واذا للمفاجأة وعبد بالرفع خبر ان مضاف الى القفا واللهازم ثم ان اللهزمتين بكسر اللام وسكون الهاء عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا والمعنى انه لئيم يخدم قفاه ولهزمتيه يأكل ويتعطل ليسمن قفاه ولهزمتيه ولا يرتاض لحرز الفضائل ونعم ما قيل من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه وما قيل من كان همته ما يدخل فاه فقيمته ما يخرج من فاه والاستشهاد به على ان قوله انه بفتح الهمزة على ارادة المفرد والتقدير فاذا عبوديته حاصلة او وقوعها مبتدأ خبرها حاصلة ويجوز كسرها على ارادة الجملة فالتقدير فاذا هو عبد القفا وهذا من البحر الطويل من الضرب الثاني

زيدا وعمرو وقائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر على كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ان ومن حيث انه خبر عن المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل (خلافا للكوفيين) فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد (ولا اثر لكونه) اى لكون اسم ان (مبنيا) فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما (خلافا للمبرد والكسائى) فانهما يجوزان (فى مثل انك وزيد ذاهبان) العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة بنائه وكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور (ولكن) فى جواز العطف على محل اسمه (كذلك) اى مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التأكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها (و) ايضا (لذلك) اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره (دخلت اللام) التى لتأكيد معنى الجملة (مع المكسورة) التى هى ايضا لذلك التأكيد (دونها) اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة (على الخبر) متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم (او) دخلت (على الاسم) اى على اسمها (اذا فصل بينه) اى بين الاسم (و بينها) اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا (او) دخلت (على ما) وقع (بينهما) اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه

﴿البيت الثالث والخمسون﴾ قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد * معنى المصراع ولكن انكسر قلبي من عشق المحبوبة يقال رجل ﴿٢٦١﴾ معمود وعميد اى هده العشق كذا فى المختار والاستشهاد به على انه قد جاء لام الابتداء مع لكن مع ان دخول هذه اللام معها على الخبر وعلى الاسم ضعيف كما فى لعميد و بحره من الطويل من ضربه الثالث لانه مصراع ثان من البيت يدل عليه كلمة لكن فانه للاستدراك وهو يقتضى كلاما متقدما لانه عبارة عن دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء كذا فى المطول فى بحث عطف المسند اليه بلا وانما كان شبيها بالاستثناء فى كونه مخرجا لما بعد لكن عما قبلها توهما وان لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول ماقبلها على ماقاله السيالكوتى فى حاشيته

﴿البيت الرابع والخمسون﴾ قول عاتكة بنت زيد (بالله ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد) وروى صاحب الهادى شلت يمينك ان قتلت لمسلما يقال شلت يمينه اذا كان بحيث لا يقدر على الاخذ قولها ربك مجرور صفة بالله وان مخففة من الثقيلة ولمسلما مفعول قتلت والتاء بالفتح لانه خطاب للمذكر والمعنى اقسم والله انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة القاتل المتعمد يعنى وجبت عليك عقوبة مبينة فى قوله تعالى * ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه واعدله عذابا اليما * قوله خالدا فيها اى مكثا طويلا

الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التأكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل (و) دخول اللام (فى لكن) على اسمها او خبرها او على ما بينهما (ضعيف) لانها وان لم تغير معنى الجملة الا انه لا يوافق اللام مثل ان فى معناه الذى هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر * ولكنني من حبها لعميد (وتخفف) ان (المكسورة) لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيلزمها) بعد التخفيف (اللام وحينئذ يجوز الغاؤها) اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها بالفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازمها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلاطراد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل (ويجوز دخولها) اى دخول المخففة (على فعل من افعال المبتدأ) اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدأ (والخبر) لا غيره مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدأ او الخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى * وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين (فى التعميم) اى فى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ او الخبر لا فى اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين فى تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر * بالله ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد * وهو شاذ عند البصريين (وتخفف المفتوحة) كالمكسورة (فتعمل) عند التخفيف على سبيل الوجوب (فى ضمير شان مقدر) والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى * وان كلا لما ليوفينهم * واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر

جهنم والاستشهاد فى على ان ان المكسورة المخففة دخلت على قتلت وهى ابست من دواخل المبتدأ والخبر وهذا من الكامل السالم لكن صدره مضمر على وزن مستفعلن ﴿ ٢٦٢ ﴾ وهذا لاينافى كونه سالما لان السلامة وعدمها باعتبار العروض والضرب وكلاهما سالمان فيه فتأمل

﴿ البيت الخامس والخمسون ﴾ قول الشاعر (فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى ❊ فراقك لم ابخل وانت صديق) الرخاء بفتح الراء المهملة سعة العيش وحسن الحال يقال رجل رخى البال اى واسع الحال و الصديق المحب هذا لغته واما اعرابه فلو حرف شرط وان مفتوحة مخففة والكاف اسمه والجملة التى بعدها اعنى سألتنى خبره وفى يوم الرخاء متعلق بما بعده و فراقك منصوب مفعول سألتنى ومضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى فراقى منك وقوله لم ابخل جواب لو وانت صديق مبتدأ وخبر والجملة حالية والمعنى فراقك على اشد من كل الشدائد ووصالك احب الى من كل محبوب ومع ذلك لا ابخل مما سألتنى حتى لو سألتنى فراقك لاجبت وهذا مبالغة فى ارضائه اياها وبعبارة اوضح ان طلبتنى ان افارقك فى زمان الوصال سعيت فى ان لاابخل ماطلبت منى من الفراق فى زمان محبتك اياى وانما قدرنا الفعل فى التفسيرين بعد لو لان حرف الشرط لايدخل الا على الفعل فحذف فى البيت اولا ثم فسر ثانيا لرفع الابهام ﴿ الاسد ﴾

ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرالها وتكون عاملة فى المبتدأ والخبر كما كانت فى الاصل فهى لاتزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لاتكون والعمل فى الظاهر وان كان اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى (فتدخل) اى المفتوحة (على الجمل) الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان (مطلقا) سواء كانت اسمية اوفعلية وداخلا فعلها على المبتدأ والخبر اوغير داخل (وشذ اعمالها) اى اعمال المفتوحة المخففة (فى غيره) اى فى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى الضمير فى السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انك ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى الضمير فقط قال الشاعر ❊ فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى ❊ فراقك لم ابخل وانت صديق (ويلزمها) اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة (مع الفعل) اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل وان ليس للانسان الاماسعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم (السين) فاعل يلزمها نحو علم ان سيكون منكم مرضى (اوسوف) كقول الشاعر ❊ واعلم فعلم المرء ينفعه ❊ ان سوف يأتى كل ماقدرا (اوقد) نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة للفرق بين المخففة و بين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة (اوحرف النفى) نحو افلا يرون ان لايرجع اليهم ولم يلزم حرف النفى الا ليكون كالعوض عن النون المحذوفة فانه لايحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل واحد منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة (وكأن للتشبيه) اى لانشائه وهى حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا

الناشى عن الحذف ليكون التفسير بعد الابهام اوقع فى النفس وهذا من باب الاضمار على شريطة التفسير كما فى قوله تعالى (ولوانهم صبروا) ﴿٢٦٣﴾ اى لوثبت انهم صبروا اى صبرهم فحذف ثبت لقيام ان الدالة على الثبوت مقامه لان خبرها ح يكون مشروطا بان يكون فعلا ماضيا يدل على الثبوت على ما قاله الفاضل العصام فى حاشية قوله تعالى (وان احد من المشركين استجارك) وقال زنيزده فى اعراب قول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفانى الخ اذا عرفت هذا فقولنا وانه قدرنا الفعل الخ مبنى على المسامحة وما ذكرت من الفعلين بعد لو بيان لحاصل المعنى لا لتقدير المحذوف فتأمل والاستشهاد به على ان ان المفتوحة المخففة قد تعمل فى غير ضمير الشان المقدر كما فى فلو انك فان ان المخففة هنا قد عملت فى الكاف المكسورة وهى غير ضمير الشان وهذا من البحر الطويل من ضربه الثالث وفيه من الزحاف مالايخفى ان كنت اهلا فعليك لا يخفى

﴿ البيت السادس والخمسون ﴾

قول الشاعر (واعلم فعلم المرأ ينفعه ❊ ان سوف يأتى كل ماقدرا) فكلمة ان هى المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف وقوله ماقدر ماض مجهول بالتخفيف يعنى ان مايتعلق به القدر فى الاستقبال آت البتة وان وقع فيه تأخير وفى هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة

الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر (وتخفف) اى كأن (فتلغى) عن العمل (على) الاستعمال (الافصح) لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ❊ ونحر مشرق اللون ❊ كأن ثدياه حقان ❊ وان عملتها قلت كأن ثدييه ولكنه يعمل على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة ويجوز ان يكون غيره مقدر بعدها الضمير لعدم الداعى اليه كما كان فى ان المخففة (ولكن)وهى عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كأن فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لاتفيد ان مابعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون مابعدها (للاستدراك) ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد وكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ (يتوسط) اى لكن (بين كلامين متغايرين) نفيا واثباتا (معنى) اى تغايرا معنويا والضرورى هو المعنوى ولهذا اقتصر عليه واللفظى قد يكون النفى صريحا نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب (وتخفف) اى لكن (فتلغى) عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفى بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ماجاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضى ولا اعرف له شاهدا (ويجوز معها) مشددة ومخففة (الواو) وهى اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاخير اظهر (وليت للتمنى) اى لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو الا ليت الشباب يعود يوم (واجاز الفراء

معترضة بين اعلم ومفعوليه والمرء الانسان والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية على مافى المطول اقول علم منه انه يجوز ان يكون الفاء اعتراضية كالواو ﴿٢٦٤﴾ والاعتراض هو ان يؤتى فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لامحل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام والاستشهاد على ان ان المفتوحة المخففة يلزمها مع الفعل المتصرف بالسين اوسوف اوحرف النفى كافى ان سوف يأتى وهذا من الكامل من ضربه الاول لعروضه الثانية وذلك الضرب احذ بحذف وتد مجموع من متفاعلن فينقل الباقى الى فعلن بكسر العين وعروضه مثله وباقى الاوزان مضمر على وزن مستفعلن فتبصر ولاتحكم بخلاف المقال ان كنت عالما من هذا العلم بحقيقة الحال

﴿البيت السابع والخمسون﴾

قول الشاعر

* ونحر مشرق اللون * كأن ثدياه حقان * وروى غيرهذا على مافى النتايج وغيرالواو فى ونحر بمعنى رب والنحر بمعنى النحر كالمذبح فى لوزن والمعنى الان النحر يطلق على مايلى المصدر والمذبح على مايلى الذقن على مابينه المفسرون فى تفسير سورة الكوثر ومشرق بمعنى مضئ والثدى هى للمرأة وكذا للرجل وحقان بالضم والتشديد تثنية الحقة حذفت الياء للضرورة ﴿كانت﴾ والمعنى رب صدرا ونحر بلوح لونه وثدياه كحقتين فى الاستدارة والصفة وغيرذلك وأبيت الاستشهاد على ان كأن

ليت زيدا قائما) بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان اى ليت زيدا كان قائما سمعا كقول الشاعر * ياليت ايام الصبا رواجعا * فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائى يقول اى ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبا لنا اى كائنة لنا حال كونها رواجعا (ولعل للترجى) اى لانشائه ولايدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو اومخوف كقوله تعالى * لعلكم تفلحون * ولعل الساعة قريب والغالب هوالاول (وشذالجر بها) اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة العقيلية وانشد السيرافى فى ذلك * وداع دعايا من يجيب الى الندا * فلم يستجبه عند ذاك مجيب * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة * لعل ابى المغوار منك قريب * واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف فى شرحه يعنى انه وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه اوكان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بماذكره من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لايكون من قبيل اللغة الشاذة والافلا حاجة الى التأويل بعدما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه ﴿الحروف العاطفة﴾ العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى (الواو والفاء وثم وحتى واو واما) بكسر الهمزة (وام ولا وبل ولكن) وعدم بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان مابعدها عطف بيان لماقبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وماجاءنى زيد بل عمرو ليست منها لان مابعدها بدل غلط مماقبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط (فالاربعة الاول للجمع) اعم من ان يكون مطلقا اومع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لايكون لاحد الشيئين اوالاشياء كما

قد تخفف فتلغى عن العمل كما فى قوله كأن ثدياه حيث لم يقل الشاعر ثدييه بالياء المثناة التحتية وهذا من البحر الهزج لايستعمل الهزج العربى الامجزوا ﴿٢٦٥﴾ وزنه مفاعلن اربع مرات واصله ستة لان الجز وحذف جزئين من الشطرين على ما سبق تفصيله منا

﴿ البيت الثامن والخمسون ﴾

قول الشاعر

(الاليت الشباب يعود يوما ۞ فاخبره بما فعل المشيب)

الشباب جمع شاب وكذا الشبان يقال شب الغلام يشب بالكسر شبابا و شبيبة وامرأة شابة و شبة بمعنى ويشبب بمعنى يلعب و المشيب ضد الشباب قال الاصمعى الشيب بياض الشعر والمشيب دخول لرجل فى حد الشيب والاشيب المبيض الرأس وجمعه شيب من المختار ومعناه معلوم ان كان الشباب والمشيب بمعناهما الاصلى وان كان المراد من الشباب الوصال ومن المشيب الفراق على ماقيل فالمعنى ليت الوصال يعود يوما فاخبره بما فعل الفراق ولعل المراد هنا الاول لان الثانى ليس بمحال والاستشهاد به على ان ليت للتمنى فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم على المستحيل كما فى هذا البيت وهو من البحر الوافر اصله مفاعلتن ست مرات وهذا البيت

كانت اوواما اوليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان اومكان فقولك جاءنى زيد وعمرو اوفعمرو اوثم عمرو اوحتى عمرو اى حصل الفعل من كليهما لامن احدهما دون الآخر (فالواو للجمع مطلقا لاترتيب فيها) فقوله لاترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لاترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لايفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما (والفاء للترتيب) اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة (وثم مثلها) اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة (بمهلة وحتى مثلها) اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة (ومعطوفها) اى المعطوف بحتى بحسب مااقتضاء وضعها (جزء) قوى اوضعيف من حيث انه قوى اوضعيف (من متبوعه) اى متبوع معطوفها (ليفيد) اى العطف (بها قوة) فى المعطوف (اوضعفا) فيه اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزأ من متبوعه ولايشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى قوة المعطوف اوضعفه فلابد من ان يكون معطوفها قويا اوضعيفا يكون فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحجاج على راجليهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحجاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يأت فى العاطفة مايلاقى الجزء

من ضربه الاول من عروضه الاولى لانهما مقطوفان على وزن فعولن الا ان فيه زحافين سوى العطف لان صدره معصوب بالغين المعجمة باسقاط ميم مفاعلتن فبقى فاعلتن ونقل الى مفتعلن وحشو المصراع الاول

انقص باسقاط اوله واسكان خامسه واسقاط الحرف السابع فبقى فاعلة فنقل الى مفعول فوزنه مفعول مفتعلن فعولن * مفاعلتن مفاعلتن فعولن * فلا تعجب فان الغضب ﴿ ٢٦٦ ﴾ والنقص لم يذكر في اكثر متون علم العروض بل ذكرهما بعض الشراح

﴿ البيت التاسع والخمسون ﴾

قول الشاعر (ياليت ايام الصبا رواجعا * وكنت في وادي العقيق راتعا) الصبا كون الانسان صبيا على ما قاله ابو القاسم في حاشيته على المطول فالمراد بايام الصبا اوان عنفوان الشباب واوله وقوله رواجعا من الرجعة اي لرجوع يقال فلان يؤمن بالرجعة اي الرجوع الى الدنيا بعد الموت والعقيق كل مسيل شقه ماء السيل فهو عقيق وقيل هو واد بظاهر المدينة وقوله راتعا من رتعت الماشية اي اكلت ماشاءت وبابه فتح ويقال خرجنا نلعب ونرتع اي ننعم ونلهو كله من مختار الصحاح هذا لغته واما اعرابه فيا حرف النداء والمنادى محذوف اي ياقوم وليت حرف من حروف المشبهة بالفعل وقوله ايام منصوب اسمها وخبرها محذوف اي حاصلة لنا وقوله رواجعا حال من الضمير المستكن في الخبر وقوله كنت فعل ناقص اسمه ضمير متصل وراتعا خبره وفي وادي العقيق متعلق بما بعده اعني راتعا والمعنى ظاهر واما الاستشهاد به فعلى انه قد يجرى ليت مجرى اتمنى ويقال ليت زيدا قائما بنصب ﴿ ام ﴾ الاسمين كما في قوله ياليت ايام الصبا رواجعا وفيه نظر كما اشرنا الى جواب هذا الجريان فتذكر وهذا

الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزأ لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح من هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزأ من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي (واو واما وام) كل من هذه الحروف الثلاثة (لاحد الامرين) اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد (مبهما) اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله تعالى * ولا تطع منهم آثما او كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او (وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) اي غير مستعملة بدونها (يليها) اي يذكر بعدها بلا فاصلة (احد المستويين) لمستوى (الآخر) يلي (الهمزة) اي همزة الاستفهام (بعد ثبوت احدهما) اي احد المستويين عند المتكلم (لطلب التعيين) من المخاطب (ومن ثمه) اي من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين (لم يجز) تركيب (ارأيت زيدا ام عمرا) فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح ازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق مانقل عن سيبويه (و) ايضا (من ثمه) اي من اجل ماذكر بعينه (كان جوابها) اي جواب

من البحر الرجز من ضربه الاول اعروضنه الاولى الان فى عروضة وابتدائه وضربه زحافالان كل واحد منهما مخبون على وزن مفاعلن ﴿٢٦٧﴾ ﴿البيت الستون﴾ قول الشاعر وداع دعايا من يجيب الى الندى ❊ فلم يستجبه عنه ذلك مجيب ❊ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ❊ لعل ابى المغوار منك قريب) قوله الندى بفتح النون الجود يقال رجل ندى جواد وقيل المراد منه العطاء هذا واما ان كان بكسر النون وفتح الدال وبالمد فهو بمعنى الصوت والصداء وقوله ابى المغوار بكسر الميم وسكون الغين المعجمة رجل مشهور بالسخاوة فى العرب كذا فى المختار هذ لغته واما اعرابه فالواو بمعنى رب وداع مجرور بها ودعا ماض وفاعله فيه راجع الى داع ويا حرف النداء والمنادى محذوف اى يا قوم ومن استفهامية ويجيب مضارع وفاعله فيه راجع الى من والى متعلق به وقوله فلم يستجبه جحد مطلق والضمير البارز مفعوله وفاعله مجيب وقلت ماض متكلم وادع امر حاضر واخرى صفة مصدر محذوف اى دعوة اخرى وارفع امر حاضر ايضا والصوت مفعوله ودعوة تميز له ويحتمل ان يكون مفعولا مطلقا لادع وقوله ابى المغوار مجرور بلعل لفظا ومرفوع محلا مبتدأ

ام المتصلة (بالتعيين) اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه (دون نعم اولا) لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة فى الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة فى كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى (و) ام (المنقطعة كبل) فى الاضراب عن الاول (و) مثل (الهمزة) للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر (مثل) قولك (انها لابل ام شاة) اى القطيعة التى اراها لابل وهى جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت فى انها شاة او شئ آخر فاستفهمت عنه بقولك ام شاة اى بل اهى شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو وحين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى (واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما) اى غير مستعملة الا معها يعنى اذا عطف شئ على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك (جائزة مع او) يعنى اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءنى زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لما تقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما افادة اخرى فلا لغو

وقريب خبره ومنك متعلق به والمعنى رب داع دعا هل مجيب الى الندى والعطاء اى هل يكرم احد المحتاجين فلم يستجبه احد فقلت ادع دعوة اخرى وارفع صوتك لعل ابى المغوار قريب منك فيجيبك ويكرمك فانه جواد غاية الجود ٩

(ولا وبل ولكن) هذه الحروف الثلثة (لاحدهما معينا) اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا تنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه الحكم بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ماجاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفى عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو ماجاءنى زيد بل عمرو اى بل ماجاءنى عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وبعضهم ذهب الى انه لثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه او الحكم منفى عنه فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو بل جاءنى عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه او المجئ منفى عنه (ولكن لازمة للنفى) اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى نقيضة لا فتكون لايجاب ما نفى عن الاول فتكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو ماقام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات مابعدها وبعد الاثبات لنفى مابعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وماجاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفى

﴿ حروف التنبيه الا واما وها ﴾ يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء (حروف النداء يا اعمها) استعمالا لانها تستعمل للنداء القريب والبعيد (وايا وهيا للبعيد واى)

٩ واما الاستشهاد فعلى ان لعل قد يكون حرف جر كما فى لعل ابى المغوار ولذا قال ابى المغوار بالياء ولم يقل بالالف وبحره طويل من ضربه الثالث لان ضرب هذين البيتين على وزن فعولن والعروضان مقبوضان لان الطويل لا يكون عروضه الا مقبوضة مالم يكن البيت مصرعا على مامر منا غير مرة

بفتح الهمزة وسكون الياء (والهمزة للقريب) وكانه اراد بالقريب ماعدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب (حروف الايجاب نعم وبلى واى) بكسر الهمزة وسكون الياء (واجل وجير وان) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب (فنعم مقررة لما سبقها) اى محققة لمضمونه استفهاما كان اوخبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى (وبلى مختصة بايجاب النفى) يعنى تنقض النفى المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ماقام زيد اى قد قام اومقرونا به فهى اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى ﴿الست بربكم قالوا بلى﴾ اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قام زيد (واى اثبات بعد الاستفهام) لاشك فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف (ويلزمها القسم) اى لاتستعمل الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اى وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى تقول اى وربى واى والله واى لعمرى (واجل وجير) بالكسر والفتح (وان تصديق للمخبر) وفى بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل اوجير اوان للمخبر قد اتاك زيد اولم يأتك اى قد اتى اولم يأت وجاء ان لتصديق

﴿ البيت الحادى والستون ﴾ قوله الشاعر (ليت شعرى هل للمحب شفاء * من جوى حبهن ان اللقاء) فى القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء

فى الصدر كما فى هذا المقام حسن على ماقاله الفاضل العصام اقول المراد بالداء فى الصدر وجع فيه مثلا قوله شعرى اى علمى قال سيبويه اصله شعرة حذفت التاء عند الاضافة والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مرادفا بالاستفهام وهو مفعوله معنى والتقدير ليت علمى بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل على ماذكره بعض الكمل وقوله ان فى ان اللقاء يعنى بالكسر والتشديد حرف تصديق بمعنى نعم اى نعم اللقاء للمحب شفاء ان الملاقاة للمحبوبة شفاء للمحب واستشهاد به على ان ان من حروف الايجاب قد جاء بعد الاستفهام كما جاء لتصديق الدعاء وتصديق المخبر هذا البيت من البحر الخفيف اصله فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن مرتين وهذا البيت من العروض الثانية منه وهى محذوفة على وزن فاعلن كضربها وحشو والمصراع الثانى مخبون على وزن مفاعلن ﴿ البيت الثانى والستون ﴾ قول الشاعر كأن ظبية تعطو الى ناضر

الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها * اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر * ليت شعرى هل للمحب شفاء * من جوى حبهن ان اللقاء * اى نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها فى هذين الموضعين خلاف ماذكره المص من كونها تصديقا للمخبر ﴿ حروف الزيادة ﴾ وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لاتقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة حين تقع زائدة ان اصل المعنى بدونها لايختل لا انه لافائدة لها اصلا فان لها فوائد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها متهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجرى ذلك الا فى كلام الفصحاء ولا سيما فى كلام البارى تعالى (ان وان) مخففتين (وما ولا ومن والباء واللام فان) بكسر الهمزة وسكون النون تزاد (مع ما لنافية) كثيرا لتأكيد النفى نحو ما ان رأيت زيدا اى ما رأيت زيدا (وقلت) اى زيادة ان (مع) ما (المصدرية) نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه (و) قلت زيادتها ايضا مع (لما) نحو لما ان قام زيد قمت (وان) بفتح الهمزة وسكون النون تزاد (مع لما) كثيرا نحو فلما ان جاء البشير (و) تزاد (بين لو وا قسم) المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت (وقلت) زيادتها (مع الكاف) نحو كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم * على تقدير رواية ظبية بالجر (وما) تزاد (مع اذا) نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) مع (متى) نحو متى ما تذهب اذهب (و) مع (اى) نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى (و) مع (اين) نحو اينما تجلس اجلس (و) مع (ان) نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات معها (شرطا) اى ادوات الشرط (و) مع (بعض حروف الجر) نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق كما ان عمرا اخى (وقلت) زيادة ما (مع المضاف) نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت

وقيل مافيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها (ولا) اى كلمة لاتزاد (مع الواو) العاطفة (بعد النفى) لفظا نحو وماجاءنى زيد ولا عمرو اومعنى نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين (و) تزاد (بعد ان المصدرية) نحو قوله تعالى ❊ مامنعك ان لاتسجد اذ امرتك اى ان تسجد (وقلت) زيادة لا (قبل اقسم) نحو قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبرز لذلك فى صورة نفى القسم (وشذت) زيادتها (مع المضاف) كقوله فى بئر لاحور سرى وماشعر ❊ اى فى بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك (ومن والباء واللام تقدم ذكرها) مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها ❊ حرفا التفسير اى ❊ فهى تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبدالله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات (وان وهى) اى ان (مختصة بما فى معنى القول) اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد مالبس فى معنى القول فهى لاتفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى ❊ وناديناه ان يا ابراهيم ❊ فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان انت اى كتبت اليه شيئا هو انت فان حرف دال على ان انت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ❊ ماقلت لهم الاما امرتنى به ان اعبدوا الله ❊ فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وفى امرت معنى القول وليس تفسيرا لمافى قوله تعالى ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك مايوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لمايوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا ❊ حروف المصدر ما وان ❊ المفتوحة المخففة (وان) المفتوحة المشددة (فالاولان) اى ما وان المفتوحة المخففة (للفعلية) اى الجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى ❊ وضاقت عليهم الارض بما رحبت

السلم ❊ قال الفاضل العصام ويروى الى وارق السلم العظو التناول ورفع الرأس واليدين وظبى عطو مثلثة كعدو يتطاول الى الشجر ليتناول منه والناضرة الشديدة الخضرة يقال ورقة ناضرة اى شديدة الخضرة كل ذلك من القاموس انتهى كلامه اقول صدره ❊ ويوما توافينا بوجه مقسم ❊ كأن ظبية آه والمعنى ويوما من الايام تأتينا هذه المحبوبة بوجه جميل وتميل الينا كانها ظبية تميل الى ناظر السلم اى الى اغصان هذا الشجر والاستشهاد به على انه قلت زيادة ان بفتح الهمزة وسكون النون من حرف الزيادة مع الكاف يعنى يجوز زيادتها

مع الكاف وان كان قليلا كما فى كان ظبية وهو من الطويل من ضربه الثانى الا انه لا تقرأ باشباع ميم سلم بل لا تقرأ بالكسر بل بسكون الميم فيكون ضربه على وزن مفاعلن مقبوضا ﴿٢٧٣﴾ كعروضه ❊ البيت الثالث

والستون ❊ قول الشاعر (فى بئر لاحور سرى وما شعر ❊ بافكه حتى اذا الصبح جشر) فى القاموس الحور بالضم الهلاك والجمع احور ولا زائدة بين المضاف والمضاف اليه وسرى من سرى يسرى بالكسر وسرى بالضم وسرى بالفتح واسرى اى سار ليلا كقوله تعالى (سبحان الذى اسرى بعبده ليلا) كذا فى مختار الصحاح والواو فى وما شعر حالية وما نافية وشعر ماض بمعنى علم والباء فى بافكه متعلق به والمراد بالافك الانصرافى والانقلاب وجشر بمعنى اضا تفسير للفعل المحذوف كقوله تعالى (اذا الشمس كورت) والمعنى على ما قاله الفاضل العصام ذلك الرجل سرى فى بئر المهالك وما علم سار فيها حتى اذا اضاء الصبح والحق انكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه والاستشهاد به على ان لا زائدة شذت زيادتها بين المضاف والمضاف اليه وهو من بحر الرجز من الضرب الاول من العروض الاولى الا ان فى عروضه وابتدائه زحافين

لان كلا منهما مخبون وزنه مفاعلن وضربه كذلك اعنى فيه زحاف ايضا لانه مطوى ❊ تعالى ❊

على وزن متفعلن فوزنه مستفعلن مستفعلن مفاعلن ❊ مفاعلن مستفعلن مفتعلن

اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية وقال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة ❊ بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية (وان) المفتوحة المشددة (للاسمية) اى الجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تأويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك اوفى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدر الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا (حروف التحضيض هلا والا) مشددتين (ولولا ولوما لها صدر الكلام) لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع (ويلزمها الفعل) وفى بعض النسخ وتلزم الفعل (لفظا) نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا (او تقديرا) نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات ❊ حرف التوقع ❊ والتقريب (قد) سمى بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب عن الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى قد حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون مع التحقيق والتقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه (وهى فى المضارع) المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس (للتقليل) اى ينضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله

قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت ۞ وقد لعمرى بت ساهرا ﴿ حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام ﴾ لا يتقدمهما ما فى حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية (تقول) فى الاسمية (ازيد قائم و) فى الفعلية (اقام زيد وكذلك هل) تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالاف المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة (والهمزة اعم تصرفا) اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف فى هل (تقول ازيدا ضربت) بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت (و) تقول (تضرب زيدا وهو اخوك) باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله ارضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية منه (و) تقول (ازيد عندك ام عمرو) ويجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستئناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو فى تقدير بل اعندك عمرو (و) تقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة (دون هل) اى بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها ﴿ حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام ﴾ لما مر فان للاستقبال وان دخل

﴿ البيت الرابع والستون ﴾ قول القائل (قد والله احسنت وقد لعمرى بت ساهرا) (قوله والله قسم متوسط بين قد وفعلها وجوابه لعمرى و بت متكلم من البيتوتة وهى اقامة الليل والساهر من السهر هو ضد النوم وتقديره والله لعمرى قد احسنت انت و قد بت ساهرا والاستشهاد به على انا يجوز التوسط بين قد و فعلها بالقسم كما عرفت و فى كونه بيتا شبهة ولذا قال الشارح نحو على خلاف عادته و يؤيده عدم استقامة الوزن

على الماضي ولو عكسه) يعني هي للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان فالمستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي لحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فاستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور ههنا استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب ان انتفاء المجيء من انتفاء اكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له وان انتفاء الاول هو سبب لانتفاء الثاني بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء واما استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو لا اهانتي لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم لاكرام الاكرام (وتلزمان) اي ان ولو (الفعل

لفظ) كما مر من الامثلة (اوتقديرا) نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تأكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده (ومن ثمه) اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما (قيل) بعد (لو) المحذوف فعلها (انك بالفتح) لا بالكسر (لانه) اى ان مع معموليه (فاعل) للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية وهو ان المفتوحة لا المكسورة (و) قيل (انطلقت بالفعل) اى بصيغة الفعل (موضع منطلق) اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد (ليكون) الفعل المذكور موضع اسم الفاعل (كالعوض) من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره (وان كان جامدا) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (جاز) وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا (لتعذره) اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام ٭ فان الاقلام ليس مشتقا فيوضع فعله فى موضعه (واذا تقدم القسم اول الكلام) اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه فى لكونه ظرف زمان او احترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط (على الشرط) متعلق بتقدم (لزمه الماضى) اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا (لفظا او معنى) ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب (وكان الجواب للقسم) فقط لكونه اهم بدليل تقدمه على الشرط (لفظا) لا للقسم والشرط

جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو ممتنع واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط (مثل والله ان اتيتنى) مثال الماضى لفظا (اولم تأتنى) مثال الماضى معنى (لا كرمنك وان توسط) اى القسم بين اجزاء الكلام (بتقديم الشرط عليه اوغيره) اى تقديم غير الشرط (جاز ان يعتبر) القسم ويلغى الشرط (و) ان (يلغى) القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم (كقولك انا والله ان تأتنى آتك) فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه (وان اتيتنى والله لاتينك) وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما (وتقدير القسم كاللفظ) اى كالتلفظ به اومقدر كملفوظه فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم (نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لايخرجون) اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولايخرجون جواب القسم فانه لوكان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لايخرجوا وكذا قوله تعالى (وان اطعتموهم انكم

لمشركون) اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لوكان اجزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء (واماللتفصيل) اى تفصيل مااجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك امازيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه اوما اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقدجاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى ❊ فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ماتشابه ❊ فان مايقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر اى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى (والتزم حذف فعلها) الذى هو الشرط (وعوض بينها) اى بين اما (وبين فائها) الواقعة فى جزائها (جزء مما فى حيزها) اى حيز فائها اوحيز امالان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو امازيد فمنطلق واما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجملة فزيد منطلق (مطلقا) اى تعويضا مطلقا غير مقيد بمحل تجويز ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاخاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا (وقيل) القائل المبرد (هو) اى ماوقع بينها وبين فائها (معمول) الشرط (المحذوف) عملا (مطلقا) اى معمولية مطلقة غير مقيدة بمحال تجويز التقديم وعدمه (مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كماترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط

صار امايوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا (وقيل) القائل هو المازني (ان كان) ما يتوسط بين اما وفائها (جائز التقديم) على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور (فمن) قبيل القسم (الاول) وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء وقدم على الفاء (والا) اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل امايوم الجمعة فان زيدا منطلق فان مافي حيز ان لايعمل فيما قبلها (فمن) قبيل القسم (الثاني) وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لايكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو امازيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار امازيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار امازيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما تذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به الفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز امازيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز امايوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وتمثيل المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها ﴿حرف الردع كلا﴾ الردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لااجاب الى ذلك (وقد جاء) اى كلا (بمعنى حقا) والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة

كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم
بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع
المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا لما فهموا من ان الحق به تحقيق مضمون الجملة كالحق بان يخرجه
ذلك عن الحرفية ﴿ تاء التأنيث الساكنة ﴾ لا المتحركة لانها مختصة بالاسم
(تلحق) لفعل (الماضى) لتكون من اول الامر علامة (لتأنيث المسند اليه)
فاعلا كان اومفعولا مالم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف
تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر
بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانهما
كالحرف الاخير مما لحقتا به (فان كان) اى المسند اليه اسما (ظاهرا غير)
مؤنث (حقيقى فمخير) اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه او
فهو اى الحاق تاء التأنيث مخير فيه عن الحذف والايصال وهذه المسئلة
قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا
من حيث انها من احكام تاء التأنيث (واما الحاق علامة التثنية والجمعين)
اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
(فضعيف) لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا وسماعيا وعلامة التثنية والجمع
غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر
على احوال الفاعل كتاء التأنيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولامنع
من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا
الابدال مامر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر
والغرض كون الخبر مهما ﴿ التنوين ﴾ فى الاصل مصدر نونته اى
ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا بحدوثه
وعروضه لما فى المصدر من الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهى
فى الاصطلاح (نون ساكنة) اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل
عادا الاولى وهى شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله (تتبع

حركة الاخر) اى آخر الكلمة فان هذه التنوينات اواخر تلك الكلمات لاتوابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل (لاللتأكيد الفعل) فخرج به نون التأكيد الخفيفة ولاينتقض التعريف بانون فى نحو يارجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى (وهو) اى التنوين (للتمكن) وهو مايدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف وحينئذ لايتصور معناه فى غير المنصرف (والتنكير) وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لاارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن (والعوض) وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك (والمقابلة) وهو مايقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان للواو علامة فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون فى ذلك وزيد التنوين فى آخره لمقابلته وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة تثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر انه ليس بتنوين التنكير او جوده فيما كان علما كعرفات

﴿البيت الخامس والستون﴾ قول جرير (اقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان اصبت لقد اصابن) قوله اقلى بفتح الهمزة وكسر القاف امر حاضر ﴿ ٢٨١ ﴾ مفرد مؤنث من الاقلال من القلة واللوم بفتح اللام وسكون الواو مفعوله وقوله عاذل ترخيم يا عاذلة وهى منادى مضموم ومرخم حذف حرف النداء كقوله تعالى (يوسف اعرض عن هذا) والعتابن عطف على المفعول اعنى اللوم وقوله فقولى جملة معطوفة على اقلى وان حرف شرط والسبت ماض متكلم فعل الشرط والجزاء محذوف بقرينة ما قبله على قول وقوله لقد اصابن ماض مفرد مذكر غائب والجملة فعلية مقول القول والمعنى ياعاذلة اقلى لومك على فعلى واقلى العتاب فان اتيت بالصواب فقولى والله لقد اصاب جرير والاستشهاد به على النون الساكنة فى قوله العتابن واصابن هى تنوين الترنم جئ بها للترنم عوضا عن الالف عند التغنى والاقفال اصابا والعتابا بالف الاطلاق وهو من البحر الوافر من العروض الاولى وهى مقطوفة على وزن فعولن وضربها كذلك الا ان صدره وابتداءه معصوبان على وزن مفاعيلن

ولاتنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولاتنوين الترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه (والترنم) وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحوقها الحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغنى به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعانى وهو اما يلحق القافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركتها واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما فى قول الشاعر اقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان اصبت لقد اصابن * فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن هذا الالف عند التغنى تنوين الترنم واما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت هذه الحروف مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد به لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر * وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * فان روى القافية فى هذا البيت الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغنى بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالى لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى ففى عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الآخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تأمل (ويحذف)

﴿البيت السادس والستون﴾ قول الشاعر (وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * مشتبه الاعلام لماع الخفقن) والقاتم المظلم من كثرة الغبار والاعماق جمع عمق بالفتح طرف المفازة والخاوى بالخاء المعجمة الخالى

وحبر من بفتح الراء وكسر القاف وسكون النون الطريق والاعلام جمع علم بفتحتين وهو ماينصب فى الطريق ليهتدى به والجبل العظيم ولماع مبالغة اللامع من اللمعان وهو ﴿٢٨٢﴾ الضياء والخفق بفتح الخاء وسكون الفاء او فتحها السراب هذا لغتــه واما اعرابه فالواو بمعنى رب وقاتم مجرور به مضاف الى الاعماق اضافة لفظيــة وهو صفــة لموصوف مقدر تقديره ومهمــه قاتم الاعماق والمهمه المفازة التى لايهتدى فيهــا كما فى شرح الشهــاب على الشفاء الشريف والمعنى رب بلد مظلم اطرافه من الغبار خال طريقه لا يسلك فيــه مشبها بالجبــل العظيم ما نصب فى طريقــه للاهتداء به كثيراضاءة سرابه ذكــره بعض الافاضــل والاستشهاد به على ان النون الساكـنة فى قوله المخترقن والخفقن هى التنوين الغالى والغرض من الحاقها الدلالة على الوقف فان الشعر يسكن آخره وقفا ووصلا فاذا تحقق التنوين دل على انك واقف لا واصل ولهذا لايلحق الاالقافية المقيـدة الساكنة ليظهر فائدتها دون القافية المطلقــة وتسميتها بالغــالى لمجاوزتهــا الوزن والغلو المجاوزة يقال غلا فى الامر جاوز فيــه الحد وغلا الشعر يغلو غلاء كذا فى المختار اقول فظهر منــه ان النونين خارجان عن الوزن فيكون هذا البيت من الرجز من ضربه الاول من العروض الاولى الا من صدره مخبون على وزن مفاعلن وابتــداءه مطوى على وزن مفتعلن والبواقى سالمة

اى التنوين وجوبا (من العلم) حال كونه (موصوفا بابن) حال كون الابن (مضافا الى علم آخر) نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظــا بحذف التنوين من موصوفه وخطــا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم اوكان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لايحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن فى جميع ماذكرنا الافى حذف همزتها فانها لاتحذف حيث ماكانت لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند بنت عاصم

﴿نون التأكيد﴾

قسمان (خفيفة ساكنة) لانها مبنية والاصل فى البنــاء السكون (ومشددة مفتوحة) لثقلها وخفة الفتحة (مع غير الالف) اى غير الف التثنية نحو اضربان (والف الجمع) اى الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبههما فيهما بنون التثنية (يختص) اى نون التأكيد (بالفعل المستقبل) الكائن (فى) ضمن (الامر) نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشــديد (والنهى) نحو لاتضربن (والاستفهام) نحو هل تضربن (والتمنى) نحو ليتك تضربن (والعرض) نحو الاتنزلن بنا فتصيب خيرا (والقسم) نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات للدلالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لايؤكد الامايكون مطلوبا (وقلت) اى نون التأكيد (فى النفى) فلايقــال زيد مايقوم الاقليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيهاله بالنهى (ولزمت) اى نون التأكيد (فى مثبت القسم) اى جوابه المثبت لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز (وكسرت) اى نون

﴿التأكيد﴾

التأكيد (في مثل اماتفعلن) اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد
الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره
(وماقبلها) اى ماقبل نون التأكيد خفيفة كانت اوثقيلة (مع ضمير
المذكرين) وهوالواو (مضموم) ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
فان النون المشددة كلمة اخرى اوثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة
ان لم يشترط في الساكنين ماذكر (و) مع ضمير (المخاطبة) وهو
الياء (مكسور) ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين اوثقل الياء
بعد الكسرة وقبل النون المشددة (و) ماقبلها (فيما عداذلك) المذكور
من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهوالواحد المذكر غائبا كان اومخاطبا
والمؤنث الغائبة (مفتوح) طلبا للخفة وظاهران ماعدا ذلك المذكور
يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمهما غيرماذكر فقوله (وتقول في التثنية
وجمع المؤنث اضربان واضربنان) بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى
اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث
بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات
متواليات (ولاتدخلهما) اى التثنية وجمع المؤنث النون (الخفيفة)
للزوم التقاء الساكنين على غير حده (خلافا ليونس) فانه يجيز التقاء
الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضى
عندالاكثرين (وهما) اى النون الثقيلة والخفيفة (في غيرهما) اى في غير
التثنية وجمع المؤنث (مع الضمير البارز) اى واوجمع المذكر وياء المخاطبة
(كالمنفصل) اى كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل
مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء اوتحريكهما
ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند
الحاق النونين بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث
ماذكر ومع غيرهما على ضربين امامع ضمير بارز وهوشيئان جمع المذكر
نحواغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحواغزى وارمى واخشى
واما مع ضمير المستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون

مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن ياقوم بحذف الواو
كما حذفتها الكلمة مع المنفصلة في اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا
اغزن وارمن بامرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي
الغرض وتضم الواو المفتوح ماقبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ماقبلها كما كسرتها مع المنفصلة
تقول اخشين كاخشي الرجل (فان لم يكن) اي الضمير البارز وهو الواحد
المذكور نحو اغزوارم واخش (فكالمتصل) اي فالنون كالكلمة المتصلة
ويعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها
كما قلت اغزوا وارميا واخشيا (ومن ثمه) اي لاجل انه مع غير الضمير البارز
كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل (قيل هل ترين) في هل ترى تقول
هل تريان هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل
(و) هل (ترون) في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التأكيد وضم
الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون
(و) هل (ترين) في مثل ترين باسقاط نون الواحدة واثبات الياء
وكسرها كما يقال ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون
(واغزون) عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثمه قيل اغزون
رد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا (واغزن) في اغزوا بحذف
الواو المضموم ماقبلها كما قيل اغزوا القوم (واغزن) في اغزي بحذف
الياء المكسور ماقبلها كما قيل اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على
ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير
البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا
اليه (و) النون (الخفيفة تحذف للساكن) اي لالتقاء الساكن الذي
بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر
❊ لاتهين الفقير علك ان ❊ تركع يوما والدهر قد رفعه ❊ اي لاتهينن
حذفت النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة
ماقبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لاتهن الفقير ولم تحركوها
كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة مايدخل الفعل

﴿ البيت السابع والستون ﴾ قول الشاعر (لكل هم من الهموم سعة ❊ والمساء والصبح لابقاء معه
❊ قد يجمع المال غير آكله ❊ ويأكل المال غير من جمعه ❊ لاتهين الفقير علك ان ❊ تركع يوما والدهر
قد رفعه) الهم الحزن والجمع
الهموم والسعة من الوسعة
والمساء ضد النهار وقوله لابقاء
اي لا بقاء مع الهم او المساء
او الصبح وقوله يجمع مضارع
والمال مفعوله وغير فاعله
مضاف الى آكله وهو اسم فاعل
من الاكل مضاف الى الضمير
الراجع الى المال ويأكل مضارع
ايضا والمال مفعوله وغير فاعله
مضاف الى من وجمعه صلة من
او صفته والضمير المنصوب راجع
الى المال وقوله لاتهين نهي
حاضر من الهون وهو الذلة
يقال رجل فيه مهانة اي ذلة
وضعف واستهان به اي استحقره
كلها مناسب هنا والغير مفعول
لاتهين وعل من لغات لعل وهي
خمس لغات لعل وعل وعن ولعن
ولغن بالغين المعجمة والكاف
اسمه وان مصدرية تركع مضارع
مخاطب والجملة خبر عل وهو من
الركوع وهو الانحناء وبابه فتح
ومنه ركوع الصلوة وركع الشيخ
اي انحنى من الكبر والدهر الزمان
وهو مبتدأ وخبره رفعه والضمير
المنصوب فيه راجع الى المال
والمعنى لاتذلن من ليس بغني
من المال لانك قد تذل في زمان بعدم المال والدهر قد اعزه بوجود المال والاستشهاد به ٣

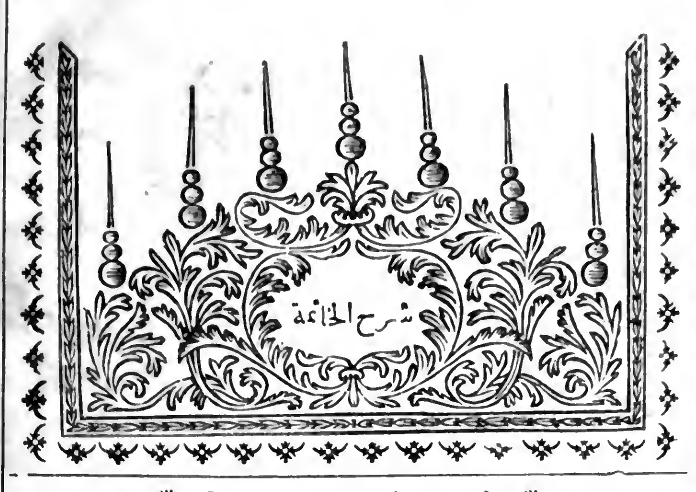
٣على ان النون المخففة قد تحذف لالتقاء الساكنين كما فى قوله لاتهين بفتح النون اذ اصله تهين بسكون النون الثانية فحذفت للالتقاء فبقى بفتح ماقبله والالكان الواجب لاتهن الفقير بالكسر وبجره

عن مرتبة مايدخل اسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا (و) تحذف ايضا المخففة (فى) حال (الوقف) على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم اوكسر ماقبلها كما تحذف التنوين لذلك (فيرد ما حذف) لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة باغزوا واغزى وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا اوقعت عليهما اوجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لايرد ماحذف لاجله لان التنوين لازم فى الوصل فالمخففة لبست بلازمة فجعل اللازم ومزية بابقاء اثره على ماليس بلازم (و) المخففة (المفتوحة ماقبلها تقلب الفا) كقولك فى اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ماقبلها انقلب الفا واذا انضم اوانكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابنى خير واختم لى بخير ❊ اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ❊ ولاتلحق بنا من تبعة شر ورا ضيرا ❊ واجعل نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة فى مواقف الندامة ❊ منقلبة بالف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة ❊ وصل على من كانت شفاعته فى محوار قام الضلالات كافية ❊ وعن مضرة شناعة اسقام الجهالات شافية ❊ وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه ❊ قد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض ❊ العبد الفقير عبد الرحمن بن محمد الجامى وفقه الله سبحانه فى وظايف عبوديته للاعراض ❊ عن مطالبة الاعواض والاغراض ❊ ضحوة السبت الحادى عشر من رمضان المنتظم فى سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية عليه افضل التحية

قد كمل طبع هذا الكتاب المسمى بالفوائد الضيائية ❊ فى شرح الكافية الحاجبية ❊ للمولى الفاضل عبد الرحمن بن محمد الجامى ❊ قدس سره السامى فى زمن حضرة السلطان ابن السلطان ﴿ السلطان عبد العزيز خان ﴾ خلد الله دولته ما اختلف الملوان فى مطبع الحاج محرم افندى البوسنوى تحت خزانة الكتب السلطان محمد خان فى اواسط رجب الشريف لسنة احدى وثمانين ومأتين والف

مضطرب فى ظنى فان قلت لم لم تصرف عنان همتك الى جانب القطع عنه قلت تركته تفاؤلا به لان اتمام كل شئ بتيسير الله وفعل العبد بالنسبة اليه تعالى كلا بل ذاته بالنسبة الى ذاته كذلك لانه ممكن وهو بالنسبة الى الواجب كالعدم ولذا قال بعض العارفين ❊ كل ما فى الكون وهم او خيال ❊ اوعكوس فى مرايا اوظلال ❊ مطابقا لبعض التوجيه فى قوله تعالى ❊ كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذى الجلال والاكرام ❊ على ماقاله الخلخالى فى حاشية الجلال من الكلام ❊ الحمد لله الذى وفقنا للاتمام ❊ ورزقنا الفوز بهذا المرام ❊ والصلوة على نبيه محمد خير البرية ❊ وعلى آله واصحابه ذوى النفوس الزكية ❊ فنقول بالنظم مثل ما فى تحفة الوهبى ❊ وابس كله من كسبى ❊

زهى مقصود من پيوستهٔ حسن نظام اولدى ❊ ولو نقصان سهو يله بحمد الله تمام اولدى ❊ قريحه م قو نندن بتلم اصلا افتخار اتمم ❊ مجرد لطف حقيله پذير اى ختام اولدى ❊ باقالد جهه دعاء خيره مظهر اولمدر مقصود ❊ بو مطلب بنده نا كامه اقصاى مرام اولدى ❊ هزاران شكر ايدوب حقه ديدم اتمام تاريخن ❊ بحمد الله بو شرح بيت جامى ده تمام اولدى ❊ تمت



بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسر علينا كشف دقايق المشكلات * ووفقنا بسط حقائق المعضلات * وصل على اشرف الموجودات * محمد المبعوث الى كافة المخلوقات * وعلى آله وصحبه الحاثين على الحسنات * والناهين عن المعاصي والسيئات (اما بعد) فان بعض اخواني من خلص احبابي وهو سمي الرسول وبين الفضلاء مقبول قال المحل الذي سيجئ ذكره لايخلو عن الاشكال فارجو منك ان تطالع فيه على مقتضى الحال ثم عليك ارسال مطالعتك الى والايصال فاطعت كلامه واسعفت حاجته وشرعت مرامه متوكلا على الله الوهاب انه ملهم الصواب واليه المرجع والمآب * قال الش الشهير بمولانا جامي النحرير * عامله الله تعالى بلطفه الخطير * في آخر شرحه للمختصر المنسوب الى ابن الحاجب المشتهر في المشارق والمغارب (اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعه) التبعة بكسر الباء بمعنى المتبوع كالطلبة بكسر اللام بمعنى المطلوب والجار والمجرور متعلق بصفة ضير المقدرة اى ضيرا ناشيا وقدم رعاية لامر السجع ويمكن ان يكون المراد من التبعة المؤاخذة كما قال صاحب المنار في احكام القتلى وجملة الامر ان يوضع عنه العهدة وقال الشارح ابن ملك المراد من العهدة ههنا لزوم

مايوجب التبعة والمؤاخذة (شرورنا) جمع شر وهو معروف مجرورة مضافا اليها لتبعة (ضيرا) بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء المثناة التحتية وهو بمعنى الضرر منصوب على انه مفعول لاتلحق والمراد من متبوع شرورنا الشيطان الرجيم بقرينة المقام كما لايخفى على ذوى الافهام فيكون حاصل المعنى على التقدير الاول اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولاتلحق بنا ضيرا ناشيا من الشيطان الرجيم كيلا يضر بخاتمتنا وعلى التقدير الثانى ولاتلحق بنا من مؤاخذة شرورنا ضيرا فبسبب المؤاخذة يلزمنا امر عظيم وفى بعض النسخ ولاتلحق بنا من تبعة شرورنا خيرا بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتية مكان ضير المذكور فلعله وقع سهوا من قلم الناسخ اذ لاوجه له ولايخفى لطف عبارة خاتمة امورنا خيرا وعبارة ولاتلحق بنا حيث ذكرنا من قبل وكذا لايخفى لطف ذكر الشر بعد ذكر الخير حيث ذكر فى الآية الكريمة كذلك (واجعل نونات) بالجر مفعول اول لاجعل مضاف الى (نقايصنا) جمع نقيصة وهى العيب كذا فى المختار والمراد من نونات نقايصنا المعاصى بقرينة المقام ايضا ويمكن ان يوجد المناسبة بين نونا نقايصنا وبين المعاصى من حيث ان اولهما نون وميم وهما قريبان فى المخرج فهذه المناسبة كافية فى الارادة المذكورة (خفيفة كانت اوثقيلة صغيرة كانت اوكبيرة) لان الخفيفة صغيرة والثقيلة كبيرة كما لايخفى (فى مواقف الندامة) الجار مع المجرور متعلق بلفظ جعل ويمكن ان يكون الجار مع المجرور فى محل النصب على انه حال من المفعول الاول المذكور وانما قال فى مواقف الندامة لان المرء يرى سيئاته فيها (منقلبة) منصوب على انه مفعول ثان لاجعل (بالفوات عبوديتك) الجار مع المجرور متعلقة بمنقلبة والمراد من انقلاب النونات بالف آداب العبودية انقلاب المعاصى والسيئات الى الحسنات بقرينة المقام ايضا ويمكن ان يوجد المناسبة ايضا بين الف الآداب والحسنات من حيث ان اولهما الف وحاء وهما من حروف الحلق (على نهج الاستقامة) الجار مع المجرور صفة لعبوديتك ووقع سجعا للفظ الندامة فيكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت او كبيرة فى مواقف الندامة منقلبة بحسناتنا من حيث عبوديتنا اليك على نهج الاستقامة فيكون جميعها

حسنات فتدخل تحت وعد قولك ❀ فاما من ثقلت موازينه فهو فى عيشة راضية ❀ وتخرج عن وعيد قولك ❀ واما من خفت موازينه فامه هاوية ❀ وعلى تقدير ان يكون الجار مع المجرور فى مواقف الندامة فى محل النصب على انه حال من المفعول الاول يكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت اوكبيرة حال كونها مرئية فى مواقف الندامة منقلبة بحسناتها الخ ولا يخفى ايضا لطف عبارة نوزات نقايصنا خفيفة كانت اوثقيلة وعبارة منقلبة بالف حيث ذكرنا من قبل وكذا لا يخفى لطف ذكر الاستقامة بعد ذكر الالف حيث ان الالف مستقيمة (وصل) فعل امر من فعل (على) حرف جر (من) موصول (كلمة) مرفوعة مبتدأ مضاف الى (شفاعته) وهى مجرورة على انها مضاف اليها الكلمة والضمير المجرور عائد الى الموصول (فى محو ارقام الضلالات) الجار والمجرور متعلق بلفظ (كافية) وهى مرفوعة على انه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره صلة الموصول المذكور (وعن مضرة) وهى معروفة (شناعة) وهى الفظاعة مجرورة لكونها مضافا اليها المضرة (اسقام) جمع سقم بضم السين وسكون القاف وفتحهما وهو المرض مضاف اليها الشناعة (الجهالات) وهى مجرورة لكونها مضافا اليها الاسقام والجار مع المجرور متعلق بلفظ (شافية) وهى مرفوعة على انه خبر بعد خبر المبتدأ المذكور وقدم الجار مع المجرور فى القرينتين على متعلقهما الامر السجع وفيه بحث لان بالتأخير يوجد ويراعى امر السجع ايضا اللهم الا ان يقال قدما لامر السجع والتخصيص فيكون حاصل المعنى اللهم صل على من كلمة شفاعته كافية فى محو ارقام الضلالات وشافية عن مضرة شناعة اسقام الجهالات وهو سيدنا محمد عليه السلام بقرينة المقام ايضا ولا يخفى لطف عبارة كلمة وعباة كافية وشافية حيث ان الكافية والشافية يبحث فيهما عن الكلمة وهما كتابان لابن الحاجب وكذا لا يخفى لطف ذكر شافية بعد ذكر الاسقام حيث ان السقيم يكون صحيحا بالشفاء وكذا لا يخفى لطف ذكر الجهالات بعد ذكر الضلالات حيث ان الجهالات ضلالات وكذا لا يخفى لطف اضافة ارقام الى الضلالات حيث اشار الى كون الضلالات مرقومة محسوبة وكذا لا يخفى لطف اضافة اسقام الجهالات حيث اشار الى كون الجهالات اسقاما (وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة

احبابه) لايخفى ان هذا القول مستغن عن البيان (قد) للتحقيق (استراح) فعل ماض (من كمد) الكمد الحزن المكتوم كذا فى المختار والجار مع المجرور متعلق باستراح (الانتهاض) مجرور مضاف اليه لكمد قال فى المختار استنهضه لامر كذا امره بالنهوض له والنهوض القيام والاستواء (لنقل) الجار مع المجرور متعلق بالانتهاض (هذا الشرح) مجرور مضاف اليه لنقل (من السواد الى البياض) الجار مع المجرور فيهما متعلق لنقل (العبد) مرفوع فاعل استراح (الفقير) مرفوع صفة العبد (عبد) مرفوع على انه عطف بيان للفظ العبد (الرحمن) مجرور مضاف اليه لعبد (بن محمد الجامى) مرفوع تقديرا على انه صفة نسبية لعبد الرحمن (وفقه) فعل ومفعول (الله) فاعل وفق (سبحانه) كلمة سبحان طويلة البيان لايليق بهذا المختصر (فى وضايف) جمع وظيفة وهى معروفة (عبوديته) مجرورة مضاف اليها الوظايف الجار مع المجرور متعلق بوفقه والضمير المجرور راجع الى عبد الرحمن (للاعراض) بكسر الهمزة وسكون العين المهملة مصدر من باب الافعال الجار مع المجرور متعلق بوفقه ايضا (عن مطالبة) الجار مع المجرور متعلق بالاعراض (الاعواض) جمع عوض مجرورة مضاف اليها لمطالبة من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله (والاغراض) بفتح الهمزة وسكون الغين المعجمة جمع غرض مجرورة معطوفة على مطالبة فيكون حاصل المعنى قد استراح العبد الفقير عبد الرحمن الجامى عن حزن القيام والاستواء لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض والمراد من قوله قد استراح الخ بيان ان الشارح من هو وان شرحه لله تعالى لا للاعواض ولا للاغراض ولايخفى ايضا الطف عبارة السواد والبياض بعد ذكر كمد الانتهاض حيث اشار الى ان كمد انتهاضه للنقل فى النهار والليل جميعا المأخوذين بالاشارة بلفظى السواد والبياض اللهم بيض وجوهنا فى الدنيا ولاتجعلنا فى الآخرة من اهل الاعراض واحفظنا من شر اهل الاغراض فانك كريم مستغن عن الاعواض والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمأب

